

# المجلة الدولية للدراسات الإنسانية

مجلة مُحَكَّمة تُعنى بنشر الأبحاث الأكاديمية وأفضل الممارسات في المجال الإنساني، تصدر كل أربعة أشهر عن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية



مركز الملك سلمان  
للإغاثة والأعمال الإنسانية  
**KING SALMAN**  
HUMANITARIAN AID & RELIEF CENTRE

نحو إنسانية بلا حدود  
Towards an Unrestricted Humanity

**العمل الإنساني، والتنمية، والسلام في إفريقيا وآسيا**  
دراسة في آليات الترابط لتحقيق التنمية المستدامة بحلول ٢٠٣٠

**وثائق الصلح وأبعادها الأمنية والاقتصادية في المجتمعات الدولية**  
دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي

**طريق الهجرة الشرقي : مخاطر عدة وجهود عديدة**  
مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية أنموذجاً

**التطوع في مجال العمل الإنساني**  
المفاهيم وسبل التطوير

**حماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة**  
حالة المجتمع المدني الجزائري







مركز الملك سلمان  
للإغاثة والأعمال الإنسانية  
**KING SALMAN**  
HUMANITARIAN AID & RELIEF CENTRE

# المجلة الدولية للدراسات الإنسانية

العدد (١٠) شوال ١٤٤٤ هـ | مايو ٢٠٢٣ م

مجلة مُحكَّمة تُعنى بنشر الأبحاث الأكاديمية وأفضل الممارسات في المجال الإغاثي والإنساني،  
تصدر كل أربعة أشهر عن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية



## المشرف العام

معالي الدكتور/ عبدالله بن عبدالعزيز الربيعه  
المستشار بالديوان الملكي والمشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

## رئيس التحرير

الدكتور/ عقيل بن جمعان الغامدي  
مساعد المشرف العام لشؤون التخطيط والتطوير

## محتوى العدد

- |    |                           |   |
|----|---------------------------|---|
| ٣  | د. شريف قوعيش             | العمل الإنساني، والتنمية، والسلام في إفريقيا وآسيا<br>دراسة في آليات الترابط لتحقيق التنمية المستدامة بحلول ٢٠٣٠    |
| ٢٧ | د. معتز بن شحاته الينبعاي | وثائق الصلح وأبعادها الأمنية والاقتصادية في المجتمعات الدولية<br>دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي |
| ٤٩ | د. أحمد طاهر              | طريق الهجرة الشرقي : مخاطر عدة وجهود عديدة<br>مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية أنموذجاً                  |
| ٦٧ | د. صالح بن حمد التويجري   | التطوع في مجال العمل الإنساني<br>المفاهيم وسبل التطوير  |
| ٨١ | د. حياة مامن              | حماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة<br>حالة المجتمع المدني الجزائري   |

## عنوان التواصل

المجلة الدولية للدراسات الإنسانية  
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - فاكس ٤٦٤٧٨٥١  
البريد الإلكتروني: Journal@ksrelief.org

## الناشر



دار الفيصلي الثقافية  
Al Faisal Cultural House

المدير العام  
د. هباس رجا الحربي

مدير التحرير  
مهند أحمد السهو

سكرتير التحرير  
راكان الأحمد

رئيس قسم التصميم  
ينال إسحق

التصميم  
سبهان غاني

التدقيق والمراجعة اللغوية  
بدر الخرعان

هاتف: ٤٠١، ١١٤٥٥٥٥٠٤ (+٩٦٦) تحويلة: ٤٠١  
البريد الإلكتروني: Journal@ksrelief.org



مركز الملك سلمان  
للإغاثة والأعمال الإنسانية  
KING SALMAN  
HUMANITARIAN AID & RELIEF CENTRE

## الهيئة الاستشارية

الأمين العام للمنظمة العربية للهلال الأحمر  
والصليب الأحمر (سابقاً)

أ. د. صالح حمد السحيباني

أستاذ الصحة العالمية والشؤون الإنسانية  
جامعة مانشستر

أ. د. موكيش كاييلا

أستاذ علم الاجتماع  
جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

أ. د. غادة عبد الرحمن الطريف

مؤسس ورئيس مركز المعلومات الأوربي - الخليجي

أ. د. ميتشل بيلفر

مدير الإدارة القانونية - الهلال الأحمر الكويتي  
عضو هيئة تدريس (مُتدب) كلية الحقوق - جامعة الكويت

أ. د. مساعد راشد العنزي

مستشار التخطيط والتطوير ومدير البحوث والمعلومات  
مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

م. مكي حامد

رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية

١٦٧٥/١٤٤١ تاريخ ١٤٤١/٢/٤ ردمد رقم ٨٣٩٨ - ١٦٥٨

الفسح الإعلامي: ١٤٤٣/٢٦٧

## ضوابط النشر

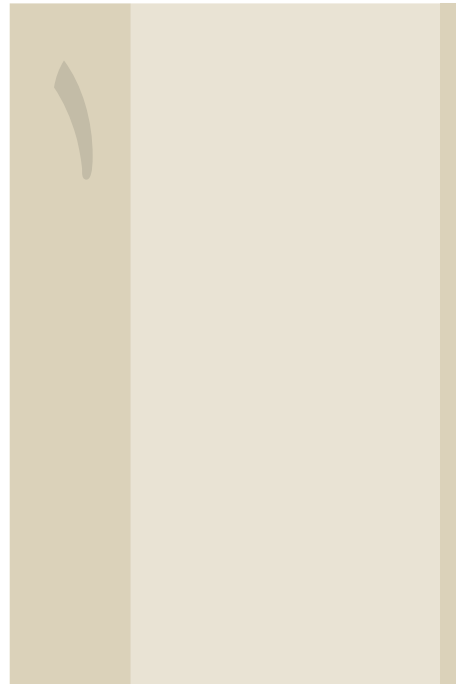
- عند تقديم الدراسة أو البحث إلى النشر، يجب مراعاة الآتي:
- (١) أن تقع المادة العلمية المراد نشرها ضمن نطاق المجلة.
- (٢) ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في جهة أخرى.
- (٣) ألا يتجاوز ملخص البحث (٢٥٠) كلمة مع الكلمات المفتاحية.
- (٤) ألا يقل البحث عن (٤٠٠٠) كلمة، ولا يزيد على (٧٠٠٠) كلمة.
- (٥) ألا تقل الممارسة عن (١٥٠٠) كلمة، ولا تزيد على (٣٥٠٠) كلمة.
- (٦) إثبات جميع المراجع والمصادر التي اعتمد عليها الباحث وفقاً لمعايير نظام التوثيق (APA) الإصدار السادس في متن البحث، والمراجع والمصادر مع قاعدة بياناتها الببليوغرافية في نهاية البحث.
- (٧) في حال إرفاق صور توضيحية، يجب أن تكون الصور بدقة عالية.
- (٨) أن يُقدّم البحث بصيغة ملف وورد (Word)، مع سيرة ذاتية للباحث.
- (٩) ترسل جميع الأبحاث إلى بريد المجلة: Journal@ksrelief.org

ما ورد في المجلة من آراء وتحليلات وإحصاءات واستنتاجات يتحمل الباحثون وحدهم المسؤولية عنه.

# العمل الإنساني، والتنمية، والسلام في إفريقيا وآسيا

دراسة في آليات الترابط لتحقيق  
التنمية المستدامة بحلول ٢٠٣٠

د. شريف قوعيش - الجزائر  
أستاذ جامعي، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم



## الخلاصة

يعالج موضوع الدراسة بالتحليل والمناقشة أهم تحديات العمل الإنساني في قارتي إفريقيا وآسيا، وعلاقة ذلك بتحقيق التنمية والسلام ولا سيما في المناطق المتضررة من جراء الأزمات والكوارث، حيث شكلت هذه التحديات أهداف إستراتيجية تتطلع المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمحلية الأخرى لتحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠م، وتكمن هذه الأهداف في خلق بيئة إنسانية عالمية خالية من بؤر الصراع، والدفع بالمجتمع المدني للتفاعل مع العمل الإنساني، وحالات الطوارئ، من أجل تحقيق التنمية المستدامة ونشر السلام.

الكلمات المفتاحية: العمل الإنساني، التنمية المستدامة، السلام، رؤية ٢٠٣٠.

# العمل الإنساني، والتنمية، والسلام في إفريقيا وآسيا

## دراسة في آليات الترابط لتحقيق التنمية المستدامة بحلول ٢٠٣٠

د. شريف قوعيش  
الجزائر

### المقدمة

يعد موضوع الربط بين العمل الإنساني، والتنمية، والسلام من المواضيع الجديدة التي عكفت عليها دول العالم، والهيئات الدولية على غرار الأمم المتحدة، ومختلف مراكز البحث المتخصصة في العمل الإنساني من أجل تحقيق هذا النهج الترابطي عبر وضع خطط إنسانية تتماشى ومتطلبات التنمية المستدامة، وهو مطلب عالمي يحتاج إلى آليات لتحقيق ذلك، ولا شك في أن العمل الإنساني بمفهومه الواسع، الذي ينطوي على أبعاد خيرية، وإغاثية، وإنمائية، وأمنية، صار من أهم مرتكزات تحقيق التنمية المستدامة والأمن والسلام الدوليين، خاصة في ظل جائحة كوفيد-١٩، التي خلفت وما تزال تخلف آثاراً كارثية في تزايد معدلات كل من الفقر، والبطالة، والتضخم، والركود في العالم بصورة غير مسبوقة، على الرغم من التعافي الذي تشهده بعض اقتصادات العالم في الآونة الأخيرة.

ومن جانب آخر يجب أخذ الأمر بجدية من ناحية دعم توجيه المبادرات الإنسانية العالمية التي تعكف عليها بعض دول العالم في محاولة القضاء على بؤر الصراع المحلي والدولي، وإنهاء أزمة الغذاء خاصة في قارة إفريقيا، والقضاء على مظاهر التوزيع غير العادل للثروة، هذا من شأنه أن يخلق نوع من السلام والتنمية داخل المجتمعات المحلية، فالعمل الإنساني وفق رؤية الأمم المتحدة ٢٠٣٠ يتطلب وضع خطة شاملة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وحتى البيئية للأجيال القادمة، وتمثل هذه الخطة آلية جادة ليس لاستدامة العمل الإنساني وإخراجه من دائرة الدعم المادي فحسب، وإنما للتوجه نحو بناء أجيال تتوق للأمن والسلام والعيش الكريم، وتساهم في دعم العمل الخيري الإنساني، وبناء الأوطان، وخلق بيئة نظيفة من كل مظاهر العنف والتطرف والإرهاب، والفوضى.

فالثلاثية الإنسانية «العمل الإنساني، والتنمية، والسلام» لا تتحقق إلا بإشراك جميع أطراف المجتمع من شباب، ونساء، وجمعيات، وبمختلف رتبهم أو اتجاهاتهم ومن دون تهميش أي أحد، وبتضامن الجميع، وهي قاعدة لتحقيق النهج الترابطي، لتتضح معالم التنمية المستدامة بحلول ٢٠٣٠.

كما أن النهج الثلاثي أو الرابطة الثلاثية «العمل الإنساني، والتنمية، والسلام» يهدف إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية، وذلك من خلال الاستفادة من الميزة النسبية للجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية والتي ترعى السلام، وكذا العمل على أطر زمنية متعددة لتحقيق نتائج جماعية، كما أن هذا النهج يعزز العمل المشترك والشركة بين مجموعات ثلاث من الجهات الفاعلة، فبتحقيق هذا الترابط والتفاعل تتحقق أهداف التنمية المستدامة بحلول ٢٠٣٠.



## مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة في البحث عن إمكانات الربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، وعلاقة ذلك بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفق رؤية ٢٠٣٠، إذ احتوت هذه المشكلة على مجموعة من التساؤلات يمكننا اختزالها في النقاط التالية:

١. كيف يمكننا تحقيق أولويات التنمية (الصحة، التعليم، والغذاء) في المجتمعات المتضررة وفي حالة الطوارئ من جراء الأزمات، والصراعات، والكوارث الطبيعية، والأوبئة والأمراض بما فيها جائحة كوفيد-١٩؟
٢. ما مدى إشراك مختلف فئات المجتمع المدني والمنظمات (الدولية، والإقليمية، والمحلية) والجمعيات في دفع عجلة التنمية الشاملة وفق العمل الإنساني والإنمائي؟
٣. ما سبل المساهمة بين التنمية والسلام في المناطق المتضررة من أجل خلق عالم يسوده العدل والمساواة في كنف التضامن والتعاون المشترك؟

## أهداف الدراسة

- تمحورت أهداف الدراسة في النقاط التالية:
١. التركيز على معرفة أهم الآليات لتحقيق النهج الترابطي بين العمل الإنساني، والتنمية، والسلام.
  ٢. اقتراح الخطوات والإجراءات الواجب اتباعها لتفعيل العمل الإنساني نحو تحقيق مكاسب أولويات التنمية الشاملة (الصحة، والتعليم، والغذاء) عند المجتمعات في المناطق المتضررة في العالم من دون تمييز.

٣. التأكيد على التدرج من العمل الإنساني ثم التنمية إلى بناء السلام المستديم.

## الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع من زوايا مختلفة، نذكر على سبيل المثال لا الحصر دراسة للباحثة غادة بنت عبد الرحمن الطريف والموسومة بعنوان: «إسهام برامج العمل الخيري في تحقيق التنمية المستدامة»، والتي درست فيها مدى مساهمة العمل الخيري في تحقيق التنمية، وقد استفدنا منها في معرفة هذه المساهمات الخيرية ودورها التنموي، ونجد كذلك دراسة للباحث العمري عيسات بعنوان: «معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي»، وقد استفدنا منها في حصر معوقات التنمية وطرق معالجتها، إضافة إلى مجموعة من المقالات والمراجع العامة التي عاجلت الموضوع بشكل عام، كما وظفنا عدة دراسات ميدانية وهي في جملة التقارير الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية استفدنا منها في الاطلاع على أهم الأرقام الإحصائية الأخيرة التي طالت العمل الإنساني في إفريقيا وآسيا وعلاقة ذلك بتحقيق التنمية والسلام، ووفق هذا الاطلاع تبين أن الطرح العلمي لدراستنا يعد جديدًا في ميدان الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالعمل الإنساني وكيفية توجيهه ميدانيًا في تحقيق معالم السلام والتنمية المستدامة.

## منهج الدراسة

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي الجامع بين مقتضيات الوصف والتفسير للمعطيات والأفكار التي

درسناها في البحث، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي والاستقرائي في معرفة آليات النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

## المصطلحات ذات العلاقة بموضوع الدراسة

لتوضيح ماهية الموضوع وطبيعته، نتطرق إلى شرح المصطلحات التالية:

### العمل الإنساني

ورد في تعريف الأمم المتحدة أن العمل الإنساني هو «إنقاذ الأرواح، وتخفيف المعاناة، والحفاظ على كرامة الإنسان في أثناء وبعد الأزمات والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان بسبب الأخطار الطبيعية، وكذلك لمنع وتقوية التأهب عند حدوث مثل هذه الحالات» (<https://www.un.org>).

وجاء في تعريف الاتحاد الأوروبي أن العمل الإنساني هو «تجسيد للمساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ لمساعدة الأشخاص الضعفاء وحمايتهم، وإلى تلبية الاحتياجات الأساسية للمجموعات المتضررة من الكوارث الطبيعية أو النزاعات، من حيث الانتفاع بالمياه وشبكات الصرف الصحي والغذاء والمأوى والعناية الطبية» (<https://www.diplomatie.gouv.fr/>).

ويعد العمل الإنساني بمثابة التقويم الأكثر شمولية وموثوقية واعتماداً على الأدلة لاحتياجات الإنسانية في العالم، حيث يعتمد على التحليل التفصيلي للبيانات واسعة النطاق من العديد من المصادر المختلفة والمقابلات وجهاً لوجه مع مئات الآلاف من الأشخاص المتأثرين على نحوٍ مباشر بالأزمات الإنسانية في مختلف أنحاء العالم، كما يحدد الخطط التفصيلية والأولوية والتكاليف

للفاء باحتياجات الأشخاص المتأثرين على نحو منظم عبر الأمم المتحدة، مع المساهمات من الحكومات، وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وغير ذلك من المنظمات العالمية والمنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، كما يسهل الاستجابة المبدئية والفعالة والسريعة والمنظمة للأزمات الإنسانية، مع دعم الإجراءات العاجلة المنقذة للأرواح التي تضطلع بها الوكالات الإنسانية والتي تمول بسخاء من الجهات المانحة الحكومية والعاملة في القطاع الخاص والأفراد (لمحة عن العمل الإنساني العالمي، ٢٠١٨).

### التنمية

«هي جملة العمليات التي تتصافر وتتوحد فيها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات، وهي هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع وتتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع، وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول بها إلى أعلى استغلال وفي أقصر مدة ممكنة، وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالبية العظمى لأفراد المجتمع» (عيسات، ٢٠١٦).

كما تمثل التنمية «عمليات التغير الاجتماعي التي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه، بهدف إشباع الحاجيات الأساسية لأفراد المجتمع والاهتمام بمشكلاتهم المختلفة الجوانب الحياتية، سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها، فتحدث فيها بذلك تغيرات جذرية شاملة بفعل الجهود المخططة

والمنظمة للأفراد والجماعات بغية تحقيق هدف معين»  
(حسن، ١٩٧٠).

## السلام

ورد مصطلح السلام في القرآن الكريم بعدة معاني، فنجد السلام اسم من أسماء الله الحسنى لقوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ، هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (سورة الحشر، الآيتان: ٢٣-٢٤)، بمعنى سلامة الله سبحانه وتعالى من النقص والعيب والفناء، وورد لفظ السلام بمعنى الخير والتحية لقوله تعالى: ﴿قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾ (سورة مريم، الآية: ٤٧)، كما ورد لفظ السلام بمعنى الثناء الحسن في عدة آيات قرآنية نذكر منها قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَىٰ مُوسَىٰ وَهَارُونَ﴾ (سورة الصافات، الآية: ١٢٠)، ومن جانب آخر ورد لفظ السلام بمعنى السلامة والأمن والأمان في قوله تعالى: ﴿قِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ أُمَمٍ مِّمَّنْ مَعَكَ وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ ثُمَّ يَمَسُّهُمْ مِنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (سورة هود، الآية: ٤٨)، وفي قوله تعالى: ﴿قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ (سورة الأنبياء، الآية: ٦٩)، ويدل كذلك السلام بالمهادنة وترك القتال لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (سورة الأنفال، الآية: ٦١).

أما ورود لفظ السلام في السيرة النبوية في عدة مواضع، فنجد أن حياة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم كلها مواقف سلام وأمن وطمأنينة، فصلى الله عليه وسلم لا يجب الحرب ولا الفساد ولا الدمار، فهو قائل

صلى الله عليه وسلم في أثناء فتح مكة «من ألقى السلاح فهو آمن، ومن أغلق بابه فهو آمن» (مسلم النيسابوري، ١٩٥٥/١٣٧٤، رقم الحديث: ١٧٨٠)، وإفشاء السلام سنة سنّها رسول الله صلى الله عليه وسلم في حياة البشرية، ففي حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا، أَوْ لَا أَذَلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفَشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ» (مسلم، رقم الحديث: ٥٤).

وجاء في حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه: «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «تُطْعِمُ الطَّعَامَ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ، وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ» (البخاري، ١٤٢٣-٢٠٠٢، رقم الحديث: ١٢)، وهذه سنة لتعميم السلام على جميع الناس من دون تمييز أو تفريق.

ومن جانب آخر فقد ورد في الموسوعة السياسية عدة تعريفات للسلام:

- عقب الحربين العالميتين عرّف بأنه «غياب الحرب». وعرّف بأنه «غياب العنف أو الشر وحلول العدالة». كما عرّف بأنه «عبارة عن محصلة التفاعل ما بين النظام المدني و العدالة الاجتماعية».

- عرّف بأنه: «حالة يخلو فيها العالم من الحروب والنزاعات».

- عرّف بأنه «حالة من الأمن والاستقرار تسود العالم وتتيح التطور والازدهار للجميع».

- السلام هو الأمان وحفظ الكرامة والعمل على وجود مصالح مشتركة تحقق حضارة على أساس احترام الذات واحترام الآخر والتمسك بالعدل

واحترام العدالة وتوفير الرقى لجميع الأجناس البشرية على وجه الأرض بل وتهدأ بوجوده جميع الكائنات الحية (political-ency-  
https://clopedia.org).

### التنمية المستدامة

تعرف التنمية المستدامة بأنها تلك التنمية التي لا تلوث البيئة المحيطة بها ولا تستنزف مواردها، وتقوم على الإدارة البشرية المثلى للموارد الطبيعية، وتدعم المشاركة الشعبية في جميع مراحل التنمية، وتساهي بين جميع الأجيال في حق الاستفادة من هذه الموارد، ولا تقوم إلا بعد توطيد العلاقة بين الأجيال المتلاحقة (طارق، ١٩٩٥). وحسب تقرير اجتماع اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED) الذي ترأسته رئيسة وزراء النرويج (جرو هالم برونتلاند) تعرّف التنمية المستدامة على أنها «تلك الأداة التي تحقق: إنعاش النمو، وتغيير جودة النمو، والتفاعل مع الاحتياجات الضرورية من تغذية وطاقه ومياه، وتوزيع سكاني منظم، وحفظ وتحسن في توزيع الموارد (تقرير اللجنة البيئية والتنمية، ١٩٨٧)، وقد تعددت مفاهيم التنمية المستدامة وفق تنوع متطلبات ومجالات المجتمع فيما يعرف بنظريات التنمية والتي نجسدها فيما يلي:

- النظرية الاقتصادية: تساهم من خلال التركيز على الكفاءة الاقتصادية وحقوق المواد.
- النظرية البيئية: تساهم من خلال التركيز على تشغيل النظم البيئية والمحافظة على التكامل البيئي.
- نظرية العدالة والمواقف الأخلاقية التي تحيط بها: تساهم من خلال التركيز على العواقب التوزيعية

لبدائل السياسات، فالمفوضية العالمية للتنمية والبيئة سنة ١٩٨٩م ترى أن التنمية المستدامة تعمل على إحداث تغيير في محتوى النمو، بحيث يصبح أقل ماديةً واستخداماً للطاقة وأكثر عدالةً في تأثيراته (محمد، ٢٠١٠).

- النظرية التعليمية: تقوم على أساس إحداث نمو تعليمي متميز، بحيث ينظر إلى تطور الأجيال والتواصل فيما بينها من دون قطيعة، ولا يتعارض مع المبادئ الإنسانية والتوجه الديني، فمثلاً: يتطلب من المسلمين إدماج الشريعة الإسلامية في النظام التعليمي، ذلك أن الدين الإسلامي صالح لكل زمان ومكان ويراعي استدامة البشر.

وعن نشأة مصطلح التنمية المستدامة لم يكن وليد الصدفة أو تاريخ زمني قريب مما نتوقعه، بل نتيجة مناسبات وتقارير حافلة بممارسات ميدانية وسلسلة من المؤتمرات لضرورة عالمية، نجسده فيما يلي:

- مؤتمر ستوكهولم حول البيئة الإنسانية ونشأة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام ١٩٧٢م.
- التقرير الشهري تحت عنوان «حدود البيئة» (Meadows 1972).
- تقرير التنمية المستدامة للغلاف الجوي (Clarck and Mum 1986).
- تقرير الأمم المتحدة تحت عنوان «مستقبلنا المشترك» (WCED 1987).
- تقرير الإستراتيجية الدولية للحفاظ على الطبيعة (WCN/VCN 1989).
- مؤتمر ريو دي جانيرو البرازيلي العالمي عام ١٩٩٢م والمعروف بـ«قمة الأرض».

العمل الإنساني أحد أبرز الحلول لإنهاء تلك المظاهر غير الإنسانية في العالم، ولم يتوقف الأمر هنا، وإنما ركز البحث في سبل توجيه العمل الإنساني، بما فيه العمل الخيري والمساعدات الإنسانية، نحو تفعيل عملية السلام والتنمية لتحقيق العيش الكريم والرفاهية بما فيها متطلبات التنمية المستدامة، ولا يتحقق هذا الهدف المنشود إلا بوضع آليات الترابط فيما بينهما، ويمكننا حصرها فيما يلي:

### تفعيل دور الشباب في العمل الإنساني

تمثل فئة الشباب في العالم النسبة الأكبر في الهرم المجتمعي، وهي فئة معروف عنها الحيوية والنشاط الفعال في تحقيق مكاسب الحياة اليومية، وتمثل أحد المبادئ الأساسية لرؤية الأمم المتحدة ٢٠٣٠ التي تؤكد على أنه «لن يتخلف أحد عن ركب تحقيق أهداف التنمية»، وأن هذه الأهداف وُضعت لجميع الشعوب في كل الدول ومن كل الفئات العمرية وللمجتمعات قاطبة، وتستلزم الصبغة العالمية لرؤية ٢٠٣٠ مراعاة دور الشباب في جميع الأهداف والغايات، وقد أتى ذكر الشباب على وجه التحديد في أربعة مجالات هي: دعم الشباب، وتعليمهم، وتوظيفهم، وتشجيعهم على لعب دورهم من أجل السلام. وعلاوة على ذلك، التطرق إلى الشباب كونهم وكلاء للتغيير مكلفين بتسخير إمكانياتهم لضمان عالم يتناسب مع تطلعات الأجيال القادمة.

ولأن جميع أهداف التنمية المستدامة لها أهمية حاسمة في تنمية الشباب، فإن تحقيق الأهداف في مجالات التعليم والتوظيف قد أؤكد عليه أيضًا في الإصدار الأخير من تقرير الشباب العالمي باعتباره عاملاً أساسياً للتنمية الشاملة للشباب (<https://www.un.org/>).

وشهد العالم العربي الإسلامي انطلاقة في برامج التنمية المستدامة منذ الإعلان العربي عن البيئة والتنمية الصادر عن المؤتمر الوزاري الأول حول الاعتبارات البيئية في التنمية الذي انعقد في أكتوبر ١٩٨٦م بتونس، إضافة إلى البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل الصادر في القاهرة سنة ١٩٩١م (أمين، ٢٠٠٨). وعلى هذا الأساس وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي السوفييتي ونهاية الصراع، بدت المظاهر الأولى للاهتمام بالتنمية المستدامة عبر دول العالم كافة، خاصة بعد فشل سياسات التنمية القديمة وتأثير تبعات أزمة النفط عام ١٩٨٦م، واجتياح عولة الاقتصاد، فكان لزاماً على خبراء الأمم المتحدة الدعوة إلى وضع لجان خاصة بمتابعة توزيع الموارد وتوازنها مع النمو السكاني، فرأت كل دولة أن تتبع خطوات مناسبة من أجل استمرارية خلق الثروة المحلية وبناء مستقبل أفضل.

### آليات الترابط بين العمل الإنساني وأولويات التنمية والسلام

شهد العالم خلال السنوات الثلاث الأخيرة مجموعة من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية أثرت في حياة البشرية، وهذا نتيجة الأزمات، والحروب والنزاعات الأهلية، والأوبئة والأمراض، ولا سيما جائحة كورونا التي راح ضحيتها الآلاف من البشر وما نتج عنها من اختلال التوازن في الاقتصاد والمجتمع، كل هذه التحولات دفعت بالدول والحكومات، والمنظمات نحو الإعداد لخطط إستراتيجية للنهوض بالاقتصاد والتقليل من آثار الجائحة، ومحاولة إنهاء تلك الصراعات الأهلية، والقضاء على مظاهر المجاعة والفقر ولا سيما في بعض مناطق قارة إفريقيا وآسيا، وقد أضحت



- الخدمات المالية والاقتصادية: مثل المساعدات المالية للمحتاجين من الفقراء والمساكين في المجتمع.
  - الخدمات الاجتماعية: مثل إقامة المراكز الاجتماعية للشباب والعناية بالأسرة الفقيرة.
  - الخدمات السكنية: مثل تقديم مأوى مناسب لأفراد المجتمع.
  - الخدمات التدريبية التأهيلية: مثل تقديم البرامج المتخصصة في مجال التدريب وإعادة التأهيل.
  - الخدمات الطبية والصحية: مثل توفير العلاج المناسب للمحتاجين، وزيادة الوعي الصحي في المجتمع.
  - الخدمات التعليمية: مثل تقديم الإعانات المالية لغير القادرين على الالتحاق بالمؤسسات التعليمية.
  - خدمات المحافظة على البيئة: مثل برامج التوعية وحماية المجتمع من التلوث، والمحافظة على نظافة البيئة (الطريف، ٢٠١٩).
- تحقق هذه الخدمات مبادئ التنمية داخل المجتمعات المحتاجة، وتوفر الأمن والسلام الاجتماعي داخل الأوطان والدول، ومن جهة أخرى يعد العمل الإنساني عمل أخلاقي بالدرجة الأولى ينطلق من مبدأ السلم ويؤمن بنشر السلام في إطار توفير الاحتياجات الضرورية للعيش بطريقة دائمة وتتناسب مع الأفراد والمجتمعات، ونؤكد في هذا المقام التركيز على تفعيل دور الجمعيات المحلية والإقليمية في العمل الإنساني وربطه بالجمعيات والمنظمات الدولية، وذلك في إطار توزيع المهام الرئيسية والتكليف الذاتي في تقديم الإغاثة وتوفير إمكانات التنمية من تعليم، وصحة، وسكن،

فالشباب بمختلف أجناسهم وأعراقهم يمثلون آلية جديدة في الربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بحيث يجب أن نرى أن مشاركة الشباب أمراً ضرورياً لتقديم مساعدة إنسانية فعّالة وقائمة على المبادئ، وندعمهم للمشاركة في صنع القرار على جميع مستويات الإدارات والحوكمة وتقديم الخدمات في المجال الإنساني كمتطوعين في المنظمات الحكومية وغير الحكومية: كالهلال الأحمر والصليب الأحمر، ومعالجة القضايا الإنسانية والتنموية المستجدة، ونجعل الاستثمار في التطوير الشخصي والمهني للشباب في الأدوار القيادية الحالية والمستقبلية في سلم الأولويات، وبما أن الشباب يمثلون وكلاء التغيير، فلديهم القدرة على مواجهة التحديات الإنسانية العالمية ذات الصلة بمجتمعاتهم المحلية.

### تفعيل دور الجمعيات المحلية والوطنية

يوجد بين العمل الإنساني والجمعيات الإغاثية التطوعية والخيرية والإنسانية شراكة إستراتيجية قوية وفعالة في تحقيق مكتسبات العيش الكريم ومكافحة كل مظاهر الفقر والمجاعة وآثار الكوارث الطبيعية بشكل عام، ومنذ سنة ٢٠٢١م كشفت لنا آثار جائحة كوفيد-١٩ أهمية التركيز على دور الجمعيات المحلية في العمل الإنساني بعد أن لوحظ عدم المساواة والتفاوت في هيكل المساعدات الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بالأدوار التي تلعبها المنظمات الدولية (الحكومية وغير الحكومية) في مقابل المنظمات الوطنية والمحلية في الدول المتلقية للمساعدات الإنسانية.

وينطوي تحت هذه الجمعيات أفراد مؤثرين في المجال التطوعي وتقديم الخدمات الإنسانية ومنها:

والتخطيط والتدريب كان بوسع المديرين والموظفين والشركاء استخدامها لتلبية الالتزامات في السياقات الإنسانية والإنمائية، كما وجهت هذه الالتزامات الأساسية خطة اليونسف الإستراتيجية الجديدة، وخطط العمل السنوية، وخطط الاستجابة الطارئة، ووثائق البرنامج القطري، وتقارير الأداء، والشراكات مع الحكومات ومع منظمات المجتمع المدني، وقد استثمرت اليونسف في بناء قدراتها لإجراء تحليل للمخاطر يستشرف المستقبل، وذلك عبر تطوير عملية استكشاف الآفاق التي توحد الرؤى في جميع أقسام المنظمة حول الأوضاع الإنسانية الناشئة التي تتطلب تأهباً موسعاً وأنشطة استعداد. وواصلت اليونسف في عام ٢٠٢١ م تحسين قدرتها على استشراف التهديدات للأطفال في جميع أنحاء العالم وتوجيه مواردها لتحقيق تأهب تشغيلي أفضل واستجابة تنقذ الأرواح وتدعم أهداف التنمية الأطول أجلاً.

وعلى الصعيد العالمي، ستواصل اليونسف الدعوة إلى تنفيذ التزامات مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني والصفقة الكبرى للمساعدة في تقليص التشتت وزيادة الفاعلية والتأزر على امتداد المنظومة الإنسانية، وستركز أنشطة الدعوة هذه على تعزيز الأواصر بين العمل الإنساني والبرمجة الإنمائية قبل الأزمات وفي أثنائها (www.unicef.org)، وبعدها بطريقة سلسلة تمنع حدوث الأزمات البشرية وتوفر الأمن والسلام للأطفال العالم.

ولتوفير السلام والتنمية المستدامة في العمل الإنساني تطلب إعطاء الأولوية في برامج خدمات الرعاية الصحية، ولا سيما بعد جائحة كوفيد-١٩، وذلك لتجنب وقوع تهديدات مشابهة في المستقبل، والتركيز

ومختلف الضروريات الإنسانية، ففي هذه القاعدة تتحقق مكاسب التنمية المستدامة.

## إعادة النظر في برامج المنظمات الإنسانية الدولية الإنمائية

والمقصود بذلك هو إعادة النظر في المنطلقات والمبادئ الرئيسية للبرامج الإنمائية للمنظمات الإنسانية الدولية، إذ نرى كباحثين فاعلين في النشاط الإنساني الدولي أن معظم البرامج الإنسانية التي تقدمها الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية للأفراد والمجتمعات قد أخذت طابع تقني مادي، أي محاولة التخفيف من المعاناة وتلبية الحاجيات الضرورية اليومية من مأكّل وملبس ومسكن دون النظر في استدامة العمل الإنساني، أي ضرورة الربط بين المساعدات الإنسانية والإغاثية والإنمائية بمفهوم السلام الدائم وإعطاء محتوى أساسي للتنمية عند المجتمعات التي تفتقر لهذا المطلب، ولا يتأتى ذلك إلا بإعادة صياغة وتحيين البرامج المقدمة.

فبعض المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة قد تنبّهت لهذا الإجراء على غرار منظمة اليونسف، ففي سنة ٢٠٢١ م قررت منظمة اليونسف وضع برنامج دولي محين للأطفال يتماشى ومتطلبات توفير السلم والأمن والتنمية التي يحتاجها الطفل في البلدان التي تضررت من جراء الحروب، أو النزاعات، أو الكوارث الطبيعية، حيث بدأت اليونسف بالتنفيذ التدريجي للنسخة الجديدة من الالتزامات الأساسية إزاء الأطفال في مجال العمل الإنساني، وذلك على مستوى العالم وفي جميع المكاتب القطرية والإقليمية وشُعب المقر ومن جانب الشركاء، وترافقت هذه الالتزامات الأساسية بأدوات للدعوة والإدارة

على بناء بنية تحتية تقنية عالية توفر الاقتصاد في خدمات العمل الإنساني العالمي والابتعاد عن الحلول التقليدية.

### التعاون المشترك الهادف

يمثل التعاون المشترك الهادف بين الدول المانحة والمنظمات الدولية والجمعيات (مجموعات العمل الإنساني) والمجتمع المدني شرطاً أساسياً لتحقيق النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، فالتعاون بين المنظمات الإنسانية والجمعيات يسمح بوضع آليات المعالجة وإستراتيجيات الحلول الإنسانية، فالأزمات والكوارث تؤثر في الجغرافيا والإنسان بشكل عام وهذا يتطلب التعاون والتنسيق بين المجموعات الإنسانية ولا يقتصر ذلك على جهة مانحة أو تبرع لدول مساهمة، قد يحدث ذلك لتوفير الحاجيات الضرورية بشكل مؤقت ولكن لا يساهم في إحداث التنمية وتوفير الأمن والسلام، فالتعاون بين المجموعات الإنسانية (الصليب الأحمر الدولي، الهلال الأحمر الدولي، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، منظمة اليونسيف، منظمة الصحة العالمية، برنامج الأغذية العالمي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وبالتنسيق مع المجتمع المدني بمختلف أطيافه يخلق نظام اجتماعي متماسك وقوي للأفراد والمجتمعات المتضررة ويوفر الرعاية الصحية، والسكن، والتعليم، وفي جو يسوده الأمن والسلام، تلك هي المهمة الرئيسية والهادفة لمجموعات العمل الإنساني بحلول ٢٠٣٠.

### تنمية قدرات المتطوعين في العمل الإنساني

لوحظ في السنوات الأخيرة بروز فئة المتطوعين ومنظمات المجتمع المدني المخصصة في الاستجابة للأزمات بسبب الاستجابة الشعبية الواسعة النطاق ولا

سيما على مستوى اللاجئين. وفي حين أن الأفراد دائماً ما يجتشدون في أثناء الكوارث، فقد أدت تقنية المعلومات إلى زيادة كبيرة في قدرتهم على التنظيم والاتصال الشبكي وجمع التبرعات. ولم يقتصر ذلك على منطقة معينة؛ بل في العديد من المناطق المتضررة حول العالم، فنذكر على سبيل المثال الكثير من المساعدات التي تصل على الأرض في سوريا تأتي من خلال مجموعات وشبكات لم تكن موجودة قبل بضع سنوات، فيبدو أن مسألة كيفية العمل مع مثل هذه المجموعات، التي تتكون في كثير من الأحيان من أشخاص ليست لديهم خلفية أو تدريب في مجال العمل الإنساني (<https://www.the-newhumanitarian.org>)، مما يؤثر في مخرجات العمل الإنساني ويقلل من حظوظ تحقيق التنمية والسلام، ولهذا يجب على مجموعات العمل التركيز على أهلية المتطوعين في العمل الإنساني ومدى قدراتهم على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المناطق المتضررة من العالم، ومن شروط أهلية المتطوع في العمل الإنساني نذكر:

١. أن يمتلك القدرة البدنية والذهنية في تنفيذ العمل الإنساني.
٢. أن يلتزم بالعدل والمساواة في العمل الإنساني.
٣. أن يمتلك التأهيل العلمي والوظيفي الذي يسمح بالقدرة المعرفية لتسيير العمل الإنساني وتوجيهه.
٤. أن يسعى إلى توفير أجواء الأمن والسلام سواء أكان بشكل فردي أو بالتعاون مع الأجهزة الأمنية ذات العلاقة.
٥. أن يكون ملم بأبجديات التنمية التي تمثل هدفاً أساسياً في العمل الإنساني، حتى لا ينحرف مسعاها إلى أهداف تقنية بحتة.



## الانتقال من العمل الإنساني إلى التنمية المستدامة

إن من الأهداف الرئيسية للعمل الإنساني وفق رؤية ٢٠٣٠ تحقيق التنمية لدى المجتمعات التي تفتقر لهذا العنصر الحيوي، ولا سيما في الدول المتضررة من الحروب والنزاعات الأهلية، والأوبئة والأمراض، والكوارث الطبيعية. لقد اجتمعت الدول المانحة والمنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة حول هذه الرؤية، ففي التقرير الأممي الأخير الذي دعى إلى ضرورة وضع العمل الإنساني - أي سلامة البشر وكرامتهم وحقوقهم في الازدهار- نصب الأعين في عملية صنع القرار على الصعيد العالمي وطرح خطة للعمل الإنساني في

الدول الإفريقية والآسيوية التي يحدد فيها الإجراءات الرئيسية والتحويلات الإستراتيجية الضرورية لتحقيق هذه الرؤية، ويهيب التقرير بالدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية وسائر الجهات المعنية أن تنهض بخمس مسؤوليات أساسية وهي:

١. كفالة توافر القيادة السياسية القادرة على منع نشوب النزاعات وإنهاءها.
٢. التمسك بالقواعد التي تكفل صون الإنسانية.
٣. إلحاق الجميع بالركب الحضاري والتقني.
٤. تغيير حياة الناس - من إيصال المعونة إلى إنهاء الحاجة.
٥. الاستثمار في العمل الإنساني (جيرار، ٢٠٢١).

الجدول ١: تقرير الأمم المتحدة الأخير حول خطة العمل الإنساني ٢٠٢٢-٢٠٢١

الدولة	نوع خطة الاستجابة للعمل الإنساني
أثيوبيا	الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية وخطة التعافي
أفغانستان	الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية
فلسطين	الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية
الصومال	الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية
العراق	الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية
النيجر	الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية
اليمن	الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية
باكستان	الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية
تشاد	الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية والصحية
جمهورية إفريقيا الوسطى	الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية

الدولة	نوع خطة الاستجابة للعمل الإنساني
جمهورية الكونغو الديمقراطية	الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية
جنوب السودان	الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية
زيمبابوي	الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية
سوريا	الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية
مالي	الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية
موزمبيق	الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية
ميانمار	الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية
نيجيريا	الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية
هايتي	الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية

العدل والمساواة عالميًا، فحرمان بعض الفئات منه هو إجحاف ونزعة غير إنسانية وتمييز عنصري لا بد من محاربته والقضاء عليه، ويعد الالتزام باستمرار تقديم الخدمات التعليمية للتأكد من إكمال جميع التلاميذ والطلاب رحلتهم التعليمية من مرحلة ما قبل المدرسة حتى التعليم الابتدائي والأساسي وصولاً إلى التعليم العالي حتى في حالة نشوب صراعات أو حدوث أزمات تؤثر في تعليمهم، وهو العامل الجوهري لإلزام المجتمع العالمي بأهداف التنمية المستدامة، ونظرًا للأزمات المعقدة المتصاعدة حديثًا، فإن العديد من الأطفال والشباب سوف يحرمون من الالتحاق بفرص التعليم الرسمي إثر الأزمات أو النزاعات، وسوف ينقطع أو ربما يتجزأ تعليم الآخرين، وعلى الأرجح سوف

والواقع أن المسؤوليات الأساسية الخمس المنصوص عليها في خطة العمل الإنساني يمكن لها أن تغير حياة الناس وأن تحدث تحولاً هائلاً في أسلوب تعامل المجتمع العالمي مع معاناة البشر وذلك من طريق التأهب للآزمات والتصدي لها، ووضع خطة متكاملة تتماشى ومتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتقتضي متطلبات هذه التنمية وعلاقتها بالعمل الإنساني التركيز على ما يلي:

### التعليم

يمثل التعليم أحد المبادئ الرئيسية لتحقيق التنمية في المجتمعات حول العالم، وهدف من أهداف التنمية المستدامة (ضمان تعليم جيد ومنصف وشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع) (اليونيسكو، ب، الفقرة ٥١، ٢٠٢٠)، وهو مطلب ضروري لتوفيره وفق قاعدة

- التعاون والتنسيق بين سلطات التعليم الوطنية والجهات التنفيذية للتنمية والإنسانية من مجموعات العمل الإنساني والمتنفعين والمجتمعات المستضيفة، من شأنه أن يساعد على تحقيق تعليم نوعي مستديم.
- ربط التعليم بشبكة الإنترنت وشبكة الاتصالات الرسمية في المناطق المتضررة من شأنه أن يوفر التعليم الإلكتروني أو ما يعرف بالتعليم الطارئ عن بعد Emergency Remote Teaching (ERT) والتي تمثل مصدرًا رئيسيًا للمعلومة، والتعامل بأنظمة التقنية الجديدة في حالات الطوارئ، وهذا مطلب إنساني وتكافؤ للفرص وفق رؤية ٢٠٣٠.
- العمل على المساواة في تقويم شهادة التعليم للأطفال والطلاب بشكل عام، مما يقلص من معدل اتساع الهوة بين ما هو رسمي وطني، وآخر إغاثي في حالة الطوارئ، وهو كذلك طريق نحو استدامة التعليم في العمل الإنساني.
- ووفق هذه الآليات يسهم التعليم في التطور الكامل والازدهار لجميع الأهداف البشرية التي تتعلق بحالات الطوارئ، ويمكن للتعليم أن يلعب دورًا مهمًا في الإغاثة وقت الكوارث وما بعد الصراعات ويدعم الجهود الرامية لتحقيق السلام، كما يمكن للتعليم أن يساعد الأطفال المجندين والأشخاص النازحين داخليًا واللاجئين والأشخاص الذين يتأثرون بحالات الطوارئ على الاندماج في المجتمع وتخطي الآثار السلبية التي تتركها حالات الطوارئ فيهم.

يؤدي إلى ضعف نتائجهم وعدم إتمام شهاداتهم التعليمية، ومع ذلك، فإننا نعلم أن سبل الوصول المستديمة للتعليم النوعي هي كطوق نجاة في ظل هذه الأزمات، والنزاعات التي تؤثر في حياة المتعلمين، ليس فقط لأنه شعور بالاستقرار والأمل في المستقبل؛ بل لأنه يقدم طرق مثمرة للخروج من دائرة الأزمات والتحديات المرتبطة بالنزاعات الواجب الثبات أمامها من دون تقصير، وهي مهمة للمجموعات الإنسانية بما فيها الدول المانحة والمنظمات، ولتحقيق ذلك وفق خطة العمل الإنساني وجب ما يلي:

- تخطيط التعليم وفق إستراتيجية محكمة تتناسب مع النظرة المستقبلية وبمشاركة مجتمعية وفق آليات وقوانين وسياسات تعطي الأولوية لاستمرار التعليم في المناطق المتضررة.
- بناء أنظمة تعليمية لمن تأثروا بالأزمات على المدى البعيد، والتركيز على التعليم النوعي لهم وفق العناصر الأساسية (إدراك مفهوم التعليم، تحليل التفاعل بين السياق والسياسات التعليمية: تطور، وتخطيط، وتقديم، والعمل على الحد من الآثار السلبية وزيادة إيجابيات البرامج والسياسات التعليمية وقت النزاعات) (التناسق بين العمل الإنساني والتنموي في قطاع التعليم (العمل معًا في سياق الأزمات)، (٢٠٢١) مما يعزز نظرية التحول الاجتماعي المقنن.
- التركيز على بناء المؤسسات التعليمية بمختلف أحجامها بما فيها المخيمات التعليمية التي تتناسب مع حالة الطوارئ والأزمات بشكل عام، وفي جو يسوده الأمن والسلام.

## الرعاية الصحية والخدمات

تمثل الرعاية الصحية وتقديم الخدمات الصحية للإنسان في المناطق المتضررة من الأزمات والصراعات والكوارث الطبيعية مبدءاً من المبادئ الرئيسية في العمل الإنساني لدى المجموعات الإنسانية في العالم، وهذا ما أكدت عليه منظمة الصحة العالمية في شعارها «العالم في حاجة إلى حارس أمين على صحته، يحرس القيم ويحمي الصحة ويدافع عنها، بما في ذلك الحق في الصحة» (<https://www.who.int>)، وهو مطلب في القانون الإنساني الدولي ومنصوص عليه في المواثيق الدولية، وتؤكد أهداف التنمية المستدامة (SDGs) على الالتزام العالمي بتحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام ٢٠٣٠، وهذا يعني ضرورة حصول كافة الأشخاص والمجتمعات في كل مكان من العالم على الخدمات الصحية عالية الجودة التي يحتاجون إليها سواء أكانت التعزيزية أو الوقائية أو العلاجية أو التأهيلية أو المخففة للآلام من دون مواجهة أي ضائقة مالية.

وفي ظل الأزمات والصراعات الدولية في العديد من الدول (كسوريا، واليمن، وليبيا، وبعض الدول الإفريقية) إضافة إلى انتشار الأوبئة والأمراض في دول كثيرة من العالم، يجب على المجموعات الإنسانية تقديم خدمات صحية راقية ورعاية تأهيلية حتى في حالة الطوارئ، وضمان استدامة الرعاية الصحية، ولا يكون ذلك إلا في إطار خطة إستراتيجية شاملة تستدعي تنفيذ الخطوات التالية:

تقديم الرعاية المناسبة في الوقت المناسب وبشكل عاجل، والاستجابة لاحتياجات مستخدمي الصحة

مع التقليل من الأضرار وتبديد الموارد، وهذا من شأنه أن يقدم خدمات صحية راقية.

دمج آليات الجودة في مؤسسات الرعاية الصحية، ولا يكون ذلك إلا بالاعتماد على مقومات عدة مثل: العاملون في مجال الرعاية الصحية، ومرافق الرعاية الصحية، والأدوية والأجهزة وغيرها من التقنيات، ونظم المعلومات، والتمويل، وللتأكد من أن الجودة جزء لا يتجزأ من أسس الأنظمة يجب على الحكومات وواضعي السياسات وقادة النظام الصحي والأمراض والأطباء التعاون معاً على:

١. ضمان وجود قوى عاملة صحية مؤهلة.
٢. ضمان تحقيق التميز في جميع مرافق الرعاية الصحية.
٣. ضمان الاستخدام الآمن والفعال للأدوية والأجهزة والتقنيات الأخرى.
٤. الضمان الفعال لنظم المعلومات الصحية.
٥. استحداث آليات تمويل تدعم التحسن المستمر للجودة. (تقديم خدمات صحية عالية الجودة: ضرورة عالمية للتغطية الصحية الشاملة، تقرير مشترك بين منظمة الصحة العالمية وجهات أخرى، ٢٠١٩).
٦. إشراك المجتمع المدني في إطار التعاون المشترك والمشاركة النشطة في الرعاية الصحية، حيث تساعد هذه العلاقة على سهولة العمل الصحي وتنفيذ الرعاية على نحو كامل ومتكامل.
٧. مشاركة العاملين في القطاع الصحي مرضاهم في قياس الجودة وتحسينها، وتبني فلسفة ممارسة العمل الجامع، مع تنفيذ رؤية المريض كشريك في تقديم الرعاية، والالتزام بتوفر البيانات، واستخدامها لإثبات فاعلية وسلامة الرعاية.

والتعليم والحصول على المياه والصرف الصحي. كان هناك ١٢٢ امرأة تتراوح أعمارهن بين ٢٥ و ٣٤ عامًا في فقر مقابل كل ١٠٠ رجل من الفئة العمرية نفسها، وأكثر من ١٦٠ مليون طفل معرضين لخطر الاستمرار في العيش في فقر مدقع بحلول عام ٢٠٣٠ (<https://www.un.org/>)، وتمثل هذه المؤشرات قرع لناقوس الخطر في مواجهة الفقر، حيث إن القضاء عليه يمثل أحد الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة في العالم، وأكبر تحد عالمي يواجهه العالم اليوم، وهي مهمة مجموعات العمل الإنساني، وفي هذا الإطار نقترح الآلية الآتية لتحقيق أمن غذائي شامل في المناطق المتضررة:

١. تحديد المناطق المتضررة التي تحتاج إلى تنفيذ العمل الإنساني الغذائي فيها، مما يساعد على سهولة التنفيذ والتطبيق وعدم هدر الأموال والإمكانات المتوفرة.

٢. ضرورة التعاون المشترك والتنسيق المستمر بين المنظمات الدولية والمحلية والدول المانحة في إطار وضع ميزانية شاملة ومستدامة لتوفير الحاجيات الغذائية حتى في حالة الطوارئ، ومنع حدوث اختلال في التمويل والتموين.

٣. صياغة إستراتيجية طويلة الأمد على نحو يتماشى والمتغيرات التي تحدث على مستوى توفير الغذاء، حيث تبنى هذه الإستراتيجية على الأولويات كعدم التمييز بين الأفراد والجماعات المستهدفة والمساواة بينهم، وعدم تسييس العمل الإنساني الغذائي، والشفافية في تنفيذ العمل، وإشراك الأطراف الفاعلة من مانحين ومتطوعين ومبادرين في إطار العمل الجماعي.

٨. اتباع النهج التعاوني المشترك بين المجموعات الإنسانية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، البنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية) في تقديم الخدمات والرعاية الصحية، فهذا التعاون يخلق ديناميكية في العمل ويدعم القدرة المادية والمعنوية في مواجهة أضرار الصحة العامة.

٩. التوزيع العادل للأدوية في العالم لمواجهة الأوبئة والأمراض على غرار جائحة كوفيد-١٩، ومرض إيبولا، والملاريا، وغيرها من الأمراض الأخرى التي مازالت تفتك بأرواح البشر بنسب عالية يوميًا.

١٠. التكيف القانوني الدولي والحرص عليه من جانب حماية الأطقم الطبية التي تبشر عملها الصحي في جو يسوده العنف وانعدام الأمن، ولا يكون ذلك إلا بتوفير الحماية الأمنية المتكاملة خاصة في المناطق التي تشهد نزاعات يومية، وهو شرط أساسي لاستدامة الرعاية الصحية.

### الأمن الغذائي ومكافحة الفقر

يُعرّف الباحث الفقر بأنه: الافتقار إلى الدخل أو الموارد أو ضمان مصدر رزق مستديم، حيث تشمل مظاهره الجوع وسوء التغذية وانحسار إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية، إضافة إلى التمييز الاجتماعي والاستبعاد من المجتمع وانعدام فرص المشاركة في اتخاذ القرارات. ففي تقرير الأمم المتحدة عام ٢٠١٥م كان أكثر من ٧٣٦ مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر الدولي، وكان نحو ١٠ في المائة من سكان العالم (ما قبل جائحة كوفيد-١٩) يعيشون في فقر مدقع ويكافحون من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الصحة

يقضي على مظاهر الفقر من جهة ويوفر مصادر الدخل المحلي من جهة أخرى، وهذا هدف من أهداف العمل الإنساني وفق رؤية ٢٠٣٠.

### الانتقال من العمل الإنساني والتنمية إلى تحقيق السلام

أعطت رؤية الأمم المتحدة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة الأولوية للسلام والأمن باعتبارهما حجر الزاوية الأساسي للتنمية المستدامة، وتصدّرت قضايا السلام والأمن الإقليمي في الدول العربية منذ عام ٢٠١١، حيث زادت الصراعات والأزمات السياسية والكوارث، مما أدى إلى تشريد نحو ٧,١٧ مليون شخص من مختلف الدول العربية (اليمن، وليبيا، وسوريا، والعراق، وفلسطين) في العقد الماضي، وهذا من مجموع ٧٠ مليون نازح حول العالم، وفي هذا الاتجاه تعمل الحكومات على إيجاد حل سلمي للنزاعات والتوترات، وبالتزامن مع ذلك، تعمل الاستجابات الإنسانية على نطاق واسع داخل هذه البلدان وحولها لتلبية الاحتياجات الفورية الناجمة عن الأزمات السياسية (-https://arabstates.un-women.org هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

وتندرج مهمة مجموعات العمل الإنساني في تحقيق الأمن والسلام في العالم وعلى نحو مستديم في اتباع الخطوات التالية:

١. توجيه البرامج التنموية والإنسانية العالمية نحو تحقيق التماسك الاجتماعي الداخلي بدلاً من تفريقه وتهميشه، ولا يتحقق ذلك إلا باتباع الآليات السابقة.

٢. تشكيل فرق بناء السلام، وتكون من ضمن مجموعات العمل الإنساني ومرافقة للمبادرات

٤. تشجيع المبادرات الإنسانية الغذائية، مثل: تمكين الضحايا من إنتاج احتياجاتهم الغذائية وتزويدهم بمدخلات الإنتاج الضرورية، وتوزيع مواد غذائية قابلة للتخزين في شكل سلال غذائية متنوعة ومتكاملة تكفي الأسرة الواحدة لعدة أشهر، وإعطاء الأولوية للمواد الغذائية ذات الطاقة الغذائية العالية والقابلة للتخزين بسهولة، وإنشاء وتشغيل المخازن، على أن تكون قريبة من إقامة اللاجئين والنازحين لتأمين مادة الخبر بكميات كبيرة ولتفادي الصعوبات اللوجيستية، وإنشاء وتشغيل المطابخ الخيرية بالقرب من إقامة اللاجئين والنازحين لتوفير الوجبات الغذائية بالكميات المناسبة لفائدة الأسر المحتاجة، وإشراك المستفيدين في إدارة الأصول التي تسهم في تعزيز صمودهم وتلبية احتياجاتهم الغذائية (قطر الخيرية <https://www.qcharity.org>).

٥. توجيه إستراتيجية مكافحة الفقر نحو الحماية الاجتماعية الذاتية، حيث يشكل هذا التوجيه في قدرة الفئات الفقيرة إلى الاستثمار في نفسها وفي حاجياتها التي توفرها لها المجموعات الإنسانية، مما يحقق أمن غذائي مستديم، ويخلق فرص العمل والإنتاج.

٦. ربط سياسة التشغيل بمكافحة الفقر وتوفير مصادر الغذاء، لا يتحقق هذا الهدف إلا بالتعاون بين السلطات الوطنية والمنظمات الدولية ذات العلاقة، حيث تتم هذه العملية بدمج الفرد بالتشغيل على المستويات والاتجاهات كافة، أي القضاء على التقاعس والالتكال على المبادرات الإنسانية فقط، وتشجيع التشارك والتعاون، فذلك



- دعم الانتعاش الاقتصادي وتعافي المؤسسات من خلال سياسات القطاع العام المراعية للنزاع والمتعلقة ببناء السلام والدعم المؤسسي لبيئة الأعمال ومناخ الاستثمار.

- دعم الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (بما في ذلك الأراضي والصناعات الاستخراجية) وتغير المناخ، والتوزيع العادل للثروة المائية والحفاظ على مصادرها.

- استعادة البنية التحتية وإعادة تأهيلها والمرافق الموجودة مسبقاً، وبناء البنية التحتية الأساسية في أعقاب حالة الطوارئ (مثل الطرق، والجسور، والري، والمياه، والصرف الصحي، والمأوى، والصحة، وخدمات الرعاية والتعليم) (الحفاظ على السلام من خلال العمل اللائق والتوظيف، ٢٠٢٠).

٧. المساواة بين الجنسين وحق المرأة ودورها في بناء السلام وذلك من خلال تفعيل صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، حيث يتضمن هذا البرنامج تحسين التعافي الاقتصادي والاجتماعي والمشاركة السياسية للنساء والفتيات في سياقات بناء السلام.

٨. عدم التمييز العنصري في مهمة العمل الإنساني، مما يخلق بيئة مواتية لبناء السلام ويدفع بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٩. مسايرة مهمات العمل الإنساني بمبادرات ذات إرادة حقيقية من جانب الجهات الأمنية المحلية والأمم المتحدة لوقف النزاع من أجل توفير الجو المناسب للسلام المستديم.

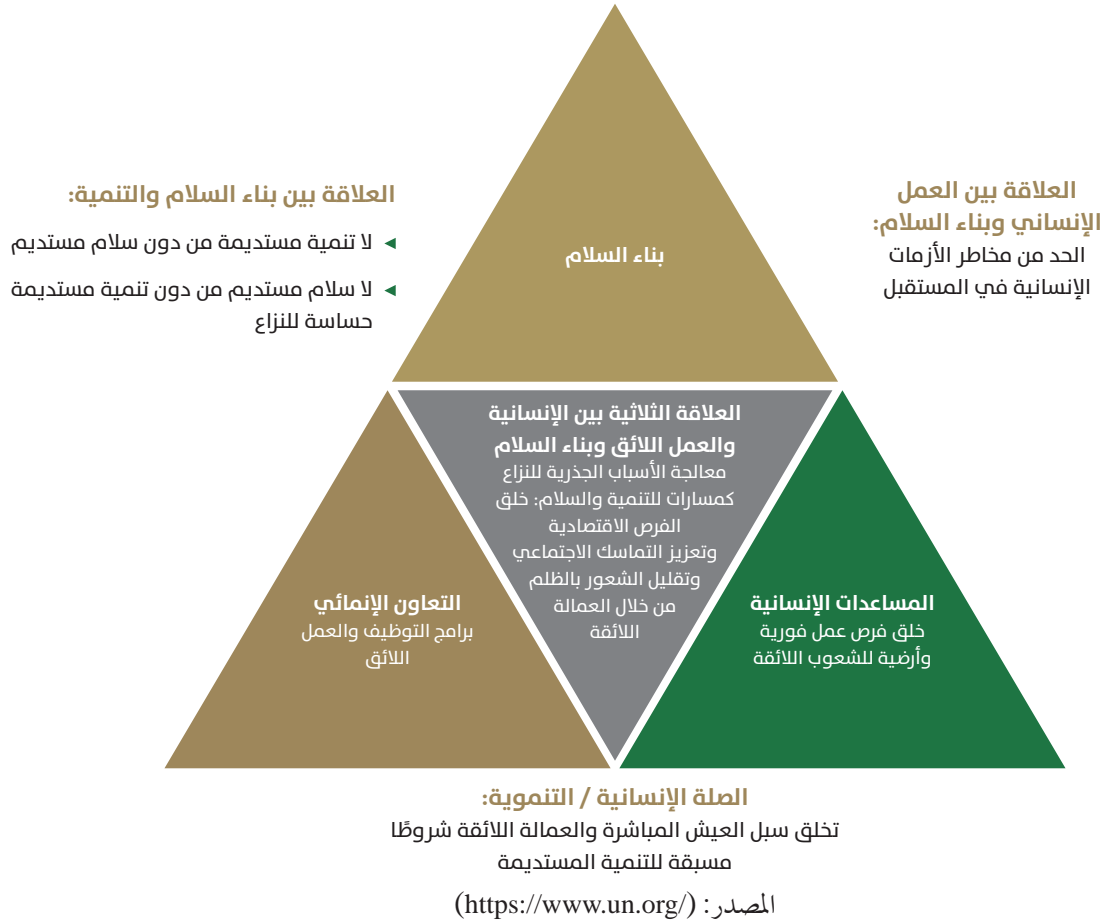
الإنسانية والتنمية، بحيث تعمل هذه الفرق على تحديد بؤر الصراع، وتخلق تيار العلاقات الاجتماعية بين الأشخاص المتضررين سواء أكانوا من عين المكان أو من النازحين.

٣. إنشاء صندوق بناء السلام الذي نصت عليه الأمم المتحدة مؤخراً، وتشرف عليه الهيئات الدولية التابعة للأمم المتحدة، ويكون مرافق كذلك للمبادرات الإنسانية من أجل توفير السلم في المهام ويساعد على خلق فرص الأمن والاستقرار. ٤. ضرورة التعاون المشترك بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك البنك الدولي واللجان الاقتصادية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمواطنين المحليين، وقد لعب بناء السلام دوراً بارزاً في عمليات الأمم المتحدة في البوسنة، والهرسك، وكمبوديا، وكوسوفو، وليبيريا، وموزمبيق، وكذلك في أفغانستان، وبوروندي، والعراق، وسيراليون، وتيمور الشرقية في الآونة الأخيرة، وكانت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا، وإريتريا مثلاً على بناء السلام بين الدول (https://www.un.org/).

٥. دعم خلق فرص عمل لائقة وسبل عيش فورية عبر الاستجابات الإنسانية، خاصة للشباب والنساء، والتي يجب استخدامها كاستثمار في التنمية طويلة الأجل، وهي مهمة منظمة العمل الدولية (https://www.ilo.org/ منظمة العمل الدولية)، وهذا من شأنه بناء السلام بين المجتمعات المحلية.

٦. العمل على ربط التنمية الاقتصادية لمجموعات العمل الإنساني بالسلام، وذلك من خلال:

الشكل ١: مخطط تنموي شامل وعلاقته ببناء السلام ودور العمل الإنساني فيه.



## نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

توجد علاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام على الصعيد العلمي والميداني، فهذه الثلاثية شرط أساسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المناطق المتضررة من جراء الأزمات والصراعات والأوبئة والأمراض.

تبيّن أن لا سلام من دون تنمية مستدامة، ولا سلام مستديم من دون تنمية، وهي حقيقة ميدانية لا بد من اتباعها.

لا تتحقق أهداف العمل الإنساني في مجال التنمية المستدامة إلا بالتظافر والتعاون المشترك بين المنظمات

الدولية، وأن يكون لكل منظمة اختصاصها في معالجة الأزمة التي تعانيها المناطق المتضررة، حيث إن هذا التضامن يقف عند مؤشرات التنمية بما يتماشى ورؤية ٢٠٣٠.

ضرورة توظيف أحدث وسائل التقنية في العمل الإنساني، حيث التقنية تتماشى ورؤية ٢٠٣٠.

ضرورة إشراك الشباب (النساء والرجال) في العمل الإنساني من دون تهميش الآخر.

## التوصيات

يجب على مجموعات العمل الإنساني بذل الجهود أكثر فأكثر في متابعة المناطق المتضررة في العالم ومعالجة



سواء أكان في التنمية أو السلام، حيث إن هذا التنظير يؤسس هرم إنساني اجتماعي واقتصادي واسع بعيداً عن النظرة الضيقة، والدعم التقني المادي الذي أصبح يعطي حلول مؤقتة فقط.

فتح قنوات الاتصال والحوار (سواء أكان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة) بين المانحين والعاملين في ميدان العمل الإنساني، ليتسنى تبادل الآراء في معالجة الأزمات وفي حالات الطوارئ.

بؤر الصراع على أساس بناء السلام وتحقيق أولويات التنمية، خاصة في ظل التغيرات التي تحدث في العالم على المستوى السياسي والاقتصادي.

ضرورة إنشاء مجموعات عمل إنسانية على مستوى العالم الإسلامي مواءمة مع المنظمات الأهمية، بهدف تسهيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وشموليته بحلول ٢٠٣٠.

الدعوة إلى ربط العمل الإنساني بمفهوم الاستدامة



## المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- أمين، رضا عبد الواحد (٢٠٠٨)، دور وسائل الإعلام في تحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي، مؤتمر التنمية المستدامة في العالم الإسلامي في مواجهة العولمة، رابطة الجامعات الإسلامية والبنك الإسلامي للتنمية، ص ٧.
- البخاري؛ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (٢٠٠٢)، رقم الحديث: ١٢، صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب إطعام الطعام من الإسلام. دمشق بيروت: دار ابن كثير.
- بغداد، كربالي؛ محمد، حمداني (٢٠١٠)، إستراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة علوم إنسانية، العدد ٤٥، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، ص ٤.
- تقرير لجنة البيئة والتنمية، ١٩٨٧ م.
- تقرير مشترك بين منظمة الصحة العالمية وجهات أخرى (٢٠١٩)، تقديم خدمات صحية عالية الجودة: ضرورة عالمية للتغطية الصحية الشاملة، منظمة التعاون والتنمية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، جنيف، ص ٩-١٠.
- جيرار، أنطوان (٢٠٢١)، إعداد خطة للعمل الإنساني، تقرير صادر عن الأمم المتحدة.
- حسن، عبد الباسط محمد (١٩٧٠)، التنمية الاجتماعية، مهد الدراسات والبحوث العالمية، المطبعة العالمية، القاهرة، مهد الدراسات والبحوث العالمية.
- صحيح مسلم (ب)، رقم الحديث: ٥٤، كتاب الإيمان، باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون، وأن حجة المؤمنين من الإيمان، وأن إفشاء السلام سبب لحصولها.
- طارق، نوري (١٩٩٥)، تأليف التنمية البشرية المستدامة من المفهوم النظري إلى التطبيق: دليل للعاملين في التنمية، ورقة للمناقشة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكو)، ص ١.
- الطريف، غادة بنت عبد الرحمن (٢٠١٩)، إسهام برامج العمل الخيري في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد ٢٧، العدد ٠٢، ص ٧٠.
- العمرى، عيسات (٢٠١٦)، معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد ٠٧، العدد الثاني، ص ١٦٥.
- لجنة الإنقاذ الدولية (الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالة الطوارئ - الإيني - (٢٠٢١)، التناسق بين العمل الإنساني والتنموي في قطاع التعليم (العمل معاً في سياق الأزمات، ص ١٥-١٦).
- منظمة العمل الدولية (٢٠٢٠)، الحفاظ على السلام من خلال العمل اللائق والتوظيف، ص ٠٧.
- النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري (١٩٥٥)، رقم الحديث: ١٧٨٠، صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب فتح مكة، ص ١٧٨٠، القاهرة: تح محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- اليونيسكو (٢٠٢٠)، ب، الفقرة ٠١.
- اليونيسيف (٢٠١٨)، لمحة عن العمل الإنساني العالمي.

## الويبوغرافيا

<https://political-encyclopedia.org>

<https://www.un.org/>.

[www.unicef.org](http://www.unicef.org)

<https://www.thenewhumanitarian.org>

<https://www.who.int>

<https://www.qcharity.org>

<https://arabstates.unwomen.org>

<https://www.ilo.org>

<https://www.un.org>.

[https://www.diplomatie.gouv.fr/..](https://www.diplomatie.gouv.fr/)



# وثائق الصلح وأبعادها الأمنية والاقتصادية في المجتمعات الدولية

## دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي

د. معتز بن شحاته الينبعاوي - السعودية  
أستاذ القانون الدولي العام المشارك،  
كلية الحقوق، جامعة طيبة



يدور هذا البحث حول أهمية الصلح في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، ومدى تحقيقه للأمن داخل الدول ومساهمته في تحقيق الاستقرار داخلياً وخارجياً، حيث إن النزاع طبيعة بشرية وجدت منذ خلق الإنسان، قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ ۖ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ (سورة هود، الآية: ١١٨، ١١٩). ولا شك أن النزاع سبب لزعزعة الأمن وإيجاد القلاقل في داخل الدولة سواء بين الأفراد أو الأسرة أو حتى بين الدولة والفرد، فيلجؤون لحلها إما بالغوغاءية التي من شأنها إحداث مزيد من الإشكالات، والخسائر المادية، والبشرية، والنفسية، أو قد يعتمدون لحلها بالقضاء وقد لا تكون حلولها مرضية للطرفين، أو محققة لما يطمحون إليه، فتستمر معه النزاعات أو الضغائن والأحقاد ونزعات الانتقام داخل النفوس، وإما بالقوة واستخدام السلاح. وليس الأمر بعيداً في الشأن الدولي، فالخلافات الدولية بين الدول من شأنها أن تسبب الحروب والقلاقل السياسية والانتقامات الخفية بدعم الإرهاب والجماعات المتطرفة في الدولة المعادية والأخرى المقابلة لها، واللجوء للقضاء الدولي قد لا يحقق للدولة سرعة حل النزاعات أو حسمها بالوجه المطلوب، ولذا فإن الركون للصلح والرضا به من شأنه أن يحقق للدولة الاستقرار السياسي والأمن، ومن ثم تلتفت لتنمية آفاقها وتحقيق الرخاء لمواطنيها. فالدخول في الحروب ضياع للأموال والأنفس والثمرات، فضلاً عما فيه من تدمير للبنى التحتية والمنشآت الحيوية. تهدر الدول في حروبها أرقاماً فلكية لتحقيق الأمن الخارجي لها ولتسليح جيوشها، وفي الوقت ذاته تنفق داخلياً لتحقيق الأمن الداخلي أيضاً. فيما لو وجد الصلح كحل سلمي مرضٍ لكل الأطراف سيحقق معه إيصال الحقوق لأهلها مع رضاهم النفسي، ولزوم كل طرف حداً من التعامل لا يتخطاه لغيره ولا يتعداه لما هو أبعد منه.

الكلمات المفتاحية: وثائق الصلح، الشريعة الإسلامية، القانون الدولي، الأمن، الاستقرار.

# وثائق الصلح وأبعادها الأمنية والاقتصادية في المجتمعات الدولية

## دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي

د. معتز بن شحاته الينبعاوي

السعودية

### المقدمة

الحمد لله من لا رب سواه معبود، والصلاة والسلام على النبي المصطفى المحمود، صلوات الله وسلامه عليه وسلّم تسليماً كثيراً إلى اليوم الموعود، ثم أما بعد: فلا شك أن الأمن مطلب أساسي للبشرية جاءت به الشريعة الإسلامية وقانون حقوق الإنسان وجميع القوانين الوطنية للدول. فتنص المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٨م: «لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه»، وكذلك أكدت جميع العهود الدولية حق الأمن، فنص العهد الدولي الأول للحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦م في مادته التاسعة على أنه: «لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه». ويمكن القول بأن الأمن عماد الحقوق وشرطان الدول، فلا يمكن أن يتحقق للبشر بقية الحقوق من دون توفير الأمن، فالتنمية لن تتأتى إلا بتوفير الأمن، والحرية، والتنقل، والتعليم لن يكون إلا بتحقيق الأمن وكذا بقية الحقوق.

وأما الشريعة الإسلامية فإنها جعلت من الأمن مطلباً لا هوادة فيه حتى قدّمته على الدين وهو منهاجها وعمادها، فقال الحق: ﴿لَا يَلَا فِ قُرَيْشٍ ۖ إِلَّا يَلَا فِهُمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ۖ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ۚ﴾ (سورة قريش، الآية: ١-٤). فلن يقيم الناس شعائرهم فيذهبون للمساجد إلا إذا توافر الأمن، ولا أداء الحج والتنقل بين المشاعر إلا بوجود الأمن. وقدّم الله الأمن على خلق الإنسان، فقال سبحانه: ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ (سورة التين، الآية: ٣-٤). قال الإمام الطبري رحمه الله: «وهذا البلد الأمين الأمن من أعدائه أن يحاربوا أهله، أو يغزوه» (تفسير الطبري ١٤١٥هـ، ٤/٥٩٧).

ولا ريب أن الدول تسعى جاهدة لتوفير الأمن لشعوبها فأوجدت الجهات الأمنية الداخلية لتحقيق الأمن، وكونت الجيوش وسلحتها بالعتاد والقوة لحماية أمنها الخارجي، فكان استخدام القوة السبيل الأمثل للحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي للدول. غير أن الواقع قد شهد مع تلك الجهود المبذولة من الدول حصول النزاعات والصراعات على الصعيد الداخلي والخارجي للدول، ولم تكن القوة المسلحة ناجعة للحد المطلوب ولتحقيق الأمن في غالب الأحيان. وقد تكون المصالحة بين أطراف النزاع حلاً أمثل لإيقافها، حقناً

للدماء وحفظاً للمكتسبات وصيانةً للمقدّرات. ولذا فإن الصلح أمر جليل وطريق سلمي عظيم، به تقسّم الحقوق بين الأفراد والمجتمعات، يرضي النفوس ويسرّ الذوات ويطيب الخواطر؛ بل حتى الدول والأمم والجيوش تحتاج إلى اللجوء للصلح للخروج من الأزمات والعبور بالنكبات بسلام محقق، والنوء عن كل خطر محقق وشرّ متدفّق. فالصلح مرسى الأمان وبر الاطمئنان، اهتمّت به الشرائع السماوية وخصّه الدين الإسلامي بمزيد مزيّة، فجعله من أجلّ القربات التي يعظم عليها الأجر والعطيّة، وحسن الثواب والجزية، وإقالة الخطيّة، فقال رب البرية: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ۚ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (سورة النساء، الآية: ١١٤). ومن هذا المنطلق العظيم فقد اختار الباحث هذا الموضوع لبيان ذلك النفع الجليل، في تحقيق المنافع، وإيقاف المدافع.



## أسباب اختيار الموضوع

كثرة النزاعات الداخلية في الدول وكذلك المنازعات الدولية بين الدول، ورغبة القانون الداخلي للدول وكذلك القانون الدولي في تحقيق السلم والأمن، التي تلجأ الدول عادة في تحقيقهما إما بالتقاضي أمام المحكمة الدولية للحصول على الأحكام القضائية، والتي تنفذ جبراً لقطع المنازعات وإنهاء الخلافات. وإما في الصعيد الدولي باللجوء للحروب والنزاعات المسلحة والتي من شأنها إحداث الأضرار البشرية والمادية، ومن ثم اللجوء للتحاكم الدولي والجنائي لفرض تلك المنازعات. فهل يكون الصلح إحدى الوسائل المعينة لتحقيق الأمن داخل الدولة وخارجها؟

١. صعوبة الوصول لقطع المنازعات في الخلافات الدولية.
٢. صعوبة الوصول لحل يرضي الدول طرفي النزاع.
٣. فضل الصلح في تقريب وجهات النظر للطرفين.
٤. أهمية الأمن لتحقيق الرفاه للشعوب واستقرار الدول.
٥. إيجاد بدائل للحل القضائي للمنازعات.
٦. إبراز خبرة المملكة العربية السعودية في الصلح والوساطة بين الدول.

## أهمية الموضوع

١. تساءلات الدراسة وافترضايتها
١. ما أثر الصلح في تحقيق الأمن في المجتمعات والدول؟
٢. ما القوة القانونية لشروط الصلح وإلزاميتها للطرفين؟
٣. ما أثر الصلح في تحقيق الأمن الخارجي للدول؟
٤. ما التجارب الناجحة للصلح في العالم؟
٥. ما النفع الاقتصادي للصلح؟
٦. هل للصلح أثر في تحقيق الحل للمنازعات أفضل من الحل القضائي؟

١. كثرة المنازعات الفردية والدولية وصعوبة الوصول لحلها.
٢. الصلح مطلب ملحّ للحدّ من النزاعات الدولية ومآسيها.
٣. الأمن ركيزة الدول للازدهار والنماء وأهميته لتحقيق الاقتصاد.
٤. إظهار إمكانية اجتماع الكلمة وتوحيد الصف بالصلح.
٥. الحسم القضائي قد لا يكون الفيصل في النزاع.
٦. الحد من النزاعات العسكرية المسلحة.
٧. وجود تجارب ناجحة أدتها المملكة العربية السعودية وما تزال للصلح والوساطة في أثناء النزاعات.
٨. سرعة الصلح في حل المنازعات.

## أهمية الصلح في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي

أثر الصلح في تحقيق الأمن في المجتمعات والدول جاءت السنة النبوية الشريفة بجعل الصلح ركيزة إسلامية في تعاملات الناس مع بعضهم، بل وأبعد من ذلك في تعاملات الدولة الإسلامية ودخولها في

## مشكلة الدراسة

تدور مشكلة هذا البحث حيال مشكلة قانونية؛ هي

الصلح والمعاهدات عليه. قال صلى الله عليه وسلم: (الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً، أو حرّم حلالاً...) (سنن أبي داود، ١٤١٣هـ، ٣/٣٠٤). والحديث قاعدة شرعية أصيلة على مبدأ عظيم في دين الإسلام لتبيح الصلح وتقدمه على التخاصم والتحاكم، ولذا وصف الله الصلح في القرآن الكريم بأنه خير، (السيوطي، ٦٠). فقال سبحانه: ﴿والصلح خير﴾ (سورة النساء، الآية ١٢٨). وقد أشارت القاعدة الفقهية «الأصل في الأشياء الإباحة حتى يدل الدليل على التحريم» (الزحيلي، ٨١٣/٢).

والقاعدة على العموم في شمولها لكافة الأقوال والأفعال والأعيان، والمنافع، والمضار، وغيرها. فيكون الصلح مباحاً ومشروعاً إذا كان وفقاً للشرعية الإسلامية، فلا يبيح ما هو محرم ولا يحرم ما هو مباح؛ بل الصلح متى ما كان محققاً للأمن بصون النفوس المعصومة عن القتل، ويعين على المحافظة على الدور والمنشآت كان أمراً مرضياً لله تعالى، على النقيض من الإفساد؛ الأمر الذي شنع الله فعله في كتابه الكريم، فقال سبحانه: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ (سورة البقرة، الآية: ٢٠٥). قال ابن كثير قال مجاهد: «إذا سعى في الأرض فساداً، (والله لا يحب الفساد) لا يحب من هذه صفته، ولا من يصدر منه ذلك» (ابن كثير، ١٤١٥هـ، ١/٢٠٥).

وجعل الإسلام الصلح أجلاً وأعظم ثواباً من العبادات والفرائض عند الله، فقال صلى الله عليه وسلم: «ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة، قالوا: بلى يا رسول الله، قال: إصلاح ذات

الدين، وفساد ذات الدين الخالقة» (الإمام أحمد، وأبو داود، والترمذي، ١٣٨٦، ٢٥٠٩).

وقد أسس النبي -صلى الله عليه وسلم- الدولة الإسلامية بالصلح والتسامح بين أفرادها، فنجح في إذابة المشاحنات، التي كانت حاضرة في ذلك الزمن بالعصية القبلية والنزاعات، ليقم للعالم مثلاً للدولة المبنية على الأخوة الإسلامية التي تفوق أخوة النسب، وضربت أروع الأمثلة في الإيثار وتقديم الآخر على النفس ورغباتها ومستحقاتها بالمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار (السليمان، ١٤٣٧هـ، ١٨٤).

والصلح له أهمية بالغة، لما ينتج عنه من الألفة، وزوال العداوة والخصومة (العصيمي، ١٤٤١هـ، ٦٧/٢٤). وقد أوصى عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- القضاة في زمنه أن يعملوا على تقديم الصلح فيما يعرض أمامهم من قضايا، فقال رضي الله عنه: «ردوا الخصوم حتى يصطلحوا، فإنه أبرأ للصدور وأقل للحنات» (ابن شيبه، البيهقي، ١٤١٢هـ، ٧٦٩/٢).

### القوة القانونية لشروط الصلح وإلزاميتها

والصلح في الغالب لا يكون إلا بتدخل طرف ثالث سيمًا في النزاعات الدولية، ليتولى تقريب وجهات النظر أو وضع الضمانات والحقوق والواجبات لطرفي النزاع، وقد يكون هذا الطرف داخلياً من نفس الدولة، لكنه لا بد أن يكون مرضياً بين الطرفين ليتسنى له الأخذ بهما للصلح والتفاوض. وقد افترض القانون الدولي فيمن يتدخل ليتولى الصلح أن يكون وفقاً لمنهج سياسي وتحت إطار الأمم المتحدة ومجلس الأمن متماشياً مع ضوابطها القانونية، وليس خدمة لأهداف محددة تسفر عن ظلم وزيادة الصراعات والمنافسات الدولية أو

يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم» (ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ١٩٤٨ م). حيث إن الدخول في الصراعات ليس بالأمر الهين، لما يؤول من نتائج وخيمة تؤذي البشرية وتحلف النكبات وترهق الأنفس.

وقد كان هدفاً سامياً للقانون الدولي في تحرره من تبعات حياة الرعب وشظف العيش وضنك الفقر، والقضاء الكامل على جميع أشكال الفوضى التي من شأنها إلحاق أنواع الأذى بالإنسان مادياً ومعنوياً وجسدياً، وهو ما أكدته الإعلان العالمي أيضاً: «ولما كان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنساني، وكان غاية ما يرنو إليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفرع والفاقة» (المرجع السابق). فكان من الضروري خلق جو السلام والذي لا يأتي إلا بالتصالح والتراضي البعيد عن السلاح والخلاف.

### أثر الصلح في تحقيق الأمن الداخلي للدول الصلح في الشريعة الإسلامية

حرص الرسول -صلى الله عليه وسلم- على تأسيس علاقة حميدة في الدولة الإسلامية سواء بين المسلمين أو غير المسلمين، مبنية على التصالح والتسامح، فعمد لإبرام اتفاقيات الصلح مع القاطنين في المدينة عند مجيئه صلوات الله وسلامه عليه، وكذلك مع غير المسلمين من اليهود. وذكر ابن هشام أن: (ابن إسحاق رحمه الله قال: وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاباً بين المهاجرين والأنصار ووادع فيه يهود)

الإقليمية. بل لا بد أن تكون أهدافه سامية ترمي لوقف الاقتتال الداخلي وفقاً لطلبات الضحايا وذويهم؛ بل يكون الصلح من أجل تحقيق الإنسانية وإيجاد العيش بأمن وسلام (الدليمي، ٢٠١٦ م، ١٢٦).

وقد نص القانون الدولي على أن تُقدّم كافة الوسائل السلمية والدبلوماسية والصلح في حل المنازعات بين الدول قبل اللجوء لاستخدام القوة المقيدة بالإذن من مجلس الأمن الدولي باستثناء حالات الدفاع عن النفس (النسور والمجالي، ٢٠١١ م، ١٤٣). وقد جاء في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٨ م: «ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية، وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقى الاجتماعي قدماً، وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح». فالقانون الدولي يرمي لتحقيق كرامة الفرد والعيش بسلام، ينال معها قدراً من الحقوق التي من شأنها أن تحقق له الرقى الاجتماعي قدماً، وأن يكون من شأنه رفع مستوى المعيشة للإنسان بعيداً عن النزاعات والصراعات، وبهذا تتضح الأولوية للطرائق السلمية للوصول للأمن، عن تلك الطرائق التي يكون فيها السلاح هو اللغة، والقوة هي المنطلق، والدمار والموت هو النتيجة.

وقد جعل القانون الدولي الباب مشرعاً للإنسان بأن يلجأ بالقانون للمصالحة والوصول لحقوقه بالطرق السلمية، وذلك في معرض نأيه عما يقع له من ظلم واستبداد يخلق لديه رغبات التخلص منه بكافة الأساليب، حتى لو عبر المواجهة بالسلاح والقتل. فنص القانون الدولي: «ولما كان من الضروري أن

(ابن هشام، ١٤١٢هـ، ٥٧١). ومن ثم أخذ المؤلفون في وصف هذا الصلح الوطيد بجميل الصفات لما يحمله من معاني في استقرار الدولة الإسلامية حينذاك، وإحلال للأمن في ربوعها، فلا اقتتال ولا انحلال، ولا انتهاك ولا إخلال، بل الكل في انتظام وانضباط، وتوقير وإجلال. قال محمد حميد الله: «لما هاجر الرسول -صلى الله عليه وسلم- إلى المدينة وجد عدة قبائل يهودية هناك، فعاهدهم فدخلوا في دولة وفاقية» (حميد الله، ١٩٤٨م، ١٩٤). وقد كان منطلقها رغبة المسلمين بالتعاون الخالص مع اليهود بالمدينة لتحل السكينة فيها (البوطي، ١٩٩٠م، ١٦٠).

وقد تضمنت الوثيقة بنودًا تبين الحقوق لكل طرف، ونذكر منها ما يتعلق بالصلح، فنصّت: «وأنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله، وأن الله على أتقى ما في هذه الصحيفة وأبره.. وإذا دعوا إلى صلح يصلحونه ويلبسونه فإنهم يصلحونه ويلبسونه، وأنهم إذا دعوا إلى مثل ذلك فإنه لهم على المؤمنين إلا من حارب في الدين. على كل أناس حصتهم من جانبهم الذي قبلهم» (البيهقي، ١٤٢٤هـ، ١٠٦/٨). وقد كان مبتغاها الأساسي تحقيق الأمن بطريق الصلح، فبيّنت أن الصلح يهدي للأمن فوراً في الصحيفة: «وأنه لا يحول هذا الكتاب دون ظالم أو آثم، وأنه من خرج آمن ومن قعد آمن بالمدينة، إلا من ظلم وآثم، وأن الله جار لمن بر واتقى ومحمد رسول الله» (ابن شعبة، البيهقي، ١٤١٢هـ، ٧٦٩/٢). فالأمن أقرب طرقه هو الصلح وليس القتال والحرب فهي تزيد النار إضراراً، والفرقة شسوعاً، فتورث الأحقاد والأضغان، وتزرع روح الانتقام.

ولا شك في أن روح الانتقام غريزة في الإنسان بطبيعته تجاه من اعتدى عليه وألحق به أذى، مهما كانت طباعته مهذبة وسلوكه مقوّمًا، ولكنه يكون أقرب للعفو والنزول للصلح بنية صحيحة كلما كان قادرًا للوصول لحقّه، ولا يحول بينه حائل (عودة، ١٤٠٥هـ، ٥٤٩). فجعل الله العفو والتصالح أقرب للتقوى من الانتقام وانتزاع الحقوق والإنفاذ عليها، فقال سبحانه: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى﴾ (سورة البقرة، الآية: ٢٣٧).

وقد بيّن القرآن الكريم أهمية التصالح الداخلي في الدولة وكيفية التصرف في حال وقوع النزاع بتقديم الصلح أولاً بل والإلزام به، فإن لم ترص به فئة من طرفي النزاع وجب قتالها كنوع من التأديب لردعها للانصياع لسبيل الصلح، فقال تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ۚ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (سورة الحجرات، الآية: ٩). قال الإمام ابن كثير رحمه الله: يقول تعالى أمراً بالإصلاح بين المسلمين الباغين بعضهم على بعض «وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما» (ابن كثير، ١٤٠٥هـ، ٥١٦/٤). وجاء في تفسير الآية أيضاً فإن اقتتل فتتان من المؤمنين فأصلحوا بينهما أيها المؤمنون بدعائهما للصلح على كتاب الله، والرضا بما فيه لهما أو عليهما، وذلك هو الإصلاح بينهم بالعدل، فإن أبت إحدى هاتين الطائفتين الصلح، واستمرت في التعدي، وكانت الأخرى راضية بالصلح، فقد أمر الله بقتالها حتى ترجع لحكم الله، فإن رجعت بعد قتالكم لها للرضا بحكم الله فأصلحوا بينها وبين الفئة الأخرى التي قاتلتها بالعدل (الطبري،

الاتفاقية «الحق في وسيلة انتصاف فعالة أمام سلطة وطنية»، (ICCPR, 1969/5).

كما أن القانون الدولي يشجع الدول على الحل السلمي، الذي يتمثل في الصلح للنزاعات المحلية داخل الدول عبر التنظيمات الإقليمية بواسطة الوكالات الإقليمية، بيد أنه يكون بطلب من الدول التي يعينها الأمر، أو بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن (التنظيمات الإقليمية ٨ / ٥٢). في ظل تشجيع النظام الدولي للمصالحة الوطنية داخل الدول لتحقيق الأمن والسلم فيها، انبثقت الكثير من المصالحات داخل الدول التي تقع فيها النزاعات، وصولاً للهدف الرئيس السامي للقانون الدولي وهو تحقيق الأمن والسلم الدولي، والتي يتخذ في سبيل الوصول لها جميع التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم لإزالتها، وجميع وجوه الإخلال بالسلم (مقاصد الهيئة ومبادئها، ١ / ١).

وقد يطول أمد الصراعات في داخل الدول بين أطراف مختلفة فيها، وقد تختلف أسبابها من مجتمع لآخر، فقد تكون في مجتمع مبنية على أسباب دينية، أو عرقية، أو جغرافية، أو غيرها من أسباب، من شأنها أن تحدث خلافاً وشرخاً بين الشعوب بعضها البعض وهو ما يسمى «الصراع الداخلي»، الذي قد ينطوي على عنف دموي يؤدي بحياة الأبرياء بأعداد كبيرة وقد يمتد سنوات طويلة، ولا يزداد مع الوقت إلا سوءاً. وقد تكون فئات الصراع غير متكافئة القوى والسلطة فيقضي بعضها على بعض، أو تمارس الفئة الأقوى الاستبداد والاستنزاف على الفئة الأضعف على مدى عقود، فتكون المصالحة هي السبيل الوحيد لإنهاء الخلاف، وتحقيق الأمن وعودة الأمور لطبيعتها وتحقيق الاستقرار، وبذلك تبتدئ الدول بالتنمية المستدامة.

١٤٢٨هـ، ٥١٦). وهذا الحكم الشرعي قد يكون داخلي التناول وقد يكون أيضاً على المستوى الدولي بين الدول المسلمة المتجاورة متى ما دعت الحاجة لتطبيقه على الصعيدين الداخلي والدولي.

### الصلح في القانون الدولي

إنَّ الصُّلْحَ في الخلافات المحليَّة داخل الدولة الواحدة يقتضي توافر جهود جماعيَّة كبيرة من الدولة والفئات المتصارعة، بل والمجتمع بأسره، بما يتضمَّن من مثقفين ومؤرخين يحاولون الحيلولة دون نبش الماضي الأليم والعودة للتاريخ القديم والتذكير به كل حين؛ بل يعملون على النسيان للهويات المتصارعة، وإذكاء التفاعل الثقافي، فالعيش في صدمة المعاناة السابقة تجعل من الشعب مغلقاً سياسياً على ماضيه الأليم، جامداً عن التقدم للأفق الحديث. فلا بد من توفير خلفية علمية لتخطي التاريخ السابق واختزاله مع الالتزام بالصلح وحقوق الإنسان وإعادة الكرامة للضحايا ومنحهم الإنصاف النفسي لما وجدوه من معاناة وألم ومساعدتهم لتخطيه. وفي المقابل التعامل مع المجرمين بالعفو حالما كانوا جادين في الندم على ما فعلوا مع الاعتقاد بعدم عودتهم لما ابتدروا وعدم تكراره مستقبلاً. فليست المحاسبة هي قضائية فقط، بل إنسانية وأخلاقية ووجدانية واجتماعية (مسرة، ٢٠٠٥م، ٢٦٩).

وقد تضمن القانون الدولي في مبادئه تأسيس الصلح في النزاعات المحلية وتفرض قواعده العدالة وإحقاق الحق للأفراد أمام سلطاتهم الوطنية فيما يقع عليهم من انتهاكات قد تلجئهم للتظلم أمام المحاكم الدولية (مناع، ٢٠٠٥م، ١٤٨). فتنصُّ المادة الثالثة عشرة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية أن للأفراد الذين انتهكت حقوقهم حسب



## التجارب الناجحة للصلح في العالم

شهد العالم تجارب صلح ناجحة لحل النزاعات تشكلت في خلق تجارب جديدة، ومنها هيئة الحقيقة والمصالحة كتجربة للمصالحة في جنوب إفريقيا، والتي أنشئت في ديسمبر لعام ١٩٩٥م بموجب قانون الوحدة الوطنية رقم (٣٤)، والتي كانت نتيجة حوارات للقوى السياسية والأطراف ذات العلاقة وبخاصة الضحايا وممثلوهم. فقد شهدت جنوب إفريقيا حقبة طويلة من الصراع الداخلي المبني على العنصرية بين السكان البيض والسكان السود، كانت الأولى متفوقة فيها بالسلح والقوة والسلطة لكن مع قلة العدد، بينما كانت الأخيرة وافرة العدد مع فقدان السلاح والقوة والسلطة لتواجه الفصل العنصري جغرافياً وقانونياً مع الممارسات غير الإنسانية من جانب الأقلية البيضاء المستبدة تجاه الأكثرية من السود.

وقد رغبت الحكومة الجديدة لجنوب إفريقيا إنهاء العنصرية ورأب الصدع بين أطراف السكان، فكان يتعين عليها التغيير الشامل لكثير من القوانين السائدة والعادات المفروضة، وتنمية الاقتصاد وإحداث مزيد من التغيير في المجتمع والدولة، فجاءت فكرة إقامة محكمة دستورية وهيئة حقوق الإنسان. وركزت الدولة على تقديم الحماية للجمهور وتحسين الوضع للأكثرية السوداء في جميع القطاعات الصحية والإسكان والتعليم والإصلاح الزراعي ومنح الفرص للمشاريع الصغيرة. وتكون تلك التحسينات متزامنة مع العمل القانوني بتشكيل هيئة المصالحة من مختلف أطراف المجتمع باختيار (١٧) عضواً يمثلون نشطاء حقوق الإنسان والصحافيين ورجال الدين ومؤرخين ونفسانيين، يشكلون ثلاث لجان وفق التالي:

١. لجنة انتهاك حقوق الإنسان.

٢. لجنة العفو العام.

٣. لجنة لم شمل التأهيل. (ايجاناتف، ٢٠٠٥م، ٢٤٧-٢٤٩).

إضافة إلى وحدة التحقيق لدعم اللجنتين الأوليين، وكانت للهيئة أهداف سامية متعددة وكان أبرزها الاستماع التام لضحايا التعذيب في جلسات علنية يقصون فيها كل معاناتهم، ويجري التحقيق فيها على الفور وعرض النتائج، وقد كانت عادلة جداً حتى مع الجناة، فتقبل طلبات التماس العفو من جانبهم. وقد كانت هيئة المصالحة تقدم في معالجتهم للقضايا الصلح وترضية الضحايا، إيماناً منها بأن إنفاذ العدالة في الجناة سيفتح الجراح القديمة والرغبة في الانتقام، ويكلف الكثير من الجهد والمال والوقت، وقد وضعت شروطاً للعفو عن الجناة لا يتم إتمام الصلح بدونها. وقد أسهمت المصالحة الوطنية في تحقيق الأمن ومن ثم تمكنت الدولة من بناء الوحدة الوطنية بين أطراف المجتمع المختلفة العروق، السود، والآسيويين، والبيض. وكذا الفئات الدينية من المسلمين والمسيحيين والتي كانت متصارعة أيضاً. كما أسهمت المصالحة أيضاً في تضافر جهود الجميع في معالجة مشكلاتهم وتحسين البيئة والخدمات كافة لصالح المجتمع.

وتمكن الضحايا من مسامحة الظالمين، لما وجدوه من العدالة واختلاف الأوضاع للأحسن، خاصة عندما شعر المنتهكون بخطئهم ورغبتهم في تغيير سلوكهم، وبناء حياة جديدة لهم مبنية على العدل والتسامح وتحمل المسؤولية المعنوية لما ارتكبه من أعمال سابقة (ايجاناتف، ٢٠٠٥م، ٢٤٧-٢٤٩).

وما سألوكم إياه (ابن كثير، ١٤٠٥هـ، ٢/١٨٤).  
فيستجيب لشروطهم في الصلح معهم.

وقد ذكر الإمام السعدي -رحمه الله- في تفسير الآية الكريمة {وَإِنْ جَنَحُوا} أي: الكفار المحاربون، أي: مالوا {لِلسَّلَامِ} أي: الصلح وترك القتال. {فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ} أي: أجهم إلى ما طلبوا متوكلاً على ربك، فإن في ذلك فوائد كثيرة، منها: أن طلب العافية مطلوب كل وقت، فإذا كانوا هم المبتدئين في ذلك، كان أولى لإجابتهم. ومنها: أن في ذلك إجماعاً لقواكم، واستعداداً منكم لقتالهم في وقت آخر، إن احتيج لذلك. ومنها: أنكم إذا أصلحتهم وأمن بعضكم بعضاً، وتمكن كل من معرفة ما عليه الآخر، فإن الإسلام يعلو ولا يعلى عليه، فكل من له عقل وبصيرة فيها إذا كان معه إنصاف فلا بد أن يؤثره على غيره من الأديان، لحسنه في أوامره ونواهيه، وحسنه في معاملته للخلق والعدل فيهم، وأنه لا جور فيه ولا ظلم بوجه، فحينئذ يكثر الراغبون فيه والمتبعون له. فصار هذا السلم عوناً للمسلمين على الكافرين. ولا يخاف من السلم إلا خصلة واحدة، وهي أن يكون الكفار قصدهم بذلك خدع المسلمين، وانتهاز الفرصة فيهم (السعدي، ١٤٢٢هـ، ١/٢٤٣).

فالصلح منهج إسلامي أصيل في تحقيق الأمن للدولة المسلمة في علاقاتها مع الدول الأخرى المجاورة معها، فالإسلام يقدم الصلح على الحرب وإن كانت ستحقق أهدافاً، بل جعل من قواعد الصلح في الإسلام ليس فقط أن يكون الخيار من المسلمين وإن كانوا هم الصف الأقوى، بل يمكن أن يكون الصلح مقدماً من

إن من المهم في المصالحات الوطنية طي صفحات الماضي الأليم لانتهاكات حقوق الإنسان بتوفير شروط مسبقة تضمن عدم العودة للماضي، مع ضرورة إضفاء القوة القانونية والدستورية للصلح وشروطه.

كما جاءت تجربة «هيئة الإنصاف والمصالحة» في المغرب مكللة بالنجاح لما حملته من الانتصار للقيم الإنسانية السامية، فكانت بمثابة التجربة الأولى على المستوى العربي. وكان للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي أوصى بتأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة، الدور الكبير في ترسية الأمن والاستقرار، لما كان يتخذه من سياسة المصالحة في منهجه فكانت قراراته بالتراضي أو بالأغلبية (كريمي، ٢٠٠٥م، ٣٠٠-٣٠١).

### أثر الصلح في تحقيق الأمن الخارجي للدول الصلح في الشريعة الإسلامية

دأبت الشريعة الإسلامية إلى الحرص على السلم والصلح عن الدخول في الحرب، فقال سبحانه: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلْسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (سورة الأنفال، الآية: ٦١).

قال الإمام ابن كثير رحمه الله، نقلاً عن أبي جعفر الطبري في تفسيره لهذه الآية الكريمة: فإن الله قد نبه نبيه الكريم -صلى الله عليه وسلم- وإما تخافن من قوم خيانة أو غدرًا فانبذ إليهم وأذنهم بالحرب. «وإن جنحوا للسلم فاجنح لها»، وإن مالوا إلى مسالمتك ومتاركتك الحرب، إما بالدخول في الإسلام، وإما بإعطاء الجزية، وإما بموادعة، ونحو ذلك من أسباب السلم والصلح، (فاجنح لها)، فأمر الله نبيه للميل إليها، وأن يبذل لهم ما مالوا إليه ومن ذلك

جانب الطرف الآخر المقاتل للمسلمين، فلو عرضوا الصلح وطلبوه فالله أمر رسوله أن يستجيب لطلبهم ويوقف الحرب وإن كانت تبدر لصالحه. وهذا من سماحة الإسلام ورفقه بغير المسلمين وإن كانوا مقاتلين وحاملين للسلاح على المسلمين.

وقد كان النبي -صلى الله عليه وسلم- أول ما يرسل جيوشه للدول الأخرى لفتحها وضمها للإسلام يأمر جنوده بالمبادرة للصلح والسلم وعدم الدخول في القتال أولاً إلا إن بدأ الطرف الآخر.

### النفع الاقتصادي الذي ينبجم عن الصلح

عمد القانون الدولي إلى ترسية أو اصر العلاقات الودية ونبد النزاع بين الدول فوقف بحزم لمنع الحروب، بل حتى التلويح والتهديد بها، بغية تحقيق الأمن بين الدول، حتى تلکم الأعمال التي تشكل عدواناً هي محل التحريم والمنع في القانون الدولي. وقد اتخذ القانون الدولي في سبيل منعها إجراءات صارمة، فنص الفصل السابع من القانون الدولي الخاص فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان، فجاء في المادة (٣٩): «يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين ٤١ و٤٢ لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه» (القانون الدولي، ٣٩/٧). وأخذ النظام الدولي على عاتقه السعي الحثيث في إيقاف النزاع وتحقيق الأمن، وذلك بأن يعدوا الطرفان للرضوخ للصلح، وله في سبيل ذلك أن يتخذ كل ما يراه ضرورياً أو مستحسنًا من تدابير مؤقتة، شريطة ألا تخل تلك التدابير بحقوق الطرفين ومركزهم القانوني، بل حتى مطالبهم التي قد

تكون نشأ النزاع والإخلال بالأمن بين الدولتين من أجلها، فلمجلس الأمن أن يضع في حساباته تفريط أحد الطرفين فيما وضعه مجلس الأمن للطرفين من صلح، وأن يحمل المقرّط النتائج التي تنجم عنها (القانون الدولي، ٤٠/٧). وقد حاول القانون الدولي في معرض تدخله بين الدول المتنازعة لفرض الصلح، ألا تنطوي إجراءاته وتدابيره على استخدام السلاح والقوة، ففتح له كافة التدابير الممكنة فأجاز أن يكون من بينها وقف العلاقات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفاً جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية (القانون الدولي، ٤٠/٧). ولا شك أن تلك التدابير ليست بالسهلة على الدول المتنازعة حالما فرضت عليها، فيكون لها الأثر القوي والفعال في ردعها وممارسة التأثير عليها كما ورد اقتصادياً وسياسياً، بل إن في توقيف شريان التواصل البحري والبري والجو إيقافاً للقلب النابض لها، مما يكون له الدافع القوي لأن ترسخ للصلح وتوقف النزاع وتحقق الأمن.

### حل النزاعات من طريق الصلح أفضل من الحل القضائي

قد لا تكون تلك التدابير كافية أو رادعة لإيقاف النزاع وإحلال الأمن بين الدولتين، فأجاز القانون الدولي للأمم المتحدة بأن لمجلس الأمن أن يستخدم القوة وذلك من طريق القوات الجوية والبحرية والبرية وأن يتخذ من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصار والعمليات الأخرى من طريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء «الأمم المتحدة» (القانون الدولي، ٤٢).



العالمي لحقوق الإنسان، ١٩٤٨م)، وهي أمر أرقى درجة من الصلح في ميزان القانون الدولي. ولذا فقد عمدت بعض الدول على جعل الاتفاقيات والمعاهدات التي تصادق عليها مدججة في منظومة قوانينها الوطنية، مثل: الدنمارك وبلجيكا والمملكة المتحدة وغيرها، فتعطي دساتير تلك الدول عادة للاتفاقيات الدولية أولوية بالنسبة للقانون الوطني (التاوتي، ٢٠٠٥م، ١٢٦).

### مجهودات المملكة العربية السعودية في الصلح بين الدول

لطالما مارست المملكة العربية السعودية أدواراً حميدة ومسامحة في إرساء الصلح والوساطة بين عدد من دول العالم، بغية الوقوف بالحياد بين الدول المتصارعة، بل وحتى الفئات والفصائل المتنازعة في داخل الدولة الواحدة، باذلة في سبيل ذلك كل ما وهبها الله من مكانة دينية واقتصادية واعتبار دولي بين كافة الدول خليجياً وعربياً، بل وعالمياً. وقد كانت سياسة الصلح منهجاً فريداً تحلّى به كل قادة المملكة في عهودهم التي تبوّؤوا عرشها، على المستوى الخليجي الإقليمي والعربي والدولي.

فكانت لخدام الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- كانت له إسهامات كبيرة في تحقيق المصالحة بين إريتريا وإثيوبيا في جدة بتاريخ ١٦ سبتمبر لسنة ٢٠١٨م بعد قطيعة بين البلدين لسنوات طويلة، إثر نزاع حدودي قديم بين البلدين، وكانت المصالحة بحضور ولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان «حفظها الله»، والأمين العام للأمم المتحدة مما أعطى بعداً دولياً للمصالحة.

ولو أخذنا على سبيل المثال مجهودات مجلس الأمن في سبيل تحقيقه للأمن بالصلح في واحدة من أشد حالات الصراعات المسلحة التي شهدتها العالم وهي الحرب الإيرانية العراقية، والتي كانت ضراوتها في أن كلاً من الطرفين يود الإجهاز والإفناء التام لخصمه بأي صورة من الصور، وما ذاك إلا امتداد للخلاف العقائدي بينهما، والصراع التاريخي طويل الأمد منذ عصر الخلافة العثمانية، فقد أصدرت الأمم المتحدة القرار رقم (٥٩٨) الذي أنهى الحرب، والذي جاء متوافقاً مع المصالح الدولية وكذا الخاصة بالطرفين (الحمايدة، ٢٠١٤، ١٦).

وهذا الصلح غالباً ما يعبر عنه القانون الدولي بالمعاهدات وهي تنظم حالات لم يسبق للقانون الدولي تنظيمها، وقد تنظم حالات نظمها القانون الداخلي للدول، ولكنها تتغلب على القانون الداخلي للدول في حالة وجود تنازع، وهذا ما نص عليه القانون الفرنسي لسنة ١٩٥٨م في المادة ٥٥ حيث عدّ أن المعاهدات تقدم على القانون الداخلي (نصر، ٢٠١٢م، ١٦١). وذلك ليضفي القانون الدولي قوة في تحقيق الأمن وقطع النزاع فجعله مقدماً فيما يحتويه من بنود حتى على قواعد القانون الداخلي للدول، لأننا أمام حالة ضرورة تستدعي التقديم وإعطاء الأولوية للمعاهدة. بل إن حسن العلاقات الودية الدولية مطلب أساسي من مبادئ حقوق الإنسان علاوة على الالتزام بالصلح وبنوده المبرمة في المعاهدات حال الحرب، فجاء في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: «ولما كان من الجوهرية تعزيز تنمية العلاقات الودية بين الدول» (ديباجة الإعلان

الصورة (١): يقرب خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - وجهات النظر بين الرئيسين الإريتري والإثيوبي، ويطلب منهما إنهاء الخلافات.



أكدت تلك الخطوة للعالم أن خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - رجل سلام، ثم قلدهم أعلى أوسمة المملكة قلادة الملك عبدالعزيز - رحمه الله -، ليكون -رعاه الله- سبباً في حقن الدماء لحرب قتلت وشردت الآلاف، وأوقعت البلدين في أزمات اقتصادية خانقة.

الصورة (٢): يقلد -حفظه الله- وسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الأولى للرئيسين الإريتري والإثيوبي تكريماً لهما بعد انتهاء مراسيم الصلح.



كما كان للملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - دور في إخماد الفتن الدائرة في أفغانستان أيضًا، فعقد في ١١ يوليو ٢٠١٨م المؤتمر الدولي للعلماء المسلمين بمدينة جدة ومكة حول السلم والاستقرار في جمهورية أفغانستان، ودعت فيه المملكة أطراف النزاع من الحركات الإسلامية وطالبان للمثول لتعاليم الدين الحنيف ووقف القتال والتصالح.

الصورة (٣): يتوسط «حفظه الله» للصلح بين الطوائف الأفغانية المتقاتلة.



وكان الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - رحمه الله - قلبًا كبيرًا للأمة الإسلامية والعربية، فعقد الصلح بين جمهوريتي السودان وتشاد في الجنادرية بتاريخ ٣ مايو ٢٠٠٧م لخلاف حدودي بينهما دام لثلاث سنوات، قضى باحترام سيادة وسلامة أراضي الطرف الآخر وعدم التدخل في شؤونه.



الصورة (٤): يتوسط الملك عبدالله - رحمه الله - للصلح بين الرئيسين التشادي والسوداني ويوقع بنود ميثاق الصلح.



وفي عام ٢٠٠٧م قام - رحمه الله - بإبرام المصالحة الفلسطينية بمكة المكرمة بين حركتي فتح وحماس، وإنهاء الاقتتال بينهم وتشكيل حكومة وفاق بين الطرفين. وكذلك في المقابل في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٦م وبمكة أيضًا عقد لقاء يضم القيادات الشيعية والسنية بالعراق لحل الخلافات والاقتتال بينهم في وثيقة ضمت ٢٩ عالمًا من الطرفين، مؤكدة القواسم المشتركة بين الطرفين وحقن الدماء وحرمة دور العبادة وتحريم كل من يعتدي على الآخر.

الصورة (٥): يتوسط - رحمه الله - للصلح بين الطوائف الفلسطينية.



وفي ٣٠ سبتمبر ١٩٨٩م في عهد الملك فهد بن عبدالعزيز - رحمه الله - عقدت في مدينة الطائف اتفاقية المصالحة الكبرى بين الأطياف اللبنانية المتنازعة كافة، وكان اتفاقًا حازمًا حاسمًا تولاه شخصيًا - رحمه الله - جمع فيه ٦٢ نائبًا يمثلون أطراف النزاع كافة في الحرب الأهلية، وتم وضع أسس التعايش السلمي وإنهاء

الحرب الأهلية وإقامة علاقات خاصة بين لبنان وسوريا  
مع انسحاب الأخيرة من لبنان. كما كان له -رحمه  
الله- موقف نبيل شهده التاريخ في محاولة الإصلاح  
السياسي بين المغرب والجزائر في ٤ مايو ١٩٨٧ م جمع  
فيه بين الملك الحسن الثاني والرئيس الجزائري الشاذلي  
بن جديد، تكلم بتبادل الطرفين لـ ٢٥٢ أسيراً وفتح  
الحدود البرية بينهما، وبداية التفاهم لوضع لجنة مشتركة  
لتسوية القضايا العالقة بين البلدين.

الصورة (٦): يتوسط الملك فهد -رحمه الله- للصلح بين الرئيس الجزائري والملك المغربي آنذاك.



كما كان له -رحمه الله- مواقف جلية في رآب  
الصدع في البيت الخليجي بحل الخلافات سريعاً فيما  
بين قطر والبحرين سنة ١٩٨٦ م على جزيرة «فشت  
الديبل» (الرملاوي، ٢٠١٨ م).

الصورة (٧): يتوسط الملك فهد -رحمه الله- للصلح بين أمير البحرين وأمير دولة قطر آنذاك.



الصورة (٨): الجزيرة المتنازع عليها آنذاك بين دولتي قطر والبحرين.



### الخاتمة: النتائج والتوصيات أهم النتائج

٦. كان للصلح دور في حل نزاعات الدول أجدد من الحل القضائي.

٧. الدور الريادي والمحوري للمملكة في الصلح الدولي وخبرتها المميزة في الوساطة على مستوى الدول الخليجية والعربية والإسلامية، والأطراف الدولية.

٨. سرعة الصلح في حل المنازعات الدولية عن التقاضي أمام المحاكم والتي قد تستغرق سنوات.

#### أهم التوصيات

١. ضرورة إدراج اتفاقيات الصلح ضمن القوانين الوطنية الداخلية للدول.

٢. اللجوء للصلح وعرضه في النزاعات قبل التقاضي الوطني والدولي.

٣. اختيار لجان ذات تأهيل عالٍ في القدرة على إقناع الأطراف المتنازعة للصلح.

١. التأثير القوي للصلح في تحقيق الأمن للدول داخلياً وخارجياً.

٢. قوة اتفاقيات الصلح قانونياً، بل إن بعض الدول بعد توقيعها تضمنها في قوانينها الوطنية.

٣. تحقيق الصلح للسلم وقطع المنازعات أقوى من التحاكم القضائي، بل أجدى نفعاً من الحروب والحسم العسكري.

٤. وجود تجارب ناجحة للصلح عالمياً وعربياً كالمغرب العربي وجنوب إفريقيا حققت الأمن.

٥. تحقيق الصلح للتنمية الاقتصادية بتوفير أجور المحاكمة، وتكلفة الحروب، وحصول الاستقرار في الدول وبالتالي تتمكن من التطور والاستثمار والنماء.

في الوساطة في المنازعات الدولية والإقليمية،  
لتساعد أطراف النزاع على اتخاذ قراراتها، مع  
تبني البساطة والسرعة في التيسير بين أطراف  
النزاع مع الأخذ بالمرونة والاتساق. (منظمة  
التعاون الإسلامي، ٢٠٢٢).

٤. التدريب والإمام القانوني للمصلحين الدوليين  
لبنود القانون الدولي.

٥. إنشاء محاكم للصلح دولياً وداخلياً.

٦. إنشاء مركز الملك سلمان - حفظه الله - للصلح  
الدولي، ليكون منظمة دولية لها إمكانيات وقوة



## المصادر والمراجع

- البوطي، محمد سعيد رمضان (١٩٩٠م)، فقه السيرة، بغداد، العراق، مكتبة الشرق الجديد.
- البيهقي، أحمد بن الحسين (١٤٢٤هـ)، السنن الكبرى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة.
- التاوتي، إبراهيم (٢٠٠٥م)، الاختصاص القضائي العالمي وغياب المحاسبة، (أوراب - الأهالي - اللجنة العربية لحقوق الإنسان)، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى.
- الترمذي، محمد بن عيسى (١٩٩٦م)، سنن الترمذي، الجامع الكبير، دار الغرب الإسلامي، ط الأولى.
- ابن حنبل، أحمد (١٣٨٦هـ)، المسند، القاهرة، مصر، دار المعارف، الطبعة الأولى.
- ابن شعبة، زيد بن عبيدة (١٤١٢هـ)، تاريخ المدينة، جدة، السعودية، دار الحجاز، الطبعة الأولى.
- الحمايدة، نايف عبدالجليل (٢٠١٤م)، دور مجلس الأمن الدولي في الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨ دراسة تحليلية في إطار القانون الدولي العام، مجلة الفقه والقانون، العدد ١٦.
- حميد الله، محمد (١٩٤٨م)، مجموع الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة، القاهرة، مصر مطبعة لجنة التأليف.
- الدليمي، عامر علي (١)، مقدمات في شرح مبادئ حقوق الإنسان، ص ١٢٦.
- الزحيلي، محمد (١)، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، ٨١٣/٢.
- السجستاني، سليمان بن الأشعث (١٤٣٠هـ)، سنن أبي داود، دار الرسالة العلمية، بيروت.
- السعدي، عبدالرحمن بن ناصر (١٤٢٢هـ)، تفسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، الرياض، السعودية، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى.
- السليمان، سليمان بن صالح (١٤٣٧هـ)، حقوق الإنسان في وثيقة المدينة المنورة، الرياض، السعودية، دار جامعة نايف للنشر.
- السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر (١٤٢٩هـ)، الأشباه والنظائر، الرياض، السعودية، مكتبة الرياض. الطبعة الثانية.
- الطبري، محمد بن جرير (١٤٢٨هـ)، جامع البيان، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
- العصيمي، فيصل بن سعد (١)، الصلح في مجلس القضاء، مجلة العدل، عدد ٦٧، ص ٢٤.
- عودة، عبدالقادر (١٤٠٥هـ)، التشريع الجنائي الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة السادسة.
- كريمي، علي (٢٠٠٥م)، غياب المحاسبة في التجربة المغربية للإنصاف والمصالحة، (أوراب - الأهالي - اللجنة العربية لحقوق الإنسان)، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى.
- ابن كثير، الحافظ عماد الدين أبو الفداء (١٤٠٥هـ)، تفسير القرآن العظيم، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الرابعة.
- ابن هشام، عبدالملك (١٤١٢هـ)، السيرة النبوية، بيروت، لبنان، دار الخير، الطبعة الثالثة.
- محمد، نصر محمد (٢٠١٢م)، الوسيط في القانون الدولي، مكتبة الاقتصاد والقانون، الرياض، السعودية.
- مسرة، أنطوان (٢٠٠٥م)، المحاسبة في حالات الحرب الأهلية مقتضيات الحق والعقاب ومقتضيات السلم الأهلي والذاكرة حالة لبنان من منظور تطبيقي، (أوراب - الأهالي - اللجنة العربية لحقوق الإنسان)، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى.



مناع، هيثم (٢٠٠٥م)، *تحریم الأسلحة بين الشجب والعقوبة*، (أوراب - الأهالي - اللجنة العربية لحقوق الإنسان)، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى.

ميسون، الرملاوي-القاهرة، *صحيفة اليوم الإلكترونية*، المملكة وسيط الخير ورائد السلام، ٢٠١٨/٠٩/٢٣م.

ميشيل، ايجاناتيف (٢٠٠٥م)، *موجز تجربة جنوب إفريقيا في المصالحة*، هيئة الحقيقة والمصالحة، إحقاق العدالة وإعادة الكرامة والمصالحة الوطنية، (أوراب - الأهالي - اللجنة العربية لحقوق الإنسان)، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى.

النسور، بلال علي والمجالي رضوان محمود (٢٠١١م)، *الوجيز في القانون الدولي الإنساني*، عمان، الأردن، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

#### مصادر أخرى

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٥م.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦م.

مؤتمر الوساطة الرابع (٢٠٢٢م)، منظمة التعاون الإسلامي، جدة، السعودية.

ميثاق الأمم المتحدة، لسنة ١٩٤٥م، سان فرانسيسكو.

#### المراجع الأجنبية:

The International Covenant on Civil and Political Rights of (1996).



# طريق الهجرة الشرقي: مخاطر عدة وجهود عديدة

مركز الملك سلمان للإغاثة  
والأعمال الإنسانية أنموذجًا

د. أحمد طاهر - مصر  
مدير مركز الحوار للدراسات السياسية والإعلامية



المجهول ذلك هو العنوان الأكثر تعبيراً عن تلك الرحلة التي يقوم بها المهاجرون الأفارقة عبر الطريق الشرقي للهجرة، الذي يتخذ من اليمن نقطة العبور للوصول إلى دول الخليج العربي، ذلك الطريق الذي وصفته المنظمة الدولية للهجرة بأنه من أخطر المسارات التي يتتبعها المهاجرون غير النظاميين في بحثهم عن ملاذات آمنة، هرباً من جحيم الحروب والصراعات التي تشهدها بلدانهم من جهة، وتغير المناخ وانعكاساته على تفاقم حالات الجفاف على وجه الخصوص من جهة ثانية.

وغني عن البيان أن ثمة جهوداً عديدة تبذلها المنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع عديد من المنظمات الدولية والإقليمية التنموية وتلك العاملة في المجال الإنساني، عبر إطلاق الخطط الاستراتيجية لمساعدة هؤلاء المهاجرين سواء بتقديم المعونات المعيشية والطبية أو العمل على إعادتهم إلى أوطانهم وفق برنامج تنموي تأهيلي لدمجهم في مجتمعاتهم.

ولكن على الرغم من كل هذه الجهود، إلا أن الأوضاع ما تزال تتفاقم في ضوء تزايد المخاطر والتهديدات التي تعانيها دول شرق إفريقيا سواء بسبب الحروب والصراعات المتجددة بين الحين والآخر، أو بسبب بروز جماعات الإرهاب والتطرف التي توظف من جانب بعض أجهزة الاستخبارات الدولية كأداة لإيجاد موطئ قدم لدولها في أراضي القارة.

ومن هذا المنطلق، تناقش هذه الدراسة الأوضاع المتفاقمة لحركة الهجرة الإفريقية عبر الطريق الشرقي وتداعياتها على أمن واستقرار دول الخليج العربي، مع تسليط الضوء على الجهود المبذولة في هذا الشأن للحد من تفاقم حركة الهجرة، إلى جانب طرح عدد من المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في حل هذه المشكلة التي من المنتظر أن تشهد مزيداً من التعقيد والتشابك والتفاقم.

**الكلمات المفتاحية:** الهجرة، الطريق الشرقي، اليمن، شرق إفريقيا، دول الخليج، التغير المناخي، الصراعات والحروب الداخلية.

# طريق الهجرة الشرقي : مخاطر عدة وجهود عديدة مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية أنموذجاً

مصر

د. أحمد طاهر

## المقدمة

«الطريق الشرقي أزمة لا تحظى بالاهتمام الكافي ويطغى عليها النسيان في خضم الأزمات العالمية الأخرى، يجب علينا أن نعطي المهاجرين حقهم في الدعم وحفظ الكرامة. وقد تمت صياغة خطة الاستجابة الإقليمية للمهاجرين لمواجهة التحديات الهائلة والمعقدة على هذا الطريق، وللقيام بذلك بشكل موحد ومنسق». بهذه العبارة المختصرة عبّر أنطونيو فيتورينو المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة عن تفاقم ظاهرة الهجرة غير النظامية التي تأتي من دول القرن الإفريقي، حيث تعبر اليمن وصولاً إلى دول الخليج العربي بصفة عامة والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، الأمر الذي يُعد بمنزلة جرس إنذار للجميع بضرورة التعامل بجدية مع تلك القضية المتشابكة والمتداخلة، إذ إن القراءة الدقيقة لما ذكره المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة يسلط الضوء على أبعاد هذه القضية التي لا تمثل قضية هجرة غير نظامية فحسب، بقدر ما تحمل في طياتها جوانب أخرى واجبة النظر إليها بدقة، نظراً لخطورة تداعياتها على المناطق الطاردة على غرار إثيوبيا وجيبوتي والصومال والتي تُعد في الوقت ذاته مناطق عبور أيضاً للمهاجرين من بقية الدول الإفريقية، مروراً بالدولة اليمنية التي تمثل نقطة الارتكاز الرئيسة في هذه الرحلة بهدف الوصول إلى المقصد والغاية في إحدى دول الخليج العربي الست إما للمكوث بأراضيها أو اتخاذها نقطة انطلاق لمحطات أخرى في حال إذا ما فشل المهاجر في تأمين معيشته في هذه الدول.

في ضوء ما سبق، تلقي هذه الدراسة الضوء على واحدة من القضايا الأكثر إلحاحاً اليوم ليس بشأن الأوضاع المتردية وغير المستقرة في اليمن فقط، التي تمثل ساحة جاذبة للمهاجرين للعبور من خلالها، وإنما بشأن تمثيل هذه القضية تهديداً للأمن والاستقرار سواء في نقاط العبور أو نقاط الاستقبال أيضاً وخاصة لدى المملكة العربية السعودية التي تبذل جهوداً مضنية في سبيل إخراج اليمن من المستنقع الذي يعيشه، في محاولة لإعادة بنائه على أسس صحيحة ومركزات سليمة من ناحية، وفي الوقت ذاته تحمل رسالة إنسانية لمعاونة هؤلاء المهاجرين في مختلف ربوع العالم من خلال الدور المتعاظم لمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية من ناحية ثانية.

وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على ظاهرة الهجرة غير النظامية القادمة من منطقة القرن الإفريقي إلى منطقة الخليج العربي عبورًا من اليمن، مع معرفة دوافعها والمسارات التي يسلكها المهاجرون، كما تركز الدراسة على تداعيات هذه الهجرة على الأمن والاستقرار في المنطقة ونقاط العبور وكذلك في الدول المستقبلية لهؤلاء المهاجرين.

ومن ثم، تتمحور الدراسة حول الإجابة عن تساؤل رئيس: ما المخاطر المترتبة على الهجرة غير النظامية عبر الطريق الشرقي؟، ويرتبط بهذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي:

- ما مفهوم الهجرة غير النظامية؟
  - ما دوافع الهجرة غير النظامية؟
  - ما أعداد المهاجرين الأفارقة غير النظاميين عبر الطريق الشرقي للوصول إلى الخليج العربي؟
  - ما مخاطر الهجرة غير النظامية القادمة من القرن الإفريقي إلى منطقة الخليج العربي؟
  - ما الجهود الإنسانية المبذولة للحد من تفاقم الهجرة غير النظامية وتداعياتها؟
  - ما المقترحات الجديدة للحد من الهجرة غير النظامية؟
- وفي إطار الإجابة عن هذه التساؤلات، تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يستهدف هذا المنهج وصف الواقع الراهن لحركة المهاجرين الأفارقة إلى الخليج العربي عبر اليمن، ورصد أبرز المخاطر والتداعيات المترتبة على هذه الهجرة، مع تسليط الضوء على الجهود السعودية في هذا المضمار. وعليه، تناقش هذه الورقة الطريق الشرقي للمهاجرين الأفارقة عبر اليمن إلى دول الخليج عبر المحاور الآتية:

## الهجرة غير النظامية: المفهوم والعوامل الدافعة

الهجرة لغةً من «هَجَرَ» ضد الوصل، والاسم «الهجرة» و«المهاجرة» من أرض إلى أرض ترك الأولى للذهاب إلى الثانية، و«التَّهَجُرُ» التقاطع (الرازي، ٢٠٠٣م). ويقابل مصطلح الهجرة في اللغة العربية ثلاثة مصطلحات في اللغة الإنجليزية، منها مصطلح «Migration» الذي يشير إلى عملية الانتقال أو الحركة المستهدفة للهجرة، في حين يشير مصطلح «Emigration» إلى هذه الحركة في علاقتها بالوطن الأصلي، أي أنه يشير إلى حركة الهجرة المغادرة، أي النقلة إلى الخارج، فكأنه يشير إلى الحركة في علاقتها بموطن الإرسال. أما مصطلح «Immigration» فإنه يشير إلى دخول المهاجرين وإقامتهم بالفعل في موطن الاستقبال. (غانم، ٢٠٠٢م).

وتُعرّف الهجرة اصطلاحاً بأنها: «محاولة الدخول غير المشروع للشباب عبر الحدود الإقليمية لدول أخرى دون التقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدولة المستقبلية» (حافظ، ٢٠١٣م). ويعرفها آخرون بأنها: «التحرك تحت ظروف أساسية ورئيسة تتيح للأفراد والجماعات تحقيق قدر من التوازن، أو الاستمرار في الوجود عن طريق إشباع الحاجات الإنسانية المختلفة البيولوجية والاجتماعية والسيكولوجية والثقافية والسياسية وغيرها» (رشيد، ٢٠١٢م؛ بشير، ٢٠١٧م). كما يعرفها بعضٌ بأنها: «مغادرة الفرد لإقليم دولته نهائياً إلى إقليم دولة أخرى. وتكون هذه المغادرة نظامية حينما تكون مطابقة للقانون النافذ في الدولة المستقبلية، وغير نظامية عندما تتم بالمخالفة للقانون المنظم لدخول وإقامة الأجانب في هذه الدولة» (امشيري، ٢٠٢٠م). وتعرفها منظمة

الأمم المتحدة بأنها: «دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى أخرى عن طريق البر أو الجو أو البحر، ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، كما تعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة» (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٠م). وتكشف كل هذه التعريفات عن أن تحديد مصطلح الهجرة غير النظامية لم يكن له وجود إلا بعد ظهور فكرة الدولة وحدودها السياسية (الغرسلي، ٢٠٠٩م).

ومن الجدير بالذكر أن مفهوم الهجرة غير النظامية قد مرّ في الأدبيات القانونية الأجنبية بعدة مراحل وفق اتجاهات عديدة، فكان يُطلق عليه في بداية الأمر بالهجرة غير الموثقة (Undocumented Migration)، ثم تطور المفهوم ليصبح الهجرة غير القانونية (Illegal Migration) (Chomsky, 2014) وبعد ذلك ارتبط هذا المفهوم بمصطلحات أخرى، فتارة يرتبط بمصطلح الأمن البشري (Migration and Human Security)، وتارة بمصطلح الاتجار بالبشر (Human Trafficking) وتارة ثالثة يرتبط بمفهوم الجريمة المنظمة عبر الوطنية (Transnational organized crimes) (Morris, 2007). وفي إطار البحث عن الأسباب المؤدية إلى إقدام الفرد على ترك وطنه وهجره إلى دولة أخرى بصفة غير نظامية، ويخالف القوانين المنظمة لعملية الدخول في الدولة الأخرى، يمكن أن نجعلها في عدة أسباب، على النحو الآتي (أحمد وآخرون، ٢٠٢١م):

### الأسباب الاقتصادية

وهي تلك المتعلقة بالفقر ونقص الاحتياجات الأساسية، والرغبة في تحسين مستوى المعيشة، وارتفاع مستوى البطالة وعدم وجود فرص للعمل المستقر.

## الأسباب الثقافية

وهي تلك المرتبطة بالموثقات الثقافية المتعلقة بزيادة إنجاب عدد كبير من الأطفال وما يترتب عليها من كبر حجم الأسرة وزيادة السكان في الدولة بما يؤثر سلباً في فرص العمل ومستوياته، وهو ما ينعكس بدوره على مستويات المعيشة وتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين. فضلاً عن انتشار ثقافة لدى بعض الأسر والمجتمعات أن الهجرة هي شكل من أشكال الكفاح وتحمل المسؤولية، يعزز من هذا التوجه وجود عوامل محفزة في هذه الأسر ترتبط بوجود شبكة من العلاقات والسماسرة التي تُمكن الفرد من الهجرة بأسلوب غير نظامي.

## الأسباب الاجتماعية

وهي تلك المرتبطة بالواقع الاجتماعي للفرد ومحيطه الأسري الذي يعاني كثيراً من تردي الأوضاع وضعف الإمكانيات وانخفاض مستويات التعليم بما يدفعه إلى البحث عن فرص عمل في أماكن أخرى، سواء أكان ذلك بطريق نظامي أو غير نظامي.

## الأسباب السياسية

وهي تلك المتعلقة بحالة عدم الاستقرار السياسي وما يصاحبه من صراعات وحروب داخلية إما على أسس عرقية، أو إثنية، أو دينية، أو مذهبية، بما يؤثر سلباً في مستويات معيشة المواطن الذي يتوجه إلى البحث عن أماكن أكثر استقراراً.

## الهجرة في القارة الإفريقية: إحصاءات واتجاهات

ليست مبالغة القول إن القارة الإفريقية تمثل حالة فريدة من بين قارات العالم، إذ رغم أنها تعد القارة الأولى من بين هذه القارات المليئة بالموارد الطبيعية

والإمكانيات الاقتصادية والثروات النفطية والمعدنية والغاز الطبيعي، فضلاً عن القدرات البشرية المتنوعة والثقافات المتعددة، إلا أنها القارة الأكثر معاناة من الفقر والجوع والمرض والجهل، وذلك بسبب ما تعانيه دولها من حالات عدم الاستقرار السياسي؛ بل واندلاع الصراعات والحروب الداخلية والبينية (بين بلدانها)، الأمر الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى تردي الأوضاع المعيشة للمواطنين وتفشي الفساد والإهمال، بما يدفع هؤلاء المواطنين إلى البحث عن ملاذات آمنة أكثر استقراراً تضمن لهم توفير متطلبات المعيشة في حدها الأدنى. ولذا تغطي القارة الإفريقية بالنصيب الأكبر في الإحصاءات والتقارير التي تصدرها المنظمات الدولية والإقليمية المعنية برصد حركة الهجرة النظامية وغير النظامية، حيث تكشف عن واقع هؤلاء المهاجرين وأعدادهم وكذلك مقاصدهم واتجاهاتهم.

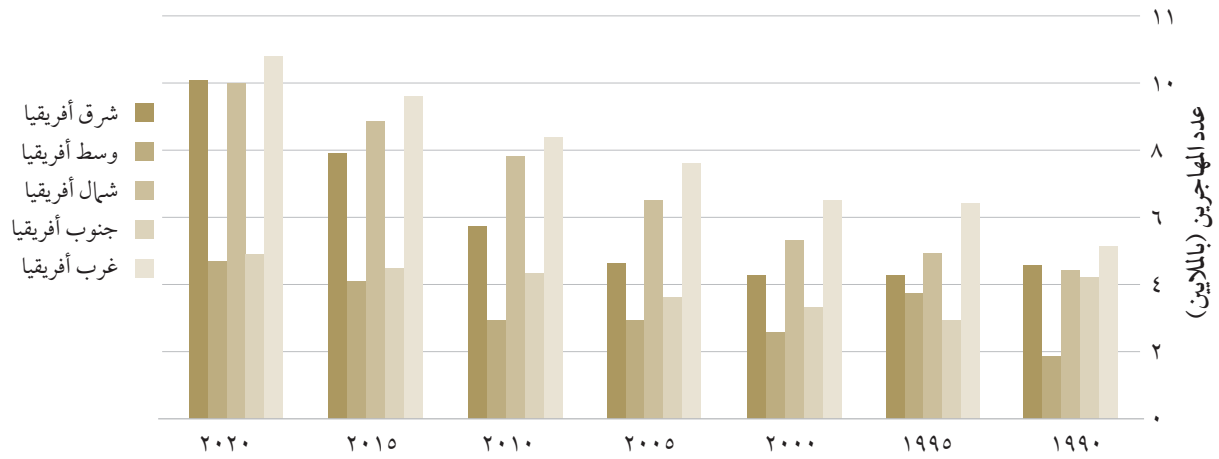
وفي هذا الخصوص، يجدر بنا تسجيل ملاحظتين بشأن الهجرة الإفريقية، على النحو الآتي:

**الأولى:** أن الهجرة الإفريقية تشمل جميع الدول الإفريقية وإن تباينت أعداد المهاجرين ونسبهم من إقليم إلى آخر، وهو ما يوضحه الشكل (١) الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة:

١. جاء إقليم غرب إفريقيا في المركز الأول ضمن المناطق الإفريقية الأكثر طرداً للسكان، فعلى مدار العقدين الماضيين كانت الهجرة من دول الغرب الإفريقي هي الأعلى معدلاً، يليه إقليم شمال إفريقيا، في حين ظلت منطقة وسط إفريقيا هي الأقل معدلاً، ويتقارب معها إقليم دول جنوب إفريقيا.



الشكل ١: المناطق التي يهاجر منها المهاجرون الأفارقة

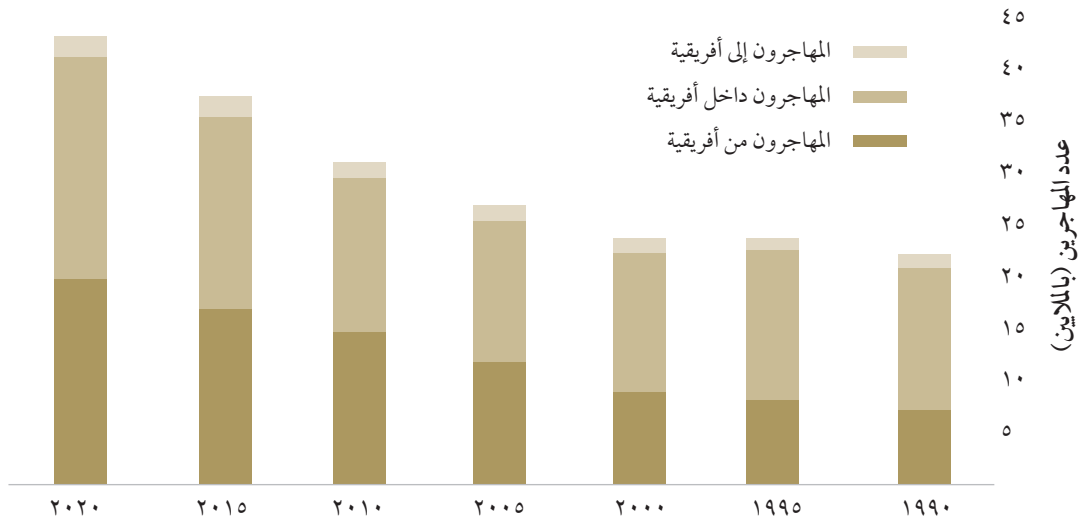


المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة.

الثانية: أن حركة الهجرة داخل القارة الإفريقية تشغل نصيباً أكبر من حركة الهجرة خارج القارة، إذ يوضح الشكل (٢) أن نسبة المهاجرين داخل القارة لعام ٢٠٢٠م كانت نحو ٤٨٪ من حركة الهجرة، لتأتي نسبة المهاجرين خارج القارة عن العام ذاته نحو (٤٥٪)، في حين لم تتجاوز نسبة الهجرة إلى القارة (٤٪).

٢. جاء إقليم شرق إفريقيا في المرتبة الثالثة من بين الأقاليم الإفريقية طردًا للسكان بعد إقليمي غرب وشمال إفريقيا، وإن شهدت الأعوام الأخيرة تصاعداً في نسبة الهجرة من دول إقليم شرق إفريقيا ليقترّب مع دول إقليم شمال إفريقيا.

الشكل ٢: الهجرة داخل إفريقيا ومنها



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة.

وهو ما يعكس استمراراً للنمط ثابت منذ مدة طويلة في تاريخ القارة. مع الأخذ في الحسبان أن ما تسجله التقارير والإحصاءات بشأن حركة الهجرة في القارة الإفريقية لا يزال خاضعاً للاحتلالات، بمعنى أن الرقم المعلن على سبيل المثال لعام (٢٠٢٠م) نحو ٢١ مليون إفريقي موثق في بلد إفريقي آخر، ليس دقيقاً وإنما هو مؤشر على حركة الهجرة وتزايدها، ويرجع ذلك إلى أن الرقم الفعلي للهجرة الإفريقية يظل غير معلوم في ضوء توجهات عديد من البلدان الإفريقية بعدم توثيق حالات الهجرة، وهو ما قد يخلق عديداً من المشكلات والأزمات في الدول المستقبلية لهؤلاء المهاجرين، (مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٢م).

### الطريق الشرقي: عبور إفريقي إلى الخليج العربي.. مخاطر وتداعيات

في الطريق للوصول إلى الخليج العربي هروباً من واقع مأساوي يعيشه المواطن الإفريقي، بسبب جملة الأزمات التي تحيط به من كل جانب، بما في ذلك استمرار انعدام الأمن والصراع، والظروف المناخية القاسية، والحالات الطارئة للصحة العامة، بالإضافة إلى الدوافع الاجتماعية والاقتصادية والعوامل الموسمية التقليدية، باتت اليمن هي نقطة الأمل في الطريق الأكثر سهولة للعبور إلى المقصد الخليجي. وإذا كان مفهومًا في الأوقات التي سبقت الأزمة اليمنية، أن يتسلل هؤلاء المهاجرون القادمون من القرن الإفريقي عبر البحر الأحمر للعبور إلى دول الخليج، فإنه من غير المفهوم أن ظل اليمن في ظل أزمته التي تدخل عامها التاسع، معبراً لهؤلاء المهاجرين الأفارقة، خاصة في ضوء ما يتعرض له المهاجرون من انتهاكات عديدة وجسيمة، إلا أن

واقع الإحصاءات يكشف عن أن أعدادهم في تصاعد عبر هذا الطريق الذي أصبح يسمى في التقارير الدولية بـ«طريق الهجرة الشرقي»، فقد سجل العام الماضي (٢٠٢٢م) زيادة في هذه الأعداد وصلت إلى نسبة ٦٤٪ (نيوز يمن، ٢٠٢٣م)، بل مما يزيد الأمر تفاقمًا ما تنشره التقارير المعنية بحجم الكارثة التي قد تشهدها منطقة شرق إفريقيا بسبب التغيرات المناخية وما سترتب عليها من تداعيات تتعلق بفرص الحياة في بعض هذه الدول، إذ كشف تقرير صادر عن مركز التوقعات والتطبيقات المناخية التابع للهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد)، من أن الجفاف الحاد الذي يعانيه القرن الإفريقي مرشح للتفاقم هذا العام (٢٠٢٣م)، مما يهدد المنطقة بمجاعة أقسى من تلك التي تسببت بمئات آلاف الوفيات قبل عقد من الزمن، وقد حذر التقرير في متنته من: «أن الظروف الحالية أسوأ مما كانت عليه قبل جفاف عام ٢٠١١م، فهناك ٢٣ مليون شخص في كينيا وإثيوبيا والصومال يعانون منذ الآن انعدام الأمن الغذائي الحاد». (جريدة الاقتصادية، ٢٠٢٣م)، وهو ما أكدته أيضًا التقرير الصادر عن منظمة أوكسفام الإغاثية بمناسبة اليوم العالمي للمياه بأن أكثر من ٣٣ مليون شخص في شرق إفريقيا ليس لديهم ما يكفي من مياه الشرب، حيث جاء فيه: «أنه في أجزاء من الصومال وشمال كينيا وجنوب إثيوبيا جفت نسبة ٩٠ في المائة من الآبار في المناطق الريفية تمامًا». (جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٢٣م).

ومما يلفت الانتباه في هذا الخصوص أن هذه الزيادة في أعداد المهاجرين والمتوقع استمرارها بمعدل أكبر خلال الأوقات القادمة، قد ترافقت مع ارتفاع أعداد النساء والأطفال المهاجرين الذين يقطعون رحلة خطيرة عبر التهريب بحرًا للوصول إلى السواحل

### مخاطر أمنية

تُجند الميليشيا الحوثية هؤلاء المهاجرين من أجل تنفيذ أعمال قتل سواء ضد العناصر الموالية للحكومة اليمنية في الداخل اليمني، أو تنفيذ عمليات إرهابية على الحدود اليمنية السعودية، بما يفاقم من حالة عدم الاستقرار الأمني في المنطقة.

### مخاطر سياسية

في كثير من الحالات يُسمح لبعض هؤلاء اللاجئين والنازحين بالعبور للحدود، بما يمثله ذلك من أداة للضغط على الدول المجاورة، إذ يحمل هؤلاء المهاجرون ثقافات وعادات مختلفة تمثل تهديداً للأمن والاستقرار في الدول المستقبلية. كما يمثلون عبئاً اقتصادياً على هذه الدول، خاصة وأن أغلبهم يفترق الحد الأدنى من المهارات التي يمكن أن تعينه على تدبير متطلبات معيشته.

### مخاطر اقتصادية

في ظل ظروف بالغة الصعوبة يواجهها المهاجرون الأفارقة بعدما تتقطع بهم السبل أو ينتهي بهم المطاف محتجزين لدى الميليشيا الحوثية أو بعض العصابات المتخصصة في الاتجار بالبشر، يصبح هؤلاء أداة في أيدي مثل هذه الجماعات لتوظيفهم في تحقيق عوائد سواء بتشغيلهم في الأعمال الشاقة ومن دون أجور، أو استغلالهم في أعمال غير مشروعة مثل عمليات تهريب المخدرات والسلاح والأموال، أو يصبحون ضحايا لعمليات الاتجار بالبشر، وخاصة النساء والأطفال كما ذكر التقرير الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة في سبتمبر ٢٠٢٢م وحمل اسم «منطقة في حالة تنقل» والسابق الإشارة إليه، بأن: «الاتجار بالبشر يمثل أمراً مثيراً للقلق، حيث حددت المنظمة الدولية للهجرة ٣٠٠٠ حالة اتجار بالأشخاص من المنطقة على مدى

اليمنية، ومن ثم التنقل بين المحافظات وصولاً إلى الحدود السعودية، إذ ذكر تقرير صادر عن المنظمة الدولية للهجرة حمل اسم «منطقة في حالة تنقل» بأن: «النساء والفتيات يمثلن غالبية المهاجرين في منطقة القرن الأفريقي وشرق القارة الأفريقية بنسبة ٥٠٤ في المائة مقارنة بالرجال والفتيان الذين يمثلون ٤٩٦ في المائة فقط» (الأمم المتحدة، ٢٠٢٢م)، وهو ما أكدته المدير العام للمنظمة أنطونيو فيتورينو بقوله: «إنه في الماضي، غالباً ما تختار النساء والأطفال عدم القيام بالرحلة الخطيرة عبر الصحراء سيراً على الأقدام، وفي السابق كان الرجال يتركون عائلاتهم وراءهم ويقومون بالرحلة على أمل العثور على وظائف وإرسال الأموال إلى الوطن» (المنظمة الدولية للهجرة، فبراير ٢٠٢٣م). وغني عن القول إن تداعيات هذه الهجرة عبر الطريق الشرقي تحمل عديداً من المخاطر للأطراف كافة، وهو ما يمكن رصده فيما يأتي: (IOM, 2023)

### مخاطر إنسانية

يتعرض هؤلاء المهاجرون في ظل أوضاع متأزمة في الداخل اليمني لأقصى صور الانتهاكات الجسدية والنفسية، حيث يتعرضون للقنص والقتل والموت إما بالألغام التي تزرعها الميليشيا الحوثية، وإما نتيجة الانتهاكات الجسدية التي يتعرضون لها في أماكن الاحتجاز في ظروف غير إنسانية، وإما الزج بهم في الصراع وتجنيدهم كمقاتلين مرتزقة في جبهات الحدود التي يقصدها اللاجئون بهدف الوصول إلى دول الخليج وتحديدًا السعودية. ومما يلفت الانتباه أن هذه الانتهاكات الإنسانية تفاقمت مع تزايد نسب النساء والأطفال من بين المهاجرين، وما يتعرضون له من اعتداءات جنسية.

العقد الماضي. حُددوا معظم الأشخاص المتَّجربهم على أنهم من كينيا، أوغندا وإثيوبيا، وكانت النساء والفتيات أكثر الضحايا تضرراً بنسبة ٧٨٪ مقارنة بالرجال والفتيان ٢٢٪» (الأمم المتحدة، ٢٠٢٢م).

## مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية: دور داعم في شرق إفريقيا

أعطى مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية منذ تأسيسه (٢٠١٥م) اهتماماً خاصاً إلى منطقة شرق إفريقيا (تشمل كلاً من: جيبوتي وإثيوبيا وكينيا والصومال والسودان وجنوب السودان وأوغندا وإريتريا)، حيث تواجه هذه الدول أزمات عدة بعضها يرتبط بمرحلة الاستعمار وما بعدها، إذ عانت كثيراً بسبب سياساته وممارساته التي أجبجت عديد الصراعات والحروب بين دولها وداخل كل دولة. وبعضها الآخر يرتبط باستمرار التدخلات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة في شؤون دول تلك المنطقة، سواء أكانت تدخلات من أطراف استعمارية سابقة أو أطراف دولية وإقليمية جديدة سعت إلى إيجاد موطئ قدم في تلك المنطقة ذات الأهمية

الجيوإستراتيجية بسبب موقعها الجغرافي من ناحية وما تمتلكه من موارد وثروات متنوعة من ناحية أخرى، وهو ما جعلها دوماً تعاني حالات انعدام الأمن الذي يترك تأثيراته على حياة المواطنين الذين يبحثون عن ملاذات للهروب من هذا الواقع المأساوي عبر البحث عن مناطق أخرى أكثر استقراراً وأماناً.

ومن ثم، حمل مركز الملك سلمان عبء المسؤولية في كيفية معاونة شعوب هذه الدول على الاستمرار في دولهم والمساهمة في إعادة بنائها عبر تقديم الدعم والمساعدات في مختلف المجالات، مع الأخذ في الحسبان أن الدور الإنساني للمملكة العربية السعودية مع بعض دول هذه المنطقة كان سابقاً على تأسيس هذا المركز الذي جاء في محاولة لأن تكون هناك منصة رائدة في مجال العمل الإنساني للمملكة والذي يُعد سمة ملازمة للسياسة الخارجية السعودية في دعمها للشعوب المنكوبة بهدف رفع المعاناة عنها، وهو ما يمكن أن نلاحظه بوجه رئيس حينما نستقري بعض الإحصاءات المهمة عن حجم الدعم والتمويل الذي قدمته المملكة إلى بعض دول شرق إفريقيا منها على سبيل المثال ما يوضحه الجدولان الآتيان:

الجدول (١): الدعم السعودي للنازحين في الصومال والسودان

م	البلد	إجمالي المبالغ المقدمة (١٩٩٢م-٢٠٢٣م) ملايين دولار		
١	الصومال	٦٣,٧٤٥,٥٢٨	الأمن الغذائي	الإيواء والمواد غير الغذائية
			٥٨,٣٤٦,٠٢٨	٣,٧٤٩,٥٠٠
٢	السودان	٢٤,٥٠٩,٣١٧	متعدد القطاعات	الإيواء والمواد غير الغذائية
			٢١,٢٦٨,٠٤٣	٣,٢٤١,٢٧٤

المصدر: النازحون خارج المملكة، مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، من خلال الرابط:

<https://bit.ly/3Zetfkh>

## الجدول (٢): الدعم السعودي للاجئين في الصومال

م	البلد	إجمالي المبالغ المقدمة (١٩٩٢م-٢٠٢٣م) ملايين دولار		
١	الصومال	١٣,٣٨٢,٠٦٧	متعدد القطاعات	المياه والإصحاح البيئي والزراعي والأمن الغذائي
		٧,٠٠٠,٠٠٠	٤,٩٥٠,٠٠٠	١,٤٣٢,٠٦٧

المصدر: اللاجئين خارج المملكة، مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، من خلال الرابط:  
<https://bit.ly/3FLQTOm>

ذات دلالة مهمة في سبيل التأكيد على جهود المملكة العربية السعودية ممثلة فيما يقوم به مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية للحد من مخاطر وتداعيات الهجرة غير النظامية للأفارقة إلى دول الخليج عبر اليمن.

ومن الأهمية بمكان في هذا الخصوص الإشارة إلى أن جهود مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية لم تقتصر على دعم دول منطقة شرق إفريقيا فحسب؛ بل كان إيلاؤه الاهتمام الأكبر للنازحين واللاجئين في اليمن عنواناً آخر على الجهد الإنساني الذي تقوم به المملكة العربية السعودية في الملف اليمني، إذ إنها تُدرك جيداً حجم المعاناة التي يواجهها النازحون واللاجئون في اليمن، كما عبّرت عن ذلك المنظمة الدولية للهجرة بأنه: «يوجد نحو ٢٠٠ ألف مهاجر بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في اليمن، وأن هنالك قرابة ٤٣ ألف مهاجر أيضاً في اليمن تقطعت بهم السبل ويعيشون في ظروف مزرية، غير قادرين على مواصلة رحلاتهم أو العودة إلى ديارهم»، وهو ما حاولت أن تخفف من وطأته جهود مركز الملك سلمان على النحو الذي يوضحه الجدول الآتي:

ومن نافلة القول إن جهود مركز الملك سلمان لم تتوقف عند هذا الحد؛ بل حرص المركز على أن يكون هناك إطار عام ناظم لعمله في منطقة شرق إفريقيا، فأقدم على خطوة مهمة تمثلت في تنظيم برنامج تعاوني بين المركز والهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد)، هدف البرنامج إلى وضع إطار عمل يمكن من خلاله تيسير وتنسيق التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك وخاصة في مجال الأمن الغذائي والاقتصادي والتنمية الاجتماعية وأعمال الإغاثة والأنشطة الإنسانية، بالإضافة إلى تبادل المعلومات والخبرات من أجل تحقيق التعاون الوثيق بين الطرفين (مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، ٢٠٢٢م). ومن الجدير بالذكر أن موضوع هذا البرنامج يأتي متسقاً مع الغاية التي أسست من أجلها هذه الهيئة الحكومية للتنمية بين الدول الثماني الواقعة في شرق إفريقيا (إيجاد)، إذ مثل هدف الهيئة في العمل على مساعدة وتعزيز جهود دولها الأعضاء لتحقيق الأمن الغذائي والحماية البيئية وتعزيز المحافظة على السلام والأمن والشؤون الإنسانية والتعاون والتكامل الاقتصادي. ومن ثم، يعد هذا البرنامج الموقع بين الطرفين خطوة

الجدول (٣): المساعدات السعودية للنازحين واللاجئين في اليمن

القطاع	إجمالي المبالغ المقدمة (ملايين دولار)	القطاع
الصحة	٥٧,٧٤٨,٠٥٤	التغذية
الأمن الغذائي	٤٠٢,٢٩٩,٩٩٨	دعم العمليات الإنسانية
الإيواء	٥٦,٥٥١,٧٩٣	التعليم
الأمن والحماية	٤,٤٠٠	المياه
٨,٤٠٥,٥٨٩	٣,٣٠٠	١,٥٥٦,٥٥٩
١٣٣,٤٢٤,٥٤٧	٦٣,٧٥٨,٥١٨	٤٤١,٤٦٧
متعدد القطاعات	٦٢,٥٠٠,٠٠٠	١,٧٧٤,٣٦٢
الصحة	٣,٩٥٠,٢٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
العمليات الإنسانية	١,٧٧٤,٣٦٢	١,٠٠٠,٠٠٠
المياه	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
الأمن الغذائي	٤٤١,٤٦٧	٤٤١,٤٦٧

المصدر: مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، من خلال الرابط:

<https://bit.ly/3FLQTOm>

## المهاجرون من شرق إفريقيا... نحو مقاربة للمعالجة

تكشف عديد التقارير الدولية عن أن القارة الإفريقية ستشهد خلال العقدین القادمین حركة واسعة من الهجرة إلى مختلف دول العالم، إذ إنه إلى جانب العوامل التي يمكن وصفها بالتقليدية وهي المتعلقة بالصراعات والحروب والنزاعات من ناحية، وتزايد تدخلات الأطراف الخارجية في الشؤون الإفريقية إلى الحد الذي جعل بعضاً يرى أن ما يحدث اليوم بشأن القارة الإفريقية كأنه اكتشاف دولي للقارة وأهميتها، يعكس ذلك حجم الزيارات واللقاءات التي يجريها كبار المسؤولين في مختلف دول العالم وخاصة القوى الكبرى إلى دول القارة الإفريقية في صورة تحاول أن تخفي وراءها الغايات الرئيسة من الوجود الدولي في القارة المكتظة بالثروات والموارد فضلاً عن دورها السياسي في منظومة العمل الدولية، إذ من غير المبالغة القول إن كثيراً من هذا الوجود إنما يحمل في مضمونه سباقاً وتنافساً على الفوز بنصيب مما تمتلكه القارة وإيجاد موطئ قدم

يُمكن كل طرف من كسب مناطق نفوذ، وما يترتب على هذا الوجود من بناء شراكات مع بعض الدول الإفريقية في مواجهة دول أخرى أو مع بعض الأطراف المحلية ضد أطراف أخرى، بما يمكن أن نطلق عليه بناء ولاءات لصالح طرف دولي ضد طرف دولي آخر، وهو ما يفتح ساحة للصراعات والنزاعات الحدودية بين الدول أو داخلها، وتكون إحدى نتائج هذه الصراعات تصاعد أعداد المهاجرين الأفارقة وتفاقم حجم المآسي الإنسانية، خاصة مع تزامن تلك الصراعات مع ما يشهده العالم من تفاقم للأزمات الصحية (على غرار كوفيد ١٩) والكوارث الطبيعية وما يرتبط بها من وقوع فيضانات وأعاصير وأوبئة وما قد ينجم عنها من تزايد مساحات الجفاف، ليؤدي كل ذلك إلى تفاقم ظاهرة الهجرة الإفريقية إلى الخارج، كما توقع البنك الدولي في تقريره بأنه: «سيكون هناك ٨٦ مليون مهاجر بسبب تغير المناخ في إفريقيا بحلول عام ٢٠٥٠م. وقد يجد نحو ١٨ مليون عامل مهاجر موسمي في إفريقيا أن وظائفهم في الزراعة والتعدين وصيد الأسماك آخذة في الاختفاء،



الحرب وأزمة الغذاء وحالات الطوارئ المناخية»، ليلغ إجمالي ما قدمه البنك من مساعدات لليمن منذ عام ٢٠١٦م، أكثر من ٣,٥ مليارات دولار (العين الإخبارية، ٢٧ مارس ٢٠٢٣م).

وغني عن القول إنه على الرغم من الجهود المبذولة في هذا الشأن، إلا أن الواقع يؤكد تفاقم أوضاع المهاجرين في منطقة القرن الإفريقي، التي تعد كما سبق ذكره منطقة عبور وطرء أيضاً للمهاجرين، كما أشار إلى ذلك التقرير الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة في أوائل عام ٢٠٢٣م، بأنه: «في عام ٢٠٢٣م، من المتوقع أن تعود تدفقات الهجرة على طول الطريق الشرقي إلى مستويات ما قبل جائحة كوفيد-١٩»، وهو ما يستوجب مزيداً من الجهود كما طالب بذلك التقرير حين ذكر أنه: «تبعاً للزيادة في أعداد المهاجرين الأفارقة، فمن المتوقع أن يصل عدد المحتاجين للمساعدات الإنسانية في عام ٢٠٢٣م، إلى ٢٣٤,٢٨,٤٢٨ شخص من المهاجرين والمجتمع المضيف في جيبوتي وإثيوبيا والصومال واليمن، وهي البلدان الأربعة التي تمثل مسار الطريق الشرقي للمهاجرين الأفارقة».

وعليه، أضحت ثمة ضرورة للبحث عن مقاربات تعمل على الحد من هذه الهجرة غير النظامية والتي تحمل مخاطر عدة على أمن الدول المستقبلية من ناحية، ودولهم الطاردة من ناحية أخرى، ومحطات العبور من ناحية ثالثة، ومن أبرز المقترحات التي يجب العمل عليها في هذا الخصوص ما يأتي:

- تعزيز جهود المنظمة الدولية للهجرة للعمل على إعادة المهاجرين إلى بلدانهم، شريطة أن يكون ذلك بالتعاون مع الحكومات والشركاء من المجتمع المدني، وأن تكون هذه العودة وفق

مما يزيد من احتمالات الهجرة الدائمة بحثاً عن فرص عمل جديدة، متخذة في ذلك مختلف مسارات الهجرة سواء داخل القارة أو خارجها».

خلاصة كل ما سبق، تعني أن قادم الأيام سوف يشهد تفاقمًا كبيرًا في حجم المهاجرين الأفارقة عبر إحدى طرق الهجرة وهو الطريق الشرقي، الأمر الذي دفع المنظمة الدولية للهجرة باتخاذ مبادرات استباقية في هذا الخصوص تمثلت في إطلاق «خطة الاستجابة الإقليمية للمهاجرين في القرن الإفريقي واليمن»، وذلك بهدف توفير المساعدة العاجلة لآلاف المهاجرين ممن تقطعت بهم السبل، وأولئك المحاصرين في ممر الهجرة الخطير، في دول القرن الإفريقي واليمن، مناشدة عديد المنظمات الإنسانية والتنمية والحكومات بضرورة العمل على توفير التمويل اللازم لتمكين المنظمة من تقديم الدعم لمئات الآلاف من المهاجرين الأفارقة، وسكان المجتمعات المضيفة لهم في القرن الإفريقي واليمن. ويذكر أن الخطة تضم ٤٨ من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والوطنية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وكانت قد وجهت نداءً بالحصول على تمويل قدره ٨٤,٢ مليون دولار لتلبية احتياجات الأشخاص المستهدفين عبر البلدان الأربعة خلال العام ٢٠٢٣م. (IOM, 2023). وإدراكاً لحجم تلك المأساة التي ستعانيها الأطراف كافة، أعلن البنك الدولي قراراً في أواخر مارس ٢٠٢٣م بتقديم مساعدات إضافية بلغت ٢٠٧ ملايين دولار لتمويل برنامج مكافحة انعدام الأمن الغذائي في البلاد، كما ذكرت ذلك المديرية الإقليمية للبنك تانيا ماير بقولها إن: «هذا التمويل الإضافي يعكس التزام البنك بتحسين حياة اليمنيين العالقين وسط أزمات متعددة، ما بين



برنامج تنموي لتأهيل وإدماج هؤلاء العائدين في مجتمعاتهم وضمان الاستفادة منهم اقتصاديًا واجتماعيًا. ولعل ما ورد مؤخرًا في تقرير المنظمة الدولية للهجرة الصادر في أواخر ٢٠٢٢م بشأن دورها في تمكين أكثر من ٤٧٣ ألف إثيوبي عادوا إلى ديارهم بين عامي ٢٠١٨م و٢٠٢٢م، يؤكد أهمية تنسيق مثل هذه الجهود (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢٣م).

- ضرورة توفير التمويل اللازم لدعم جهود المنظمة الدولية للهجرة، إذ لا يمكن للمنظمة تشجيع المهاجرين للعودة إلى أوطانهم من خلال برنامج العودة الإنسانية الطوعية التابع للمنظمة إلا من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لذلك، وهو ما أكدته كريستا روتشتاينر، رئيسة بعثة المنظمة الدولية للهجرة في اليمن بقولها: «تتمثل إحدى الطرق الرئيسة التي يمكننا من خلالها تقديم الإغاثة والحماية في فتح المزيد من الفرص للمهاجرين الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم ومساعدتهم على تحقيق ذلك، وتوفير المساعدة المنقذة للحياة والمساعدات الطبية للمحتاجين» (الأمم المتحدة، مايو ٢٠٢٢م). ويُقترح في هذا الخصوص أن تعقد المنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، مؤتمرًا دوليًا للجهات المانحة لتوفير التمويل اللازم لتنفيذ المزيد من خطط الاستجابة الإقليمية للمهاجرين من هذه المناطق عبر اليمن.
- تبني مطلب المنظمة الدولية للهجرة بشأن إنشاء مسارات قانونية للهجرة على طول الطريق الشرقي وذلك بهدف تحسين إدارة الهجرة،

- وضمان سلامة وكرامة المهاجرين، وهو ما يتطلب دعمًا من جميع الدول المعنية في هذه المنطقة، من خلال وضع ترتيبات جماعية أو على الأقل ثنائية تضبط عمليات الهجرة غير النظامية، وذلك على غرار الاتفاق المبرم بين المملكة العربية السعودية وحكومة إثيوبيا عام ٢٠١٩م، بشأن نظام توظيف عاملات المنازل وإتاحتها الهجرة الرسمية لـ ١٠٠ ألف من إثيوبيا إلى المملكة العربية السعودية، إذ يعد هذا الاتفاق خطوة مشجعة نحو تسخير الفوائد الاقتصادية والإنائية للهجرة، مع حماية المهاجرين (الأمم المتحدة، مايو ٢٠٢٠م).
- أهمية أن يكون لمجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، الذي تأسس مطلع ٢٠٢٠م ويضم ٨ دول من آسيا وإفريقيا- دورًا في معالجة قضية الهجرة غير النظامية القادمة من الدول الإفريقية المطلة على البحر الأحمر، من خلال تبني سياسات فاعلة وتطبيق إجراءات ناجزة. وفي هذا الخصوص يُقترح أن تنشأ —داخل الأمانة العامة للمجلس حال تشكيلها— لجنة يطلق عليها «لجنة الهجرة» تضع رؤى ومقترحات بشأن كيفية التعامل مع هذه القضية التي تؤرق جميع الأطراف المعنية (الطاردة والمستقبلية والمهاجرون أنفسهم). ويمكن لهذه اللجنة بناء شراكات مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بقضية الهجرة عمومًا (المنظمة الدولية للهجرة - الاتحاد الإفريقي) وتلك المعنية بقضايا شرق إفريقيا على وجه الخصوص (إيجاد)، حتى تتكامل الجهود وتتضافر

بما يجعلها قضية دولية تستوجب تحركاً أممياً وإقليمياً عاجلاً من أجل ضمان استقرار واحدة من أكثر المناطق العالمية توترًا وصراعاً، كما تُعد من أكثر المناطق العالمية انتهاكاً لحقوق الإنسان في أدنى مستوياتها وهو المستوى المتعلق بالحقوق في الحياة، ذلك الحق الذي يتعرض في كل لحظة إلى الانتهاك سواء غرقاً في البحر أو تيهًا في الصحراء أو قتلاً في المعارك والحروب التي يعيشها اليمن الذي كان سعيداً يوماً ما.

المجهودات للوصول إلى حلول عملية لهذه القضية ذات الآثار المتعددة على الأطراف كافة؛ سياسياً واقتصادياً، واجتماعياً، وأمنياً، وثقافياً. نهاية القول إن قضية المهاجرين الأفارقة عبر الطريق الشرقي الذي يتخذ من اليمن نقطة العبور، باتت تشكل خطراً أمنياً وسياسياً واقتصادياً كبيراً على مستوى الداخل اليمني بالدرجة الأساس، وعلى مستوى الأمن الخليجي بوجه خاص والأمن العالمي على وجه العموم،



## المصادر والمراجع

### كتب باللغة العربية:

- أحمد، منى محمد وآخرون، نحو تعزيز فرص العمل اللائق في مصر للحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية، منتدى السياسات العامة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة، ٢٠٢١م، ع٣، ص ١٥.
- امشيرى، كريمة الطاهر، إضاءات حول مفهوم الهجرة غير النظامية، دورية دعم، ع٤، ٢٠٢٠م، ص ٨.
- بشير، هشام، ظاهرة اللجوء والهجرة غير الشرعية: دراسة في النشاط والأسباب والآثار، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية الإدارة، جامعة بورسعيد، مج ١٨، ع٤، أكتوبر ٢٠١٧م، ص ١٨٢.
- حافظ، سحر مصطفى، الهجرة غير الشرعية: المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية، هرمس، مج ٢، ع ٢، ٢٠١٣م، ص ٤٦.
- الرازي، محمد أبو بكر، مختار الصحاح، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ٣٦٨-٣٦٩.
- رشيد، ساعد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٢م، ص ١٣.
- غانم، عبد الله عبد الغني، المهاجرون دراسة سوسيو أنثروبولوجيا، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٢م، ط ٢، ص ١٥.
- الغرسلي، مجدي، جريمة الهجرة السرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة المنار، تونس، ٢٠٠٩م، ص ١٦.
- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، القاهرة، ٢٠١٠م.

### مواقع إنترنت

- «أوكسفام» تحذر من نقص هائل في المياه بشرق أفريقيا، جريدة الشرق الأوسط، لندن، ٢٢/٣/٢٠٢٣م،  
<https://bit.ly/3TFCxED>
- أكثر من مليون مهاجر بحاجة إلى المساعدة في القرن الأفريقي: المنظمة الدولية للهجرة وشركاؤها يطلقون نداء تمويل بمقدار ٨٤ مليون دولار أمريكي، المنظمة الدولية للهجرة، ١٤/٢/٢٠٢٣م،  
<https://bit.ly/3naC0hX>
- تقرير أممي يحذر من مخاطر الهجرة غير النظامية من أفريقيا إلى اليمن، جريدة الشرق الأوسط، ٤/٢/٢٠٢٢م،  
<https://bit.ly/3z3kPl7>
- الجفاف الحاد يهدد منطقة القرن الإفريقي بالمجاعة، جريدة الاقتصادية، السعودية، ١٤/٢/٢٠٢٣م،  
<https://bit.ly/3ZbgM0L>
- سمي طريق الهجرة الشرقي.. مليون مهاجر يستخدمون اليمن للهجرة صوب دول الخليج، نيوز يمن، ١٧/٣/٢٠٢٣م،  
<https://bit.ly/3TCriNk>
- مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، اتجاهات الهجرة الأفريقية التي يجب مراقبتها في عام ٢٠٢٢، ٢١ يناير ٢٠٢٢م،  
<https://bit.ly/3JDWyqO>
- مركز الملك سلمان للإغاثة يشارك في إطلاق خطة الاستجابة الإقليمية للمهاجرين (MRP) للقرن الأفريقي واليمن لعام ٢٠٢٢م، مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، السعودية، ٤/٢/٢٠٢٢م،  
<https://bit.ly/3JJYbTG>

مساعداً بـ ٢٠٧ ملايين دولار.. البنك الدولي يدعم الأمن الغذائي باليمن، العين الإخبارية، الإمارات، ٢٢٧/٣/٢٠٢٣م،  
<https://bit.ly/3ZpmLzg>

من إفريقيا إلى الخليج.. مهاجرون يغذون الإرهاب ويثقلون الاقتصاد، ٢٠/٢/٢٠٢٣م،  
<https://7al.net/?p=330601>

من القرن الأفريقي إلى اليمن: أكثر طرق الهجرة البحرية ازدحاما في العالم، الأمم المتحدة، ١٤/٢/٢٠٢٠م،  
<https://bit.ly/3JCoY12>

المنظمة الدولية للهجرة تؤكد على دعم المهاجرين العائدين إلى الوطن، ١٥/٣/٢٠٢٣م،  
<https://bit.ly/3ZfducO>

المنظمة الدولية للهجرة: النساء والفتيات يشكلن غالبية المهاجرين في منطقة القرن الأفريقي وشرق القارة الأفريقية، الأمم المتحدة، ٨/٩/٢٠٢٢م،  
<https://bit.ly/3z9NIvP>

المهاجرون الأفارقة باتجاه الخليج عبء على اليمن اقتصادياً وإنسانياً، جريدة الأمناء نت، اليمن، ١٧/٢/٢٠٢٣م،  
<https://bit.ly/3JIDg3k>

اليمن: وسط ارتفاع أعداد المهاجرين من القرن الأفريقي، منظمة الهجرة تحذر من تعرضهم لانتهاكات حقوق إنسان، الأمم المتحدة، ٣١/٥/٢٠٢٢م،  
<https://bit.ly/3z2SU4W>

مراجع باللغة الإنجليزية:

#### Books:

Chomsky, Aviva, Undocumented: How Immigration became Illegal, Beacon Press, May, 2014, pp.20-25.  
Morris, Dick, Outrage: How Illegal Immigration, and what to do about it, Harpe, 1 ed, June 2007.

#### Websites:

2022 Migrant movements between the Horn of Africa and the Arabian Peninsula, IOM, 10/2/2023  
<https://bit.ly/3THNpSp>  
Migration Flows in the Horn of Africa and Yemen, IOM, 2018, <https://bit.ly/3FNteNe>  
Migrant Response Plan for the Horn of Africa and Yemen 2023, 2/12/2022, <https://bit.ly/3LIYGQF>  
Human Rights Violations Against Migrants in Yemen Increase Amid Soaring Arrivals, IOM, 31/5/2022,  
<https://bit.ly/3JLgO9Q>



# التطوع في مجال العمل الإنساني المفاهيم وسبل التطوير

د. صالح بن حمد التويجري - السعودية  
الأمين العام للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر



يعد التطوع أحد مبادئ العمل الإنساني التي تحرص عليها المنظمات والجهات العاملة في ميدان الإنسانية، وهو من أسمى الأعمال الإنسانية التي يؤديها المتطوع من دون أن ينتظر مقابلاً لها، وينطلق من إحساسه بالمسؤولية تجاه من حوله رغبة في العطاء والتضحية والتنافس الشريف من أجل خدمة أهداف إنسانية ومجتمعية فقط. ويعد التطوع عمل حر يتجاوز مفهوم الربحية، وغايته لا تقتصر على المساعدات المادية فقط؛ بل يتعدى الأمر إلى أبعد من ذلك من الأمور الاجتماعية التي تهم الإنسان بصورة عامة، كالحفاظ على البيئة والاهتمام بالثقافة والتعليم والصحة ورفع مستوى أفراد المجتمعات.

ولأهمية التطوع خصّص المجتمع الدولي يوماً دولياً للاحتفال به في الخامس من سبتمبر من كل عام بهدف تعزيز جهود الأفراد والمؤسسات في تقديم المزيد من العمل التطوعي لخدمة العمل الإنساني، وتخفيف المعاناة الإنسانية، وبناء مستقبل أفضل وأكثر أماناً للمجتمعات، هذا بالإضافة لنشر ثقافة التضامن والتكافل الاجتماعي في المجتمعات للنهوض بها وتقويتها وتعزيز الترابط فيما بينها من خلال مساعدة أفرادها، لتصبح قادرة على مواجهة أي تحديات إنسانية، وانتشال المحتاجين من حالة البؤس والفقر إلى أفضل حالة ممكنة، وصون كرامة الإنسان وتحسين ظروف معيشتهم. ويمثل التطوع أهمية كبيرة لمجتمعات العالم بصفة عامة وللمجتمعات العربية بصفة خاصة، ولا سيما في الوقت الحالي الذي يشهد تغيرات متلاحقة وسريعة ومشكلات عديدة من كوارث وأزمات، ما يحتم الحاجة لتفعيل العمل التطوعي، كونه من الأعمال الجليلة ذات الأثر الإيجابي على الفرد والمجتمع على حدٍ سواء، حيث إنه يمكن أن يساهم في حل مشكلات أفراد المجتمع، ويحقق العديد من الفوائد، مثل: تعزيز التكافل الاجتماعي، ورفع مهارات المتطوع وأدائه في تخفيف معاناة الشعوب، وإشعاره بالرضى عن نفسه، ومساعدته على تطوير ذاته من خلال انغماسه في العمل التطوعي.

الكلمات المفتاحية: التطوع، العمل التطوعي، العمل الإنساني، الكوارث، الأزمات.



# التطوع في مجال العمل الإنساني

## المفاهيم وسبل التطوير

د. صالح بن حمد التويجري  
السعودية

### المقدمة

يمثل العمل التطوعي أهمية كبيرة في حياة أفراد المجتمعات الإنسانية، وهو ركيزة أساسية لتطويرها وتحسين مستويات المعيشة فيها وتأصيل قيمها النبيلة، وقد نشأ العمل التطوعي مع نشأة الإنسان، وبدوافع إنسانية بحتة، ثم أدرك إنسان العصور الأولى من التاريخ القديم حاجته للآخرين، وحاجته إلى التعاون معهم، من أجل ضمان بقائه آمناً مطمئناً بانتماؤه إلى جماعة من أفراد بني جنسه، يكونون حمايةً له من أخطار عزلته، وعوناً له في تأمين ضروريات بقائه من الغذاء والماء والمسكن الآمن.

ومع تزايد معدل الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة والصراعات والحروب بالإضافة إلى نسبة الفقر العالية والفئات الهشة في المجتمعات في كثير من دول العالم، صار للتطوع في مجال العمل الإنساني أهمية بالغة في التخفيف من المعاناة الإنسانية للمتضررين، ما دفع المنظمات والهيئات العاملة في ميدان الإنسانية أن توليه اهتماماً كبيراً.

تطرقنا في هذا البحث إلى مفهوم العمل التطوعي، وأشكاله، وتقنياته، وميادينه، ومعوقاته، وفوائده، ومميزاته، وآثاره، وأهمية نشر ثقافته، وسن الميزد من الأنظمة ووضع الآليات والإجراءات المناسبة التي تضمن دعمه وتطويره وتنظيمه، وإنشاء المزيد من الهياكل المعززة للحركة التنظيمية له، وتنمية روح المبادرة للعمل فيه وتعزيز الاعتراف العالمي بأهميته في خدمة العمل الإنساني، وتغيير نظرة المجتمعات إليه من أجل تعزيز إدراك التطوع بأهدافه السامية من دون أن يمارسه بغرض المفاخرة وتعزيز روح الانتماء المجتمعي والوطني.

### مفهوم العمل التطوعي

يتكون العمل التطوعي من كلمتين «العمل» و«التطوع»، وتعود الكلمة الأولى إلى المهنة والفعل، ويعني المجهود الذي يؤديه الفرد سواء أكان ذهنياً أو بدنياً، أما «التطوع» فهو ما يتبرع به الفرد من نفسه مما لا يلزمه فرضه، واصطلاحاً هو التضحية بالوقت

أو المال أو بذل جهد إنساني من دون انتظار عائد مادي يوازي الجهد المبذول، وهو أحد مبادئ العمل الإنساني السبعة التي تحرص المنظمات العاملة في ميدان الإنسانية على تطبيقها من أجل تخفيف التداعيات الإنسانية الناتجة عن الكوارث والأزمات، والتطوع لا يخرج عن كونه حركة اجتماعية تهدف إلى تأكيد التعاون

## التطوع في الإسلام

يمثل التطوع أهمية كبيرة في الإسلام، فقد عدَّ الله سبحانه وتعالى أي إنسان أدى عمل خير لأخيه الإنسان بمثابة من قدم العمل إلى الله سبحانه وتعالى، ويجازيه الله لقاء ذلك، وقد وردت آيات عديدة في القرآن تدل على أهمية التطوع ومنها قول تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ۚ وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (البقرة: ٢٤٥).

وقد حثت النصوص الشرعية على مشروعية العمل التطوعي كونه من الأعمال التي يتقرب بها العبد إلى الله عز وجل، وهو من أعمال البر والإحسان والمعروف والصدقة والخير، وهناك الكثير من الآيات القرآنية التي تثبت مشروعية العمل التطوعي، ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٥٨] وقوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الحج: ٧٧]، وتشير هذه الآية إلى النصيحة، والمعروف، وإغاثة الملهوف، وكفالة اليتيم، ومساعدة المعسر، ونشر العلم وتثقيف المجتمع من خلال دفع المسلم وتشجيعه على التكافل والتراحم وتبادل المنافع والمصالح، فالمسلم الذي تعود على حب الخير لا ينتظر الكوارث حتى يبادر إلى الإسهام في الأعمال التطوعية؛ بل سيدفعه حبه للعمل الصالح إلى تقديم المساعدة ويداوم على ذلك طلباً لمحبة الله، وقال رسول الله صل الله عليه وسلم «إن أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل» (رواه البخاري)، وهناك آيات وأحاديث كثيرة عن أهمية العمل التطوعي ومكانته وضرورته للفرد والمجتمع (التويجري، ٢٠١٩).

يتضح لنا مما سبق أن التطوع هو حركة اجتماعية لتأكيد التعاون وإبراز الوجه الإنساني والحضاري

والتآلف والتعاقد وإبراز الوجه الإنساني والحضاري للعلاقات الاجتماعية، وإبراز أهمية التفاني في البذل والعطاء عن طيب خاطر « من دون إكراه أو إجبار » (التويجري، ٢٠١٣)، وتعريفات العمل التطوعي عديدة، نذكر منها:

- «العمل هو الجهد المنظم الذي يقوم به الفرد والمجتمع بهدف تحقيق أعمال مشروعة دون فرض أو إلزام سواء أكان بذلاً مادياً أم عينياً أم بدنياً أم فكرياً، ودافع ذلك ابتغاء مرضات وجه الله تعالى عندنا نحن كمسلمين أو دوافع إنسانية عند غير المسلمين».
- «العمل التطوعي هو الجهد الذي يبذله أي إنسان بلا مقابل لمجتمعه بدافع منه، للإسهام في تحمل المسؤولية على تقديم الرعاية الاجتماعية».
- «العمل التطوعي هو تقديم العون والمساعدة للآخرين، ليسود الخير في المجتمع، وجاءت هذه التسمية لأن الإنسان لا يقوم به مجبراً، بل طوعية، حيث ينبع من الداخل، ويزداد تطور ونمو المجتمع، كلما زادت العناصر الإيجابية والبناء».
- «العمل التطوعي هو خدمة إنسانية وطنية تهدف إلى حماية الوطن وأهله من أي خطر» (المرجع السابق).

وفي بعض الدول، كسويسرا مثلاً، يعد التطوع إلزامياً على الذين لا تنطبق عليهم شروط الخدمة العسكرية ممن هم في سن ٢٠-٦٠ سنة. وعلى الرغم من اختلاف هذه التعريفات للعمل التطوعي ظاهرياً، إلا أنها تشير إلى معانٍ سامية له، أهمها البذل وتقديم العون للآخرين خدمة للإنسانية.

لخدمة المجتمع، وتهتم بقضايا اجتماعية كثيرة تهدف إلى التنمية الاجتماعية الشاملة، منها: رعاية المعاقين والفقراء، ومكافحة المخدرات، ومتابعة صحة الأسرة وصحة الأم، والإسهام في دراسة وحل المشكلات الشبابية. إضافة إلى ما سبق يمكن أن نميز بين شكلين من أشكال العمل التطوعي هما:

### السلوك التطوعي

ويقصد به مجموعة التصرفات التي يمارسها الفرد وتنطبق عليها شروط العمل التطوعي، إلا أنها تأتي استجابة لظرف طارئ أو لموقع إنساني أو أخلاقي محدد، مثال ذلك أن يندفع المرء لإنقاذ غريق أو إسعاف جريح، وهذا عمل جليل أقدم عليه هذا الشخص من منطلق إنساني أو أخلاقي من دون انتظار أي مردود مادي.

### الفعل التطوعي

يختلف هذا الشكل عن السلوك التطوعي في كونه لا يأتي نتيجة لظرف طارئ؛ بل نتيجة دراسة وتخطيط أساسه الإيمان بفكرة التطوع ودوره في تنمية المجتمع ومعالجة مشكلاته، ونشير هنا إلى أن العمل التطوعي يتفرد بصفتين أساسيتين تجعلان تأثيره قويًا في المجتمع وفي عملية التغيير الاجتماعي، وهما:

١. الاعتماد على المبادرة الذاتية للمتطوع أو المؤسسة التطوعية.

٢. تنفيذه على أساس دراسة احتياجات المجتمع والخدمات التي تقدمها الحكومة.

ويشمل الفعل التطوعي مسارات متنوعة، نذكر منها:

- **تطوع الطوارئ:** يؤدي هذا النشاط من العمل التطوعي في حالات كوارث تستدعي الاستجابة

للعلاقات الاجتماعية، وتعزيز التفاني في البذل والعطاء عن طيب خاطر «من دون إكراه أو إجبار»، وقد يكون العمل التطوعي من خلال الجهود الجسدية أو الفكرية أو المادية، وتنسأل هنا: ما الذي يميز العمل التطوعي على أنه فكري أكثر أم جسدي أما مادي؟ يُوصف العمل التطوعي بصفتين أساسيتين تعززان قوة تأثيره في عملية التغيير الاجتماعي، هما:

١. تنفيذه على أساس المردود المعنوي أو الاجتماعي المتوقع منه، مع نفي أي مردود مادي يمكن أن يعود على الفاعل.

٢. ارتباط قيمة العمل التطوعي بغاياته المعنوية والإنسانية (التوحيدي، ٢٠٢٠).

### أشكال العمل التطوعي

لعمل التطوعي عدة أشكال، منها: العمل التطوعي الفردي وهو سلوك يمارسه أحد أفراد المجتمع من تلقاء نفسه، أو بمشاركة مجموعة من أصحابه، لا يرجون منه مردوداً مالياً أو معنوياً، إلا أن هذا النوع من العمل التطوعي محدود الأهداف، وغير مستقر، ويتوقف على أهداف وإمكانات الفرد أو المجموعة القائمة به، بخلاف العمل التطوعي المؤسسي الذي يعد أكثر كفاءة من العمل التطوعي الفردي وأكثر تنظيمًا وأوسع تأثيرًا في المجتمع، وهو أكثر استقرارًا، وتحقيقًا للأهداف من العمل الفردي، ويعتمد هذا النوع على مدى اقتناع المجتمع بأهميته، وعلى التخصص، والتنظيم، والتخطيط، والتطوير، وقدرته على جذب الشخصيات المؤثرة والمؤهلة التي تضمن نجاحه، وتوجد في الوطن العربي مؤسسات متعددة وجمعيات أهلية تسهم في أعمال تطوعية

السريعة مثل الحرائق والزلازل والفيضانات وغير ذلك من الكوارث المفاجئة.

- **تطوع تنمية المهارات:** عادة ينفذه مدربون لتطوير خبرات آخرين من أجل مساعدتهم على تحقيق أهدافهم.
- **التطوع البيئي:** يهدف لتنظيف ميادين وشوارع المدن من النفايات من أجل الحفاظ على البيئة من أي مهددات.

### تقنيات العمل التطوعي

بما أن أي عمل يحتاج إلى أدوات وتقنيات تتفق مع فحواه من أجل ضمان النجاح له، فإن العمل التطوعي يحتاج إلى أدوات وتقنيات خاصة هي:

#### الإعلام والدعوة

عند ارتباط العمل التطوعي بمسألة التنمية الشاملة، لا بد من استمرار الإعلام الكثيف من خلال الدعوة إليه عبر وسائل الإعلام كافة من أجل تشجيع مبادرات الأفراد والمجموعات، وتعزيز حماسهم وثقتهم في الجهة التي ستبنى نجاح جهودهم في تحقيق أهداف التنمية.

#### تحديد الحاجة إلى المتطوعين

إن تحديد الحاجة إلى المتطوعين يمثل أهمية كبيرة في تعزيز الاستفادة الفاعلة من طاقاتهم البشرية في سد حاجات أساسية من حاجات المؤسسة/ المجتمع.

#### اختيار المتطوعين

يمثل اختيار المتطوعين بعداً مهماً في توضيح طبيعة عمل أي واحد منهم، والإطار الذي سيعمل من خلاله، وما يحققه من فوائد على المدى القصير والطويل، إضافة

لذلك أن الاختيار الصحيح للمتطوعين يسهم في تقنين الجهود في التوظيف السليم لطاقاتهم ومهاراتهم، وتخفيض تكلفة الإعداد من توعية وتدريب، والإسراع في تحقيق الأهداف، ومنع التضارب في المصالح، وعدم تحميل المتطوع أكثر من جهده، وتفهمه لأهداف وغايات المؤسسة التي يعمل فيها.

#### التأهيل أو التدريب

يمثل التأهيل أو التدريب أهمية خاصة في إكساب المتطوعين مهارات لتعظيم الاستفادة من طاقاتهم وجهودهم في إنجاز العمل المطلوب بكفاءة عالية، وللتدريب أهداف أساسية تتصل بـ:

١. قناعة المتطوعين من جدوى التدريب سواء أكان على المستوى الشخصي أو مستوى العمل.
  ٢. مدى الدرجة المطلوبة لتعميق خبراتهم القائمة.
  ٣. المستوى المطلوب لإكسابهم مهارات جديدة.
- يؤدي التدريب دوراً بارزاً في جذب المتطوع إلى المؤسسة ومجالات عملها، واستدامة تطوعه لأطول مدة ممكنة، وحسن استغلال طاقاته بصورة أفضل. وبعد أن تختار المؤسسات التطوعية والجمعيات الأهلية المتطوعين، تصنفهم وتدريبهم للارتقاء بمهاراتهم وتساعدتهم على أداء مهامهم بصورة أفضل، وذلك من طريق تزويدهم بالمعارف المرتبطة بأعمالهم، وإكسابهم المهارات اللازمة بمهامهم، وبعض الاتجاهات النفسية المواتية واللازمة لتحسين إنتاجهم، ويؤدي كل ذلك إلى تحفيز وعيهم وإحساسهم بالمواضيع التي تحيط بهم في مجتمعهم.

#### العمل التنظيمي

يمثل العمل التنظيمي أهمية كبيرة في أداء الأنشطة التطوعية لتكون في منأى عن أي انحراف عن أهدافها،

## متابعة المتطوع

تتحقق أهداف المؤسسة أو الجماعة عندما يكون لديها تصور واضح لكيفية الاستفادة من المتطوعين، ولا سيما بعد أدائهم لمهامهم المحدودة، وهذا لن يتأتى إلا من خلال نظام متابعة يجري من خلاله التواصل معهم وإشعارهم دائماً أنهم جزء مهم من فريق العمل.

## ميادين التطوع

أهم ميادين التطوع على الإطلاق هو الميدان الاجتماعي، حيث إن مساعدة الفقراء والمحتاجين وتأمين حاجاتهم الأساسية من مأكّل ومشرب وملبس وغير ذلك من احتياجاتهم الأساسية التي تكفل لهم معيشة مناسبة، وهناك الميدان الصحي من أجل تأمين الرعاية الصحية والإسعافية للجرحى والمرضى والمصابين في الكوارث والتخفيف من معاناتهم، أما الميدان التربوي والتعليمي فإنه يظل مجالاً هاماً لفتح آفاق المعرفة أمام المحتاجين، ويمكن أن يكون ذلك من خلال فصول محو الأمية التي يتولى المتطوعون العمل فيها، أما في الميدان البيئي فإن المتطوعون يعملون على مواجهة المشكلات المهددة للبيئة وذلك من خلال تنشيط حملات تطوعية للتوعية بخطورة السلوكيات المضرّة بالبيئة، وهناك ميدان الدفاع عن حق الإنسان في العيش حياة كريمة في أرضه ووطنه وحمايته من أي استغلال أو احتلال أو عدوان (صعب، بلاتا).

## معوقات العمل التطوعي

تواجه العمل التطوعي عدة معوقات، بعضها ذات علاقة بالمتطوع نفسه أو المؤسسة التي يعمل فيها، أو

ويساعد في الوقت ذاته على تحقيق الاستمرارية وأقصى درجات الفاعلية، ويضمن أداء العمل الجماعي للمتطوعين وتعزيز قدراتهم في مواجهة الصعوبات وتخطي العقوبات.

## تحفيز المتطوعين

يؤدي تحفيز المتطوعين دوراً بارزاً في استمرارية عمل التطوع واستثمار طاقاته وخبراته المستجدة سواء أكان على مستوى الجماعة أو المؤسسة، كما يحفز الأفراد على المشاركة في التطوع، وللتحفيز مجالات عديدة منها:

١. المشاركة: وهي أن يكون المتطوع ضمن فريق العمل في المؤسسة أو الجماعة.
٢. الشفافية: وتعني وضوح عمل المؤسسة بعيداً عن أي أهداف مستترة.
٣. الاعتراف: بإنجازات المتطوع وعطاءاته.
٤. الاندماج: تشجيع المتطوع على الاندماج في المؤسسة والجماعة.
٥. تعزيز المشاركة: تعزيز مشاركة المتطوع من خلال إقامة الحوارات وأخذ رأيه في جميع المواضيع.
٦. التيسير: إزالة العقبات التي تواجه المتطوع بهدف تشجيعه على مواصلة العمل بكل تفان.
٧. الشكر والتقدير: الاعتراف بمدى إسهامات المتطوع الفاعلة في تحقيق أهداف العمل التطوعي.

## تقويم المتطوع

لا بد من تقويم جهود المتطوعين تقويماً علمياً منصفاً، وذلك بمشاركتهم أنفسهم، ليدركوا أهمية العمل التطوعي، وما يحققه من نتائج إيجابية تعود بالنفع على المجتمعات.

- فقدان التخطيط ونقص التدريب والتثقيف والتأهيل لمقدمي الخدمات التطوعية.
- وهناك معوقات تتعلق بالمتطوع نفسه، نذكر منها:
  - تعارض وقت تطوعه مع وقت دراسته أو عمله الرسمي في أي إدارة أو مؤسسة، وعدم وجود الوقت الكافي له لتوجيهه نحو التطوع.
  - عدم اهتمام المتطوع بالعمل الذي يؤديه، وعدم إدراكه أهمية هذا العمل في خدمة المجتمع.
  - عدم تنفيذ المتطوع المهام المسندة إليه لشعوره بأنه غير ملزم بأدائها في وقت محدد.
  - اعتقاد المتطوع بأنه يعمل في هذا المجال بهدف تحقيق مكاسب شخصية، وعدم إدراكه أهمية العمل التطوعي.
  - نظرة بعض المتطوعين إلى العمل التطوعي على أنه نوعاً من الواجهة الاجتماعية وتشریفاً وليس تكليفاً.

### فوائد ومميزات العمل التطوعي

يعد العمل التطوعي من الأعمال الجليلة ذات الأثر الإيجابي والثمرات النافعة على الفرد والمجتمع، كونه أحد أسباب سعادة المجتمع ورفاهيته واستقرار أركانه وتكاتف سكانه، وتأكيد الحس الاجتماعي، حيث إنه يسهم في حل مشكلات أفراد المجتمع، ونشر والمحبة، ويدعم التواصل مع الآخرين، إضافة إلى معالجة النزعة الفردية وتطوير مهارات الفرد، كما أنه يؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي لدى أفراد المجتمع، وهو ميدان خصب للسعادة في الدنيا، والأجر والثواب في الآخرة. يحقق العمل التطوعي الكثير من الفوائد المميزة، وأبرزها:

- المنظمات الخيرية، وأخرى ذات علاقة بالنظرة إلى التطوع ومنها:
  - غياب الأداء المؤسسي للعمل التطوعي في كثير من المؤسسات والجمعيات، ما يجعله يفتقر للتنظيم الجيد لضمان أدائه بالشكل المأمول.
  - تدني مستوى ثقافة التطوع في المجتمعات، حيث لا يزال هناك من يرى أنه مضيعة للوقت والجهد، مما يعوق انخراط الشباب فيه، ويشكل لهم قنوات سلبية تجاه دورهم في التنمية (الشعبي، ٢٠١٩).
  - ضعف الاهتمام بالعمل التطوعي في مؤسسات التعليم، وتراجع معدل الدعم الحكومي والأهلي المقدم له.
  - اعتقاد بعض المسؤولين في المؤسسات الحكومية أن العمل التطوعي منافس للعمل الحكومي، مما يضعف الإقبال عليه من جانب الموظفين.
  - عدم وضوح دور المتطوع في المؤسسة التي يعمل فيها، وعدم إتاحة الفرصة له لاختار العمل التطوعي المناسب لقدراته وإمكانياته (الشهري، ٢٠٢٢).
  - عدم تخصيص إدارة تهتم بشؤون المتطوعين وتوجيههم لضمان أداء عملية تطوع سليمة متكاملة الأركان تحقق الفائدة منها.
  - قلة البرامج التدريبية الموضوعة لتأهيل المتطوعين للارتقاء بأدائهم في خدمة العمل التطوعي الإنساني.
  - غياب الثناء والشكر والتقدير للمتطوعين، ما يجعلهم لا يتحفزون للعمل في هذا المجال.
  - غياب الأنظمة الداعمة للتطوع بما تشمل عليه من واجبات وحقوق.



١٦. زيادة قدرة الأشخاص على التواصل الاجتماعي مع الآخرين.
١٧. تحقيق التكافل الاجتماعي والتعاون والتعاقد والتلاحم المجتمعي.
١٨. نشر قيم البذل والعطاء للمحتاجين لتخفيف معاناتهم.
١٩. سمو نفس المتطوع واستشعاره المسؤولية المجتمعية في خدمة مجتمعه وازدهاره.
٢٠. إشعار المتطوع بالرضى عن نفسه، وصقل شخصيته، وإسعاده، ومساعدته في تكوين شبكة من العلاقات الاجتماعية.
٢١. تقليل نفقات التشغيل في المنظمات والهيئات العاملة في ميدان الإنسانية.
٢٢. مساندة جهود الجهات الحكومية في خدمة أفراد المجتمعات.

### أثر العمل التطوعي

يكسب العمل التطوعي صاحبه الأجر والثواب في الدنيا والآخرة، ويحل المشكلات الاجتماعية في وقت الأزمات، ويسهم في نشر التآلف المحبة بين الناس، ويعالج النظرة العدائية أو التشاؤمية تجاه الآخرين والحياة. كما يسهم العمل التطوعي بتعزيز التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع، ويزيد في قدرة الإنسان على التفاعل والتواصل مع الآخرين، ويحد من النزوع إلى الفردية وينمي الحس الاجتماعي. وأكثر من ذلك، فإن العمل التطوعي يهذب الشخصية ويرفع عقلية الشح ويحولها إلى عقلية الوفرة والكسب. كما يخفف العمل التطوعي الأضرار والتداعيات الإنسانية الناتجة عن الكوارث والأزمات، ويدعم التنمية ويوفر

١. تعزيز التكافل الاجتماعي، ورفع مهارات المتطوع وأدائه في تخفيف معاناة الشعوب.
٢. مساعدة المتطوع على تطوير ذاته ومهاراته القيادية من خلال انغماسه في العمل التطوعي.
٣. مساعدته في إبقائه سعيدًا، وبناء ثقته بنفسه، وتعزيز الشعور بالمسؤولية.
٤. القضاء على العادات السلبية لدى الشخص وأي إحساس بالاكتئاب.
٥. — تقوية مهارات التشبيك بين المتطوعين.
٦. بناء العلاقات وتقوية الروابط بين الأصدقاء وتوسيع دائرة المعرفة.
٧. اكتساب مهارات وخبرات مهمة تعطي نتيجة إيجابية للمتطوع.
٨. التأكيد على أهمية إيجابية أفراد المجتمعات في خدمة بعضهم البعض في أثناء الأزمات والكوارث.
٩. خلق روح إنسانية تعاونية بين أفراد المجتمع الواحد والمجتمعات المختلفة.
١٠. تعزيز لمة التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمعات.
١١. إبراز الصورة الإنسانية الإيجابية للمجتمعات في دعم التكافل بين الناس وتأكيد اللمسات الإنسانية فيها لمساعدة الفئات الأكثر ضعفًا.
١٢. تحديد الفجوات الموجودة في نظام الخدمات في المجتمعات من أجل السعي إلى تأمينها.
١٣. المساعدة في الحفاظ على تطور المجتمع.
١٤. استغلال أوقات الفراغ في إنجاز أنشطة تطوعية مفيدة.
١٥. تخفيف المشاكل المؤثرة على الفرد والمجتمع.



الرعاية الشاملة لكل فرد من أفراد المجتمع، ويسهم في بناء علاقات اجتماعية وصداقات على أساس المحبة والتسامح والتكامل.

### أهمية العمل التطوعي

تنبع أهمية العمل التطوعي من كونه يركز على القيم الإنسانية للفرد، ويؤدي إلى اكتساب المهارات وتنمية القدرات من خلال صقل الفكر، ويعترف بمدى إيجابية المشاركة في تحديد مشكلات المجتمع وكيفية استثمار طاقات الشباب وتشجيعه على تحمل المسؤولية لمعالجتها، ويشجع على المشاركة في اتخاذ القرارات والإحساس بالآخرين والتحول من الأنانية إلى المشاركة الفاعلة.

كما أنه يعد عاملاً مكملاً للعمل الحكومي وداعماً له، لكونه يتصف بالمرونة والقدرة على سرعة الحركة، وهو غير مرتبط بزمان محدد بقدر ما هو مرتبط بقيمة الخدمة نفسها، مما يساعد على تحويل الطاقات الخاملة إلى طاقات منتجة، ويسهم العمل التطوعي في تهيئة المجتمع لمواجهة التحديات والتعامل معها؛ «إسهام المجتمع في بناء نفسه»، ويحفز العمل التطوعي التكافل الاجتماعي والإحساس بالآلام الآخرين من خلال تعبئة الطاقات البشرية والمادية وتوجيهها نحو العمل الاجتماعي النافع.

### التطوع الإنساني

يظل التطوع الإنساني من القيم المجتمعية النبيلة في تخفيف التداعيات الإنسانية لمضرري الكوارث والأزمات، ومن البديهيات أن أسمى أنواع الإنسانية تتمثل في «التطوع»، الذي يعني أن يكرس الإنسان جزءاً من وقته وجهده وماله لخدمة الآخر من دون

مقابل، ويعد هذا من أفضل الأعمال، قال تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيَهَا فَاسْتَبْقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعاً إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة البقرة: ١٤٨].

ويعد التطوع الإنساني ركيزة أساسية في حياة المسلم والمجتمع الذي يستلهم هذه المعاني الإنسانية من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ولا يختلف اثنان على أهمية العمل التطوعي في كونه بمنهج الاجتماعي والإنساني يمثل سلوكاً حضارياً ترقى به المجتمعات، ويمثل في الوقت ذاته رمزاً للتكاتف والتعاون والتعاقد والتضامن الإنساني، وقد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بكل معاني العمل الإنساني والخيري لصالح كل المجتمعات البشرية، كونه يعد ممارسة إنسانية إيجابية نافعة للشعوب قاطبة، لأنه ركناً أساسياً لبناء وترسيخ القيم الإنسانية والأخلاقية من خلال إسهامات المتطوع في بناء المجتمع. ويمثل التطوع الإنساني ضرورة لمساعدة المتضررين من الكوارث، وقد زادت أهميته في السنوات الأخيرة مع ارتفاع معدل الكوارث الطبيعية وزيادة الصراعات المسلحة، ما يؤكد أننا بحاجة فعلية إليه، ولا سيما بعد ما أصبح معياراً لتحضر المجتمعات، وقد زادت حاجة عالمنا إليه اليوم أكثر من أي وقت مضى، بسبب تفشي القيم المادية، والانعزالية، وروح الأنانية، وحب السيطرة والتملك، وازدراء الآخر، ما جعل مجتمعات هذا العصر أشد افتقاراً إلى العمل التطوعي من أجل تخفيف الأعباء المجتمعية، وتعزيز التنمية المستدامة والشاملة.

فالتطوع من أهم الركائز الأساسية التي تعتمد عليها هيئات وجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر في العالم، ويحظى بأهمية خاصة كونه يسهم في تعزيز تكامل المجتمعات ويتصدى للتحديات بشكل جماعي،

على سبل الحياة الصحية، ودعم جهود البحث والإنقاذ، ولم شمل العائلات في أعقاب الكارثة، وإدارة برامج الشباب، هذا بالإضافة إلى دعم تحسين صمود المجتمعات ووحدتها، والدفاع عن الأشخاص المستضعفين، كما أنهم يتحدون حول هدف واحد يتمثل في خدمة الإنسانية، حيث إنه غالباً ما ينضم أشخاص إلى الجمعيات الوطنية كمتطوعين مؤقتين في أعقاب وقوع الكارثة، ويستمتعون بالتطوع لدرجة أنهم يبقون فيها أحياناً لعقود عدة، ويعمل الاتحاد الدولي على تدريب متطوعيه من أجل إكسابهم المهارات التي تمكنهم من أداء عملهم على أكمل وجه (IFRC, 2022).

ولما يتمتع به العمل التطوعي من أهمية ودور فاعل في تخفيف التداعيات الإنسانية أنشئ «التحالف العالمي للعمل التطوعي» كمبادرة مهمة تقودها الجمعيات الوطنية بهدف تبادل الآراء حول اتجاهات التطوع الحالية ومستقبل العمل التطوعي في عالم متغير، وإجراء التحسين المستمر لإدارة وتنمية قدرات المتطوعين لتمكين شبكة الاتحاد الدولي من التكيف مع التحديات الناشئة (IFRC, 2022).

زاد اهتمام الدول العربية بالعمل التطوعي في السنوات الأخيرة، وأصدرت بعض النظم والإجراءات لزيادة عدد المتطوعين وإشراكهم في البرامج التنموية «٧»، وقد صدر قرار مجلس الوزراء السعودي بإنشاء المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي على أساس أن العمل التطوعي والمؤسسات غير الربحية تسهم في بناء المجتمع وتطوره، وباعتباره قطاعاً ثالثاً مكملاً للقطاعين الحكومي والخاص، وهو توظيف لطاقات الشباب في المجالات الاجتماعية والإنسانية وغيرها من المجالات، بما يعود عليهم بمزيد من الانخراط في فعاليات المجتمع،

وينمي روح المبادرة لدى الأشخاص ويعزز انتماءهم لمجتمعاتهم ومؤسساتهم ومحيطهم، كما يعد التطوع أحد المبادئ الأساسية السبعة للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، التي أعلنت عنها رسمياً في المؤتمر الدولي العشرين لها عام ١٩٦٥م، والتي تتمثل في: الإنسانية، وعدم التحيز، والحياد، والاستقلال، والوحدة، والعالمية، والتطوع.

إن فكرة برنامج الأمم المتحدة التطوعي مستوحاة من قناعته بأن العمل التطوعي يمكن أن يعزز التنمية، وبإمكان كل شخص أن يساهم بوقته وطاقته من أجل السلام والتنمية، كما أن الاتحاد الدولي للصليب الأحمر يولي اهتماماً بالغاً بالتطوع، وخصص قسمًا للمتطوعين الذين يعدون عماد الحركة الدولية منذ نشأتها عام ١٨٦٣م، إذ يؤدون حالياً الدور المركزي في كل أنشطتها ويساهمون بفاعلية في إنجاح عمل الجمعيات الوطنية، ويساعدون ملايين الأشخاص المستضعفين في أوقات الشدة.

وتتضمن الحركة حالياً نحو ١٠٠ مليون عضو ومتطوع في مختلف أنحاء العالم من بينهم أكثر من ١٥ مليون متطوع ناشط من مختلف شرائح المجتمع كالمدرسين، وأولياء الأمور، الطلاب، والمرضون، والمصرفيون، وعمال البناء، والفنانون وغيرهم، يخصص لكل منهم وقت للالتزام بالتطوع، وتقدم لهم الجمعيات الوطنية مجموعة متنوعة من الأدوار تناسب مهاراتهم، ويعملون جميعاً على مد يد العون للآخرين من دون الرغبة في تحقيق مكاسب شخصية، ولا يكتفون بتقديم الإغاثة للمتضررين من الكوارث والأزمات فقط؛ بل يشاركون في أنشطة متنوعة، مثل: إدارة خطوط هاتفية ساخنة لدعم المجتمعات المعزولة، وتوفير الراحة والرعاية للأشخاص المتنقلين، وقيادة حملات صحة المجتمعات لتعريف الناس

## الخاتمة

يظل العمل التطوعي معيارًا إنسانيًا لراقي المجتمع ووعي أفرادهِ وإنسانيته التي تظهر الحرص على رعاية المصالح العامة والخاصة، والشعور بمعاناة الآخرين وحاجاتهم ومشكلاتهم، ويكتسب العمل التطوعي أهمية خاصة في المجتمع الإسلامي، لكونه من أفضل الأعمال التي يؤديها المسلم بدافع فعل الخير والرغبة في الحصول على الثواب. ويحتاج العمل التطوعي إلى تطوير مستمر من أجل تحقيق نتائج إيجابية لخدمة الإنسان وتخفيف معاناته. ويمكن تطوير العمل التطوعي من خلال تطبيق التوصيات التالية:

- سن الأنظمة ووضع الآليات والإجراءات التي تضمن دعم العمل التطوعي وتقنيته وتطويره، وتمكين الاستفادة المثلى من المتطوعين، وتحديد واجباتهم وحقوقهم وإكسابهم المهارات والخبرات المطلوبة لأداء عملهم على أكمل وجه وبكفاءة عالية.
- تعزيز ضبط القيمة المضافة من العمل التطوعي ومدى مساهمتها في التنمية الوطنية، وذلك من خلال إرساء إطار عمل واضح وآليات مناسبة لتحفيز التطوع وتنظيمه.
- وضع آليات لأطر هذا العمل من الناحية القانونية والتنظيمية بناءً على الموروث الديني والثقافي، بالإضافة إلى الاستفادة من تجارب بعض الدول في هذا المجال.
- التأكيد على أن التطوع أصبح معيارًا لتحضر المجتمعات، وأنه القطاع الثالث بعد القطاعين الحكومي والخاص.

ويزيد من انتمائهم الوطني والمجتمعي، ويسهم في بناء قدراتهم وكفاءاتهم، ويصرف طاقاتهم بما يعود عليهم وعلى المجتمع بالفائدة، ما أدى إلى زيادة اهتمام فئات المجتمع بالتطوع (التويجري، ٢٠١٩).

## نشر ثقافة التطوع

ثقافة التطوع هي «منظومة القيم والأخلاقيات والسلوك والمعايير والممارسات التي تحض على الخير وتدفع إليه حتى يصل نفعه وفائدته للغير، إما بجلب مصلحة أو بدرء مفسدة تطوعاً ومن غير إلزام أو إكراه»، وهذه الثقافة هي إحدى مكونات ثقافة المجتمع، حيث النزوع إلى العمل التطوعي من أجل خدمة المجتمع وتحقيق أهداف معينة تشكل الدافع الأساسي للانخراط في منظمات المجتمع، ويتطلب نشر هذه الثقافة الرعاية والدعم والتحفيز ومشاركة المؤسسات التعليمية وإنشاء معاهد لتنظيم خطط وآليات التطوع، إضافة لتنظيم مهرجانات محفزة للتطوع في الجامعات والمؤسسات التعليمية وشركات القطاع الخاص، ونشير هنا إلى أن أي مبادرة لنشر هذه الثقافة تؤدي إلى زيادة الاهتمام بالتطوع كونه جزء لا يتجزأ من العملية التنموية للمجتمع، وذلك لأهميته في التغلب على ما يواجهه أي مجتمع من عقبات ومشكلات وتحديات، وكان من الطبيعي أن تهتم به دول العالم أجمع، وتنظر إليه كمجال حيوي للأنشطة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وإحدى أدوات تفاعل أفراد المجتمع مع الدولة في جو من التنسيق المتبادل الذي يضمن ازدهار والاستقرار والتكامل والاستفادة من كل طاقات المجتمع، بما ينعكس على نمو المجتمع وتقدمه وقدرته على الاستجابة إلى ما قد يتعرض له من أزمات وكوارث.

- التأكيد على أنه مكوّن رئيس للتنمية، وإدراجه في الخطط التنموية.
- تنمية روح المبادرة للعمل التطوعي وتعزيز الاعتراف العالمي بأهميته في خدمة العمل الإنساني.
- تقدير المتطوعين على ما يبذلونه من جهد في الأعمال الإنسانية، وتحفيزهم على الاستمرار في عملهم، واستقطاب المزيد من المتطوعين إلى ميدان الإنسانية.
- تعزيز مساهمات المتطوعين في التنمية على المستويات المحلية والوطنية والدولية.
- تطوير العمل التطوعي ودعمه وتعزيزه في الهيئات والجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر.
- نشر الوعي والتثقيف بأهمية العمل التطوعي كضرورة تنموية لتعزيز طاقات الشباب في خدمة مجتمعاتهم من خلال التطوع.
- توفير البيئة الداعمة والمناسبة للتطوع بما يساهم في استقطاب المزيد من المتطوعين.
- إدخال مادة التطوع ضمن مناهج التعليم العام بمختلف مراحله من أجل تشجيع الطلاب على العمل التطوعي.
- ترسيخ حب التطوع عند الأطفال.
- التأكيد على أهمية نشر قيم التعاون والاحترام المتبادل والتعامل الإنساني في نفوس الشباب.
- إتاحة الفرصة لمنظمات العمل التطوعي للعمل مع الوكالات الحكومية والمنظمات غير الهادفة للربح بهدف تطوير أداء العمل التطوعي.
- إنشاء المزيد من الهياكل المعززة للحركة التنظيمية للعمل التطوعي، وإنشاء المزيد من منصات التطوع بهدف تنظيم العمل المجتمعي الإنساني.
- حث الشباب على الإسهام في الأعمال التطوعية.
- استخدام التقنية الحديثة في تنسيق العمل التطوعي بين مختلف المنظمات والجهات المعنية.
- تنظيم دورات تدريبية للعاملين في المجال التطوعي من أجل إكسابهم المهارات والخبرات اللازمة لأداء عملهم على أكمل وجه.
- إنشاء إدارات في المؤسسات تحدد أخلاقيات العمل التطوعي.
- دعم جهود الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات والبحوث العلمية حول العمل الاجتماعي التطوعي.
- حث المحسنين والجهات الخيرية على تقديم الدعم للعمل التطوعي لضمان استمراريته وديمومته للمضي قدماً في تقديم الأعمال الإنسانية المتميزة.
- عقد مؤتمرات دولية من أجل عرض التجارب الناجحة في مجال التطوع.
- دعم مشاركة المرأة في العمل التطوعي.
- إيجاد إستراتيجيات جديدة لدعم العمل التطوعي وتطويره.



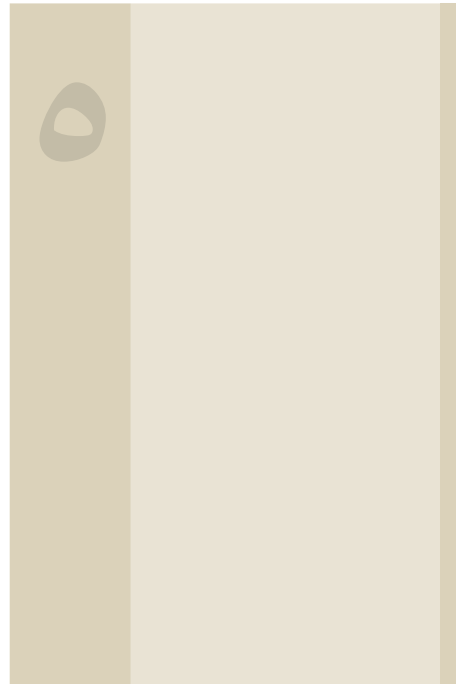
## المصادر والمراجع

- التويجري، صالح بن حمد (٢٠١٣)، التطوع: ثقافته وتنظيمه، الطبعة الأولى.
- التويجري، صالح بن حمد (٢٠١٩)، العمل التطوعي: مفهومه وثقافته، مقال منشور، مجلة معكم، المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر (آركو).
- التويجري، صالح بن حمد (٢٠٢٠)، العمل التطوعي: آفاق وتطلعات، الطبعة الأولى، ص ٢٣-٢٤.
- التويجري، صالح بن حمد (٢٠٢٠)، كلمة أُلقيت في منتدى الرياض الدولي الإنساني الثاني.
- الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC)، تقرير متطوعونا.
- الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC)، تقرير التحالف العالمي للعمل التطوعي.
- حسين، إبراهيم (٢٠١٠)، العمل التطوعي في منظور عالمي، المؤتمر الثاني للتطوع، الشارقة.
- الزهراني، علي إبراهيم (٢٠٠٦)، مجالات العمل التطوعي في الميدان التربوي، مؤسسة الشيخ عبدالعزيز بن باز الخيرية، سلسلة مركز البحوث والدراسات ٣، المدينة المنورة.
- السيد، صالح بن عبداللطيف (١٩٩٩)، المرشد في إدارة العمل الخيري.
- الشعبي، علي بن عيسى (٢٠١٩)، مقال منشور، موقع آراء سعودية الإلكتروني، تا ٢٥ نوفمبر.
- الشهري، حنان (٢٠٢٢)، مقال منشور، موقع مفهرس، تا ٤ أبريل.
- صعب، سلوى (بلا ت)، العمل التطوعي ميادينه وآثاره، مقال منشور، موقع صيد الفوائد، اطلع عليه من خلال الرابط بتاريخ ٢ مايو ٢٠٢٣ م: <http://saaaid.org/Anshatah/dole/32.htm>
- عراي، بلال (بلا ت)، دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع، جامعة دمشق.
- العلي، سليمان (بلا ت)، حقوق الموظفين في العمل الخيري، من كتاب تنمية الموارد البشرية والمالية في المنظمات الخيرية.

# حماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة

## حالة المجتمع المدني الجزائري

د. حياة مامن - الجزائر  
جامعة عباس لغرور، خنشلة



## الخلاصة

يهدف هذا البحث إلى إبراز ضرورة مساهمة المجتمع المدني الجزائري في مجال حماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة، فلمؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني دور محوري في عملية التنمية بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة، وهذا لأنها الهيئات والجهات المتعاملة مباشرة مع الواقع المعاش والمتفاعلة في نشاطاتها مع المؤسسات والفاعلين والمسؤولين على حماية البيئة، مما يوضح الأهمية البالغة لهذه المؤسسات في بلورة التنمية المستدامة التي لا يمكن أن تتحقق في بيئة غير سليمة. وتوصلنا من خلال هذا البحث إلى أنه رغم كل المجهودات التي تبذلها الدولة الجزائرية من خلال جميع أجهزتها وعلى مختلف المستويات، إلا أن البيئة مازالت تعاني أشكالا ومستويات كثيرة ومتنوعة من التهديدات والتحديات وعلى درجات متعددة من الخطورة، لذا صارت هناك حاجة ملحة إلى وجود مجتمع مدني جزائري فاعل، قائم بمؤسساته في مجال حماية البيئة، وهذا لن يتحقق إلا من خلال الاهتمام بجميع مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر وفتح المجال أمامها للمشاركة والمساهمة بفاعلية في حماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة.

**الكلمات المفتاحية:** المجتمع المدني، حماية البيئة، الجزائر، التنمية المستدامة.



# حماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة

## حالة المجتمع المدني الجزائري

د. حياة مامن | الجزائر

### المقدمة

سجلت قضايا حماية البيئة، كونها الإطار الأساسي والمشارك لحياة الأجيال الإنسانية المتعاقبة، بروزها المتصاعد خلال العقود الأخيرة كأحد الموضوعات التي أثارت انشغال المجتمعات الإنسانية المعاصرة، وذلك بفعل ما شهدته نظمها وعناصرها الحيوية من تدهور غير مسبوق عبر مناطق عدة من العالم، إذ تؤكد أغلب الدراسات والتوقعات البيئية خلال السنوات الأخيرة (6 Global Environment Outlook) مدى خطورة هذا الوضع البيئي الراهن وما ينطوي عليه من تهديد فعلي لإمكانية استدامة النظم والموارد الحيوية التي لم تعد قادرة على استيعاب التأثيرات المادية التي خلفتها الأنشطة الإنسانية، إلا أنه في نهاية القرن العشرين برزت مطالب منادية بضرورة الاهتمام بقضايا البيئة وإعطائها بعدها الحيوي ضمن مختلف جوانب الحياة الإنسانية والمتمثلة في تنظيمات المجتمع المدني التي قادت العديد من الأنشطة الميدانية في سبيل زيادة الوعي الإنساني بخطورة هذا الوضع البيئي وتأثيراته المدمرة، وبرز وفقا لذلك امتياز لهذه التنظيمات المدنية وقوة تأثيرها كفاعل أساسي في إثارة قضايا البيئة ولا سيما في خضم التطورات والتحوليات التي عرفها مفهوم المجتمع المدني بوجه عام سواء من حيث مضامينه وأدواره العملية أو من حيث تأثيراته الميدانية.

إن سياسات الحكومات الدولية التي تدعو إلى أهمية الدفاع عن البيئة، دفعت بالدول المتطورة إلى الاهتمام بمجال البيئة، والتي صنفتها من أهم مصادر الثروة والتنمية المستدامة، في حين أن الدول العربية عامة، والدولة الجزائرية على وجه الخصوص مازالت تتخبط في مشكل تعميم ونشر ثقافة حماية البيئة بمختلف الوسائل وكيفية إشراك جميع مؤسسات المجتمع المدني في ذلك، حيث تقع على عاتق هذه المؤسسات مسؤولية حماية البيئة، لما لها من قدرة فائقة على التأثير في الاتجاهات والسلوكيات، وهذا من أجل تلبية احتياجات الأجيال الحالية واللاحقة في إطار تحقيق التنمية المستدامة. وعليه تتمحور إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي: هل استطاع المجتمع المدني الجزائري أن يكون شريكاً فاعلاً في مجال حماية البيئة والمحافظة عليها لتحقيق التنمية المستدامة؟

## منهجية البحث

وتبرز خصوصية هذا البحث من خلال طبيعة الأدوات المنهجية المتبعة في دراسته وتحليله، والتي اقتضت طبيعة الموضوع تنوعها وتعددتها وفقا للمضامين والأفكار المراد تفصيلها وبيان مدلولاتها، وإذا كان الإطار العام للدراسة قد غلب عليه الطابع الوصفي التحليلي كمنهج مناسب للتعرض بالوصف والتحليل لمختلف جوانبه وجزئياته، فإن المنهج التاريخي كان مهماً وأساسياً في بعض جوانب البحث، وبالأخص تلك المتعلقة برصد وتتبع التطور التاريخي لبعض المفاهيم كمفهوم المجتمع المدني، والتي يتطلب فهم تطبيقاتها ومضامينها الحالية البحث التاريخي في مختلف العوامل والأحوال التي واكبت تطورها، كما أن طبيعة البحث من حيث مجاله الزمني والمكاني والموضوعي أوجبت اعتماد المنهج النقدي المقارن كوسيلة منهجية أساسية، باعتبار المقارنة جوهر المنهج العلمي؛ فمقارنة تجارب المجتمع المدني الجزائري مع تجارب الأمم الأخرى يعمق رؤية الباحثة لمؤسسات المجتمع المدني الجزائري ويتيح لهما تفحص سياسات المجتمعات الأخرى ورؤية مدى أوسع للبدائل، ويلقي الضوء على فضائل المجتمع وعيوبه، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة بحيث يساعد في التركيز على دراسة حالة الجزائر، خصوصاً وأن المجتمع المدني الجزائري يضطلع بأدوار مختلفة كالمساهمة في التنمية السياسية و التحول الديمقراطي وغيرها، وبالتالي استخدام هذا المنهج يساعد في دراسة حالة حماية البيئة في الجزائر ضمن الآليات والأدوار المختلفة التي يضطلع بها المجتمع المدني.

## مفاهيم أساسية

### مفهوم التنمية المستدامة

إن ربط المصطلحين التنمية والاستدامة أدى إلى الظهور الرسمي للتنمية المستدامة، وفيما يلي أهم التعريفات التي تناولت التنمية المستدامة:

- تعريف تقرير لجنة برونتلاند ١٩٨٧م Brundtland «التنمية المستدامة هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم» (غنيم وأبو زنت، ٢٠٠٧، ص ٢٥).

### • تعريف البنك الدولي

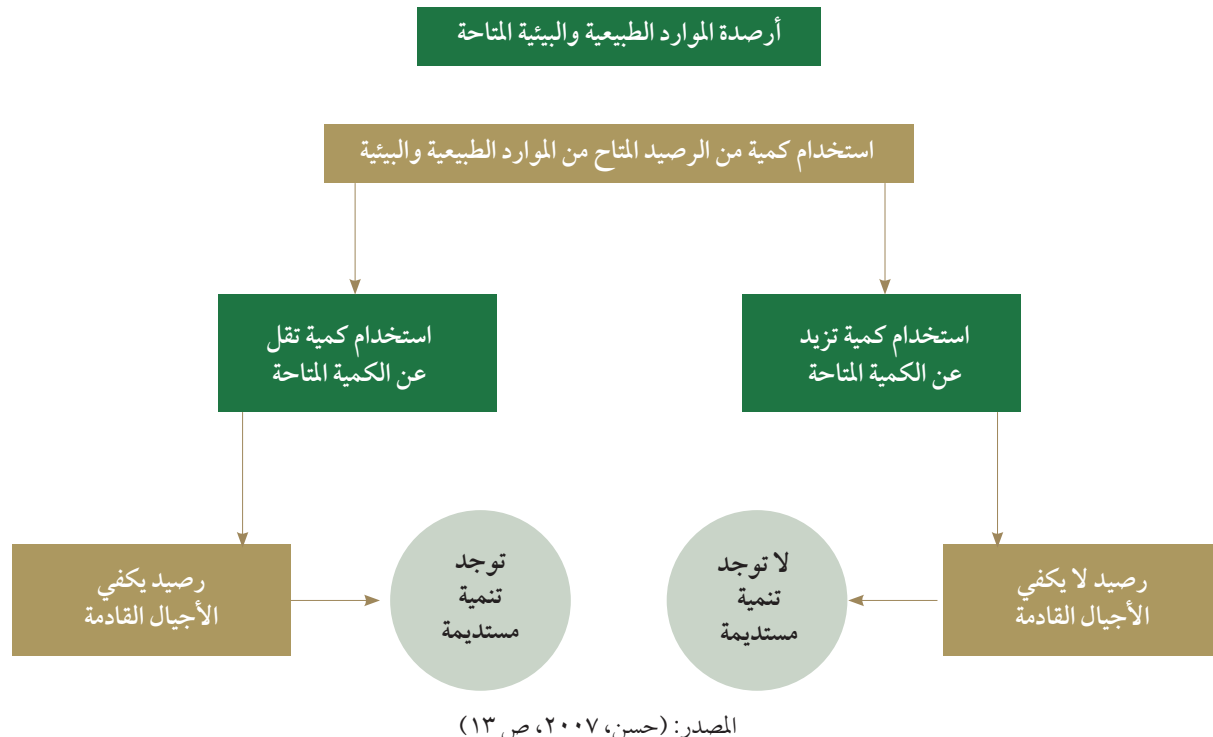
«التنمية المستدامة هي التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن» (عمادي، ٢٠٠٨، ص ٥٥).

### • تعريف وبستر WEBSTER

«التنمية المستدامة هي التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً، أي ضرورة ترشيد استخدامها» Beat Bürgenmeier, (P 38), 2004.

وعليه يمكن القول إن التنمية المستدامة هي توظيف التنمية الاقتصادية لخدمة الأجيال الحالية والقادمة، لتحقيق لهم كل المتطلبات الاجتماعية وطموحات الحياة المتعددة والمتغيرة، مع المحافظة على خصوصياتهم الثقافية وتطويرها، بالإضافة إلى حماية البيئة من خلال الحفاظ على توازنها وعقلنة استخدام مواردها. والشكل (١) يوضح العناصر الرئيسية التي تتكون منها التنمية المستدامة.

الشكل (١): العناصر الرئيسية للتنمية المستدامة



## أهداف التنمية المستدامة

إن للتنمية المستدامة أهدافاً شاملة تنطرق إليها في الجدول (١).

الجدول (١): الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة

الأهداف الاقتصادية	الأهداف الاجتماعية	الأهداف الإيكولوجية	الأهداف التكنولوجية
<ul style="list-style-type: none"> <li>- النمو</li> <li>- المساواة</li> <li>- الكفاءة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- التمكين</li> <li>- المشاركة</li> <li>- الحراك الاجتماعي</li> <li>- التماسك الاجتماعي</li> <li>- الهوية الثقافية</li> <li>- التطوير المؤسسي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- وحدة النظام الإيكولوجي</li> <li>- قدرة تحمل النظام البيئي</li> <li>- التنوع البيولوجي</li> <li>- القضايا العمالية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تقليل استخدام التكنولوجيات المضرة بالبيئة</li> <li>- نشر وتطوير التكنولوجيات النظيفة الصديقة للبيئة</li> </ul>

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (راشي، ٢٠١١، ص ٢٠)

## أبعاد التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على التداخل بين ثلاثة أبعاد أساسية: اقتصادية، واجتماعية، وبيئية كما هو موضح في الجدول (٢).

الجدول (٢): الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

الأبعاد الاقتصادية	الأبعاد الاجتماعية	الأبعاد البيئية
النمو الاقتصادي المستديم	المساواة في التوزيع	النظم الإيكولوجية
كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التنوع الثقافي	الإنتاجية البيولوجية
	استدامة المؤسسات	القدرة على التكيف

المصدر: (بن عباس، ٢٠١٥، ص ١٠٣)

## مفهوم البيئة

- البيئة لفظ شاع استخدامها في السنوات الأخيرة، وقد أفرط الكثيرون في استعمالها، وعلى الرغم من ذلك فإن المفهوم الدقيق لها ما يزال غامضاً. ويمكن أن نورد أهم التعاريف للبيئة كالتالي:
- البيئة: هي ما يحيط بالإنسان من عناصر حيوية وتشمل: المياه، والأرض، والهواء وعناصر البيئة الحيوانية Fauna وعناصر البيئة النباتية Flora (حسن، ٢٠٠٧، ص ٠٥).
- التعريف الإيكولوجي للبيئة: «مجموع كل المؤثرات والظروف الخارجية المباشرة وغير المباشرة المؤثرة على حياة ونمو الكائنات الحية» (دعاس، ٢٠١١، ص ٠٦).
- تعريف الأمم المتحدة: «ذلك النظام الفيزيائي والبيولوجي الذي يحيا فيه الإنسان والكائنات الأخرى وهي كل متكامل وإن كانت معقدة تشتمل على عناصر متداخلة ومتراصة»
- تعريف المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس «الأيزو»: «الأوساط المحيطة بالمنظمة والتي تشمل الهواء، الماء، التربة، الموارد الطبيعية، النبات، الحيوان، الإنسان وتداخلات جميع هذه العناصر وتمتد إلى الأوساط المحيطة من ضمن المنظمة إلى النظام العالمي» (برني، ٢٠١٥، ص ١١٩).
- التعريف الحديث للبيئة: «الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان بما يضم من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها» (الصيرفي، ٢٠٠٩، ص ١٠).
- وقد ورد التعريف الدولي للبيئة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي انعقد في ستوكهولم عام ١٩٧٢ بأنه: «رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته» (مرزوق وبن نافلة، ٢٠١١، ص ٠٤).

• ويرى قنديل (٢٠٠٨، ص ٦٤) أن المجتمع المدني هو «مجموعة التنظيمات المستقلة ذاتيا التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وهي غير ربحية تسعى إلى تحقيق مصالح أو منافع مشتركة للمجتمع ككل أو بعض فئاته المهمة أو تحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والإدارة السامية للاختلافات والتسامح وقبول الآخر».

• أما عبادي (٢٠١١، ص ١٠) فيرى المجتمع المدني على أنه «المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادين مختلفة وباستقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية».

ومنه يمكن القول إن المجتمع المدني هو عبارة عن تلك التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ينضم إليها الأفراد بصفة طوعية وتعمل بصورة مستقلة عن الدولة بهدف تحقيق مصالح الفئات المهمة ونشر الوعي والاهتمام بمختلف القضايا المطروحة والمساهمة في تقديم الحلول لتحقيق التنمية.

### مكونات المجتمع المدني

إن الإطار الهيكلي الأساسي في تكوين وبناء قطاع المجتمع المدني يضم مجموعة من المكونات يمكن إيضاحها من خلال الشكل الآتي:

• أما المعنى الاصطلاحي للبيئة فيشير إلى أنها: «ذلك الإطار الذي يحيا فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته ويمارس فيه علاقاته مع بني البشر» (زعباط ومرغيت، ٢٠١٥، ص ٠٤).

• وعليه يمكن القول إن البيئة هي الوسط الحيوي وغير الحيوي المؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على المحيط الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته ويمارس فيه مختلف علاقاته مع بني البشر وأنشطته الأخرى مع باقي الكائنات الحية من نبات وحيوان والكائنات غير الحية من موارد وثروات في إطار التعايش والتفاعل المستمر.

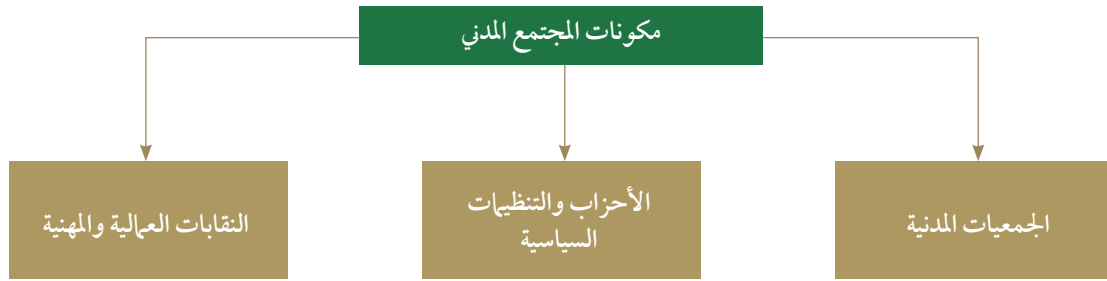
### مفهوم المجتمع المدني

طُرِح مفهوم المجتمع المدني على المستوى الدولي تحت عنوان: «برنامج الأمم المتحدة التطوعي» في عام ١٩٦٧م. وفيما يلي أهم التعريفات التي تناولت هذا الموضوع:

• عرّفه المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية (٢٠١٧) على أنه «الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفقتها عناصر فاعلة في معظم المجالات التربوية والاقتصادية والعائلية والصحية والثقافية والخيرية وغيرها».

• وعرّفه مركز التميز للمنظمات غير الحكومية (٢٠١٧) على أنه «جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات وفي استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن تأثير رأسمالية الشركات الخاصة».

الشكل (٢): مكونات المجتمع المدني الجزائري



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (بركات، ٢٠١٤، ص ٥١)

## المجتمع المدني من منظور البيئة والتنمية المستدامة

يعد موضوع المحافظة على البيئة أحد أهم المواضيع العالمية حاليًا والذي لا بد من تحقيقه، حيث ترشحت مؤسسات المجتمع المدني كقادرة فاعلة لمختلف التغيرات ذات الطابع البيئي، بقصد إعداد جيل واع ببيئته الطبيعية ويساهم في الحفاظ عليها واستدامتها من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

### اهتمام المجتمع المدني في حماية البيئة

بالرجوع إلى التطورات التي شهدتها موقف المجتمعات المعاصرة من قضايا البيئة عموماً يتجلى لنا ذلك الدور الكبير الذي برزت به تنظيمات المجتمع المدني في إثارة المواضيع البيئية، إذ سجلت سبعينيات القرن العشرين وأمام حالة التفاهل غير المسبوق لمظاهر التدهور البيئي عبر مختلف مناطق العالم حراكاً اجتماعياً كبيراً اتجهت قضايا المحيط البيئي، كما أسهمت صور التحرك العملي الذي قادته التنظيمات المدنية باستمرار خلال تلك المرحلة إلى التأثير الكبير في مدى إدراك الرأي العام بخطورة هذه الأوضاع البيئية، المعاصرة وتداعياتها المباشرة على ظروف حياة الأجيال الإنسانية الحاضرة والمستقبلية.

ومن أبرز صور التحرك الجماهيري آنذاك تلك الحملات الميدانية التي قادتها العديد من هذه التنظيمات

ضد السياسات الحكومية في مجال امتلاك واستخدام الطاقة النووية، ففي الولايات المتحدة الأميركية نظم مؤسسي منظمة السلام الأخضر سنة ١٩٧١م حملات معارضة ميدانية للتجارب النووية التي أجريت بمقاطعة آلاسكا، وقد أسهم هذا التحرك الميداني وما صاحبه من تغطية واهتمام إعلامي كبير في الرفع من مستوى الوعي الإنساني بخطورة هذه التجارب وتأثيراتها على المحيط البيئي وانتقال حركة المقاطعة لمناطق أخرى في العالم كفرنسا والعديد من الدول الأوروبية التي تعتمد الاستخدام النووي في سياستها الطاقوية، ثم ارتكز نشاط التنظيمات المدنية بعد ذلك ارتكازاً كبيراً على مجال التوعية كأحد الوسائل العملية الكفيلة برفع مستوى الاهتمام الإنساني بقضايا البيئة ولا سيما مع الامتداد الكبير الذي عرفته هذه التنظيمات من حيث آليات ومجال تدخلها الميداني وبروزها المتصاعد كفاعل أساسي في تنفيذ وإعمال مختلف السياسات والتدابير الموجهة لحماية البيئة، حيث شكل موضوع التحسيس الركيزة الأساسية والمشاركة في برامج واستراتيجيات مختلف تنظيمات المجتمع المدني المهتمة بالمجال البيئي وعلى اختلاف مجال امتدادها سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي (تمام ومناصيرية، ٢٠١٧، ص ٦٦-٦٧).

## دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة

هناك إجماع واتفاق بين جميع المهتمين بقضايا التطور والتنمية على أن التنمية المستدامة الحقيقية هي التي تكون بالاعتماد المتبادل بين المجهودات الحكومية والأهلية وعلى أن يقدم كل طرف ما لديه ويسهم بها في وسعه لمواجهة وحل مشكلات المجتمع. وهنا تبرز أهمية مؤسسات المجتمع المدني كفاعل أساسي في التطور الاجتماعي والاقتصادي لتدعيم وتحقيق التنمية المستدامة.

ويتضح دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الآتي:

- دور الأسرة: تنشئة أجيال تعي جيدا ماهية البيئة ومخاطرها على المجتمع، حال الاهتمام بالنظافة والاستخدام الرشيد لكل شيء للحد من تأثير الاستغلال السيئ للبيئة؛
- دور المؤسسات التعليمية: دورها مكمل لدور الأسرة في الارتقاء بسلوك الطفل؛ حيث توجد إدارات للبيئة بالمدارس تساهم في رفع الوعي البيئي ويجب أن تتضمن المناهج الدراسية مقررًا مستقلًا عن البيئة وضرورة تنفيذ أنشطة تخدمها؛

- دور النقابات العمالية: من خلال تعريف العمال بأضرار الاستخدام السيئ لبعض التكنولوجيات الملوثة للبيئة والتي قد تسبب بالأمراض، حيث تطالب النقابات بضرورة الحصول على تكنولوجيات نظيفة وتوفير مناخ جيد للعمل؛
- دور العلماء: من خلال عقد ندوات سواء في المحافل الدولية العامة أو الخاصة أو في

وسائل الإعلام يوضح فيها العلماء كيفية المحافظة على البيئة؛

- دور النوادي الاجتماعية والرياضية: من خلال استغلال وجود صفوف المجتمع للتوعية المستدامة بمخاطر التلوث وخاصة لصغار السن من أبناء وأحفاد الأعضاء أو من طريق عقد ندوات يدعى لها المتخصصون؛
- دور الإعلام في تحقيق التنمية المستدامة: إن إجراء التقييم البيئي المستمر للمشاريع التنموية ونشر الوعي البيئي والتربية والتدريب والتثقيف يتطلب وجود ارتباط وثيق بين التنمية المستدامة والإعلام؛
- دور المؤسسات الدينية: تلعب المؤسسات الدينية من المساجد وغيرها دورًا كبيرًا في توعية الناس من خلال الدروس، الخطب الأسبوعية والندوات لإبراز مساوئ التلوث البيئي على الطبيعة؛
- دور المجالس الشعبية المحلية: تؤدي دورها التنموي والحفاظ على البيئة ورقابة سلبيات الوحدات التنفيذية وفرض عقوبات على المخالفين وإعادة إصلاح ما أفسده البعض من خلال محور الإصحاح البيئي لتحقيق التنمية المستدامة (مرعي، ٢٠١٧).

## حماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

إن التنمية المستدامة الحقيقية هي التي تعتمد على جهود مؤسسات المجتمع المدني لحل جميع مشكلات المجتمع. وهنا تبرز أهمية وجود مؤسسات مجتمع مدني جزائري كفاعل أساسي في مجال حماية البيئة واستدامتها للأجيال المستقبلية في إطار تحقيق التنمية المستدامة.



## واقع المجتمع المدني في الجزائر

نظراً لإدراك الدولة الجزائرية الدور المهم لمؤسسات المجتمع المدني فقد شجعتها بمختلف الطرائق وساهمت في تقديم العون لها ومن ضمنها الإعفاءات الجمركية والضريبية وتذليل الصعاب وتقديم التسهيلات والتخفيف من الإجراءات الروتينية الخاصة بإنشاء تلك المؤسسات ومنحها مساحة كافية للعمل والتحرك كشريك فاعل وهام.

### تجربة المجتمع المدني الجزائري: الإمكانيات الموضوعية والطموحات التاريخية

إن تقويم تجربة المجتمع المدني الجزائري في سياق إمكانيات البلاد الموضوعية وطموحاتها التاريخية، يجعل الصورة أكثر إشراقاً بكثير من تلك التي بدت عليها من قبل، وقد شهدت ارتفاعاً مطرداً في عدد الجمعيات والرابطات سواء النشطة منها في الحقل المهني مثل النقابات والاتحادات المهنية، أو العاملة في حقل العمل الخيري والبيئة، أو المهتمة بترقية حقوق اجتماعية معينة مثل حقوق النساء والشباب. كان ذلك نتيجة الانفتاح الديمقراطي الذي شكل قطيعة مع التشريعات السابقة فيما يخص الحريات العامة خاصة التجمع والتعبير، حيث أحرزت الجزائر تقدماً من خلال ترسيخ قوانين أكثر مرونة للتعبير عن تعددية الآراء، ويتعلق الأمر هنا بقانون ٩٠/٣١ لعام ١٩٩٠م المتعلق بالجمعيات الذي كان له أثر إيجابي على الجمعيات في الجزائر، حيث استثمرت الجمعيات خلال هذه المرحلة القصيرة مجالات جديدة كالبيئة الطبيعية والتنمية المستدامة وقضايا الهوية، وحقوق الإنسان.

إلا أن ذلك لم يدم طويلاً، إذ أدى إعلان حالة الطوارئ في الجزائر إلى تقييد التجمع والتنظيم والتظاهر، وقد

طالت التجاوزات مؤسسات المجتمع المدني التي تحمي حقوق الإنسان وتدافع عنها، مما سجل تراجعاً في عدد الجمعيات خلال السنوات الأخيرة من التسعينيات. عادت الحركة الديناميكية للمجتمع المدني بعد رفع حالة الطوارئ، وصدر القانون ١٢/٦ في عام ٢٠١٢م المتعلق بالجمعيات، حيث أشارت الأرقام المسجلة إلى أن عدد الجمعيات التي تأسست سنة ٢٠١٢م بلغت ٥١٣٤ جمعية، تنشط في المجالات الاجتماعية والإنسانية والثقافية والعلمية والنسوية والرياضية منها ١٩٣٨ جمعية محلية تنشط في مجال البيئة، وأن عدد الجمعيات المسجلة على المستوى الوطني حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م وصل إلى ١٤٤،٩٦ جمعية من بينها ٦١ جمعية وطنية تنشط في مجال البيئة وإطار الحياة (حواس، ٢٠١٥، ص ٤٦-٤٧).

وعلى الرغم من أن دستور ١٩٨٩م، الذي صاحب مرحلة الانفتاح الديمقراطي والتعددية السياسية في الجزائر، أقر حرية التعبير، والحق في إنشاء الأحزاب السياسية والجمعيات في مختلف الميادين السياسية والثقافية والاجتماعية... بيد أن واقع الممارسة الميدانية يقر أن هذه المنظمات، على الرغم من، كثرتها فإن فاعليتها وقدرتها على التأثير ظلت محدودة، ذلك أن أغلب منظمات المجتمع المدني في الجزائر تعاني عدم الاستمرارية في نشاطها الذي يتميز بالطابع الموسمي لأن أغلبه يعيش في حالة سبات لا تظهر إلا في المواعيد الانتخابية أو في المناسبات الدينية والاجتماعية (شهر رمضان، الأعياد، الدخول المدرسي...)، الأمر الذي يجعلها تفقد مصداقيتها لدى عامة المواطنين.

ويُضاف إلى ما سبق، أن منظمات المجتمع المدني في الجزائر أضحت عاجزة عن إعادة إنتاج ذاتها مادياً

وحسب الدراسة نفسها فإن نقاط الضعف هذه لا تقابلها كثير من نقاط القوة وقد اكتفت الدراسة بالتذكير أن من بين نقاط قوة المجتمع المدني في الجزائر:

١. الدور البارز الذي يحتله الشباب والمرأة داخل الجمعيات؛

٢. استمرارية قيم العمل التطوعي بين أعضاء الجمعيات والمتنسين إليها؛

٣. الدور الخاص الذي تحتله الفئات المؤهلة والنخب العلمية في قيادة جمعيات المجتمع المدني خاصة تلك المهمة منها بميدان البيئة والتنمية (حواس، ٢٠١٥، ص ٤٨).

وفي النصف الأول من سنة ٢٠٢٠م كشفت مديرية متابعة وترقية الحركة الجمعوية بوزارة الداخلية والجماعات المحلية عن شروع وزارة الداخلية والجماعات المحلية في عملية غرلة وانتقاء الجمعيات عبر الوطن، وصرحت أنه يوجد ١٦٠٠ جمعية وطنية ما بين الولايات، ولكن معظمها لا يوجد لها أثر في الميدان، كما يوجد على المستوى الولائي أكثر من ٣٣ ألف جمعية، وعلى المستوى البلدي أكثر من ٥٩ ألف جمعية، ولكن معظم هذه الجمعيات غير فعالة (https://www.akhbarelyoum.dz/ar/, 2023).

وحسب إحصائيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية لسنة ٢٠٢٠م فقد بلغ العدد الإجمالي للجمعيات بكل أنواعها نحو ١٠٨٩٤٠ جمعية (مرزوق وسمري، ٢٠٢٢، ص ٦٢٠).

وفي سنة ٢٠٢٢م شرع المرصد الوطني للمجتمع المدني في عملية إحصاء شامل لكل الجمعيات الناشطة على المستوى الوطني لاسيما الجمعيات المتخصصة

واجتماعياً نتيجة اعتمادها المفرط على دعم الدولة، مما يجعلها رهينة الجهات الممولة التي تتحكم في مشاريعها، نشاطاتها وتوجهاتها، الأمر الذي يحد من استقلاليتها وفعاليتها.

كما تجدر الإشارة إلى أن عدد الجمعيات المسجلة لا يعكس الممارسة الفعلية على أرض الواقع، وتعود الأسباب إلى الصعوبات ونقاط الضعف التي تعانيها الجمعيات الجزائرية والتي اختصرتها إحدى الدراسات المغاربية المقارنة على النحو الآتي:

١. العلاقات بين الجهات الرسمية والجمعيات ليست شفافة بالقدر الكافي؛

٢. المؤسسات الرسمية لا تعترف فعلياً بالجمعيات كمحور وكشريك؛

٣. الثقة المطلوبة بين الجمعيات وبين المؤسسات الرسمية غير مكتملة؛

٤. علاقات العمل والشراكة بين المؤسسات الرسمية والجمعيات ليست منظمة؛

٥. استفادة الجمعيات من المساعدات المالية الرسمية ليست شفافة بالقدر الكافي؛

٦. عدم وجود إجراءات واضحة بهدف حصول الجمعيات على مقرات دائمة أو مقرات لإقامة المشاريع؛

٧. تقييد حرية الجمعيات في الحصول على الهبات والمساعدات من الخارج حيث إن ٣٣٪ من الجمعيات الجزائرية النشطة في ميدان البيئة تشكو من انعدام مصادر التمويل في حين أن ٥٠٪ منها لا تملك مقرات عمل دائمة لترتفع النسبة إلى ٧٤٪ التي لا تملك وسائل العمل بالإعلام الآلي (حمياز، ٢٠٢١، ص ١٧٦).

في المجالات الاقتصادية، حيث ستكون نتائج عملية الإحصاء جاهزة خلال السنة الجارية، وهذه العملية ستسمح، عبر نظام معلوماتي، بتحديد نوع الجمعيات ونطاقها (بلدية، ولائية، وطنية) وطبيعتها ونشاطها، بغرض تأسيس قاعدة بيانات ونظرة حول مكونات الساحة الجمعوية في الجزائر، وحسب أرقام تقريبية، تضم الساحة الجمعوية في الجزائر نحو ١٢٠ ألف جمعية ومنظمة منها ١٨٠٠ جمعية ومنظمة وطنية (https://www.aps.dz/ar/societe/, 2023).

كما أن هناك بعض أوجه القصور في آلية عمل مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر نذكر منها ما يلي:

- **التكوين والتسمية:** لو نظرنا إلى معظم مؤسسات المجتمع المدني لوجدنا كلمة «جمعية»، ولو تمعنا لوجدنا أن غالبيتها يحمل اسم «جمعية خيرية» وهذا دليل على أن معظم تلك الجمعيات كانت بدايتها من منطلق العمل الخيري أو الإحسان والتي يتبناها البعض إما من القطاع الخاص أو من مجموعة من الأشخاص يسعون لتقديم العون والمساعدة لشريحة معينة من الناس في إطار مناطقهم، وبذلك انحصرت تلك الجمعيات في مناطق دون أخرى، كما طرأ على تكوين تلك الجمعيات نوع من العشوائية من حيث النشأة وضعف الجانب التنموي وضعف قضايا التنمية الشاملة وانحصر عملها في الجانب الخدمي أو الدعائي الموسمي المعتمد على المساعدات والمعونات التي يقدمها المانحون؛

- **الخدمات:** اتسم نشاط تلك الجمعيات والمؤسسات بالطابع التقليدي لتقديم الأعمال الخيرية. وكان تقديم هذه الأعمال موسميا

وفي مناسبات معينة، إضافة إلى بقاء معظم المستفيدين والمستهدفين من تلك الخدمات كفئات غير منتجة وغير عاملة بانتظار الهبات والمساعدات التي ستقدمها لهم تلك الجمعيات. وبالتالي لم يرتبط نشاط تلك الجمعيات بالعمل الاجتماعي، والتنموي بمفهومه الشامل؛

- **مصادر الدعم المالي:** ارتباط إنشاء أو استمرار إنشاء تلك الجمعيات أو المؤسسات بتوفير الدعم المادي سواء من المؤسسات والهيئات الحكومية أو الأهلية أو فاعلي الخير، فإذا توقف هذا الدعم توقف نشاط تلك الجمعيات. وكذا ضالة الدعم المقدم من المؤسسات الحكومية المعنية أو الوكالات الداعمة والمنظمات والمؤسسات الأهلية يؤثر سلباً في مواصلة تلك الجمعيات لتقديم خدماتها. إضافة إلى عدم الاهتمام بجمع الاشتراكات من الأعضاء والمتنسين والأشخاص المستفيدين من عمل تلك الجمعيات والمنظمات والتي تعد مصدراً للتمويل الذاتي رغم ضآلته أو محدوديته، كما أن الدعم الحكومي لتلك المؤسسات أو المنظمات والجمعيات لا يرتبط بمعايير وشروط واضحة ولهذا لم يحدث توازن في تقديم الدعم المادي حيث تستأثر بعض المنظمات والجمعيات على الدعم المادي أو التمويل من الجهات الحكومية أو المنظمات الإقليمية أو الدولة الداعمة والمانحة والأخرى لا تحصل على أي دعم يذكر؛

- **البناء الهيكلي والقدرات:** البناء الهيكلي لمعظم مؤسسات المجتمع المدني لا يرتبط بالأهداف

• مشاركة المرأة: يتضح ضعف مساهمة المرأة في العمل التطوعي الذي يندرج ضمنه عمل المنظمات والجمعيات والمؤسسات الخيرية، ويرجع ذلك إلى تأثير منظومة القيم الاجتماعية التي تحد من المشاركة الفاعلة للمرأة وإن تغيرت بعض المفاهيم تجاه خروج المرأة لسوق العمل نظرًا للحاجة الاقتصادية بالأساس، والتي اضطر البعض للقبول بخوض المرأة في مجالات العمل وإن كانت بعض الشرائح الاجتماعية تفضل عمل المرأة في أعمال معينة كالتي تدريس والطب... وغيرها، ولكن نظير دخل مادي يوفر أحوال معيشية أفضل للأسرة، أما العمل التطوعي وخاصة في مؤسسات المجتمع المدني فما زال لا يلقي تجاوبا عند معظم النساء في الجزائر (قرزيز ويحيوي، ٢٠١٧، ص ١١-١٢).

### تجربة المجتمع المدني الجزائري في ظل الوضع العربي الراهن

إذا أردنا تقويم تجربة المجتمع المدني الجزائري في ظل ما يحدث في البلاد العربية لوجدنا بأنها تجربة رائدة في الوطن العربي على الرغم من كل ما ينقصها، فالعدد الكبير من الجمعيات، والرابطات والاتحادات النشطة في مختلف حقول الحياة لا يضاهيه عدد في أي بلد عربي آخر، ولعل الإحصائيات المسجلة في هذا الصدد تعكس ذلك.

ولا يتوقف الأمر عند حد العدد الهائل من التنظيمات؛ بل إن درجة «الحرية» التي تتمتع بها في نشاطها لا نلمسها في أي بلد عربي آخر باستثناء المغرب التي تسجل تقدمًا واضحًا في هذا المجال،

التي تنشأ لأجلها تلك المؤسسات، كما أن بعضها يفتقر إلى رسم الخطط والأهداف الواضحة والبعيدة المدى لاستمرار نشاطها. فطبيعة عمل تلك الجمعيات لا يسير وفقا للإطار المؤسسي المستند إلى تطبيق الأنظمة واللوائح الداخلية وفتح السجلات المالية والإدارية ونظام الأرشيف. كما أن عدم امتلاك بعض المؤسسات أو معظمها للمقرات الدائمة يضعف عملها، وكذا تنقل أعضائها أو توقفهم عن مزاولة نشاطهم. وافتقار عمل تلك المؤسسات إلى التعاون بينها وبين المؤسسات الحكومية والداعمة لها إذ تقتصر الصلة على تقديم الدعم المادي فقط، إضافة لقلّة أو انعدام برامج التأهيل والتدريب الموجهة لقيادة وأعضاء الهيئات الإدارية العاملة في تلك المؤسسات أو الجمعيات أدى إلى ضعف مستوى الأداء فيها.

كما أن اختيار بعض الشخصيات الإدارية غير المؤهلة لقيادة تلك المؤسسات يضعف أداءها، حيث لا تعي تلك الشخصيات ضرورة عقد الاجتماعات الإدارية بانتظام وإعداد التقارير والمشروعات والموازنات لتوفر البيانات الدقيقة للجهات المانحة، وعدم التواصل والتنسيق مع المؤسسات المعنية. ويأتي أخيرًا عدم وضع خطوط واضحة للسلطة لمتخذي القرار في هذه المؤسسات وعدم وضوح المهام والمسؤوليات لدى تلك القيادات لتحسين أداءها مما يقود إلى تنفيذ تلك المؤسسات أعمال ومهام غير ضرورية أو مزدوجة كما تكون بعيدة عن الأهداف المرسومة إن وجدت؛

من السلطات، ويقوم ممثلوها بحضور التجمعات الدولية والإقليمية لطرح الآراء المقبولة رسميًا بشأن السياسات الحكومية ولمهاجمة ممثلي المنظمات غير الحكومية المحلية والمتخصصين المحليين ومؤهلاتهم.

وتبرز المغرب من بين الدول العربية بسبب التقدم الذي أحرزته في عدد من المجالات المتعلقة بحقوق الإنسان، وإذا تعلق الأمر مثلاً بحرية تكوين الجمعيات فإن القانون المعمول به هو مرسوم يعود إلى العام ١٩٥٨م، ويتطلب ببساطة أن تعلن الجمعية «عن نفسها لدى السلطات المحلية» وبموجب تعديل قُدم في عام ٢٠٠٢م (حواس، ٢٠١٥، ص ٤٤-٤٥). يوضح الجدول (٣) عدد الجمعيات في الجزائر مقارنة مع الدول العربية.

الجدول (٣): عدد الجمعيات في الجزائر مقارنة مع الدول العربية

البلد	السنة	٢٠٠٧	٢٠٠٩-٢٠١٠
الجزائر		٧٨٩٤٧	٨١٠٠٠
مصر		١٧٠٠٠	٣٠٠٠٠
ليبيا		لا شيء	لا شيء
المغرب		٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
تونس		٨٠٠٠	٩٥١٧

المصدر: (حواس، ٢٠١٥، ص ١٥٥)

أجريت حول المجتمع المدني يجابه بعدد من العقبات، أهمها:

١. عدم توفر مادة كافية من البحث التحليلي الموثق للقضايا المطروحة؛
٢. عدم تعريف ممثلي المجتمع المدني لدورهم في

على الرغم من أن الجزائر عاشت ظروفًا صعبة خلال التسعينات من القرن الماضي وما نتج عنها من إعلان حالة الطوارئ وهو أمر إيجابي يحسب لصالح الجزائر. يعد النظام الليبي من أكثر الأنظمة تشددًا تجاه الجمعيات في المنطقة العربية، فقانون الجمعيات الليبي (القانون رقم ١٩) فريد من حيث إنه ينص على أن غياب الرد الإيجابي خلال مدة محددة من المؤتمر الشعبي العام يدل على رفض رسمي بدلاً من القبول الرسمي، ويتمتع المؤتمر الشعبي العام بسلطة كاملة لرفض طلب تسجيل أي جمعية ومن دون أسباب، ولا يمكن استئناف هذا القرار.

أما بعض الدول الأخرى كتونس ومصر، فتعد رائدة في تأسيس المنظمات غير الحكومية التابعة للحكومات، وتحظى هذه المنظمات بموارد كبيرة

كما توجد صعوبات في مقارنة دور المجتمع المدني في العالم العربي عامة والجزائر خاصة:

**الصعوبة الأولى:** تتعلق بحالة الحقل، فالأبحاث محدودة بالمقارنة مع حجم ودور المجتمع المدني، كما أن تقديم تحليل شامل عن الدراسات التي

في الحد من التلوث والحفاظ على البيئة، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

### دور المجتمع المدني الجزائري في نشر الوعي البيئي

لم يؤد القانون رقم ١٠/٠٣ (المؤرخ في ١٩ يوليو ٢٠٠٣م والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة) إلى جعل الجزائر مواكبة للتشريعات البيئية العالمية فقط، بما أنها طرفاً في عدد كبير من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالبيئة كالاتفاقية الإفريقية للمحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية ١٥/٠٩/١٩٦٨، وكذا اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالتغير المناخي في ٠٩/٠٥/١٩٩٢؛ بل أسهم هذا القانون في توفير هامش واسع من حرية العمل لمنظمات المجتمع المدني في مجال حماية البيئة، كما عدّ هذه الجمعيات والمنظمات شريكاً أساسياً في صنع السياسة البيئية للدولة.

ومن هذا المنطلق، صارت الجمعيات البيئية ومنظمات المجتمع المدني بموجب هذا القانون مدعوة للاضطلاع بأدوار حيوية في نشر الوعي البيئي والمحافظة على البيئة وترقيتها في الجزائر، ومن بين الأدوار التي تؤديها هذه الجمعيات والتنظيمات ما يلي:

- الدور الوقائي: من خلال الدراسات والتوقعات للمخاطر التي من شأنها الإضرار بالبيئة بالإضافة إلى أهمية التربية والتوعية البيئية كحل وقائي، فالدور الوقائي يعني أن التعامل مع الإشكالية البيئية وفق منطق أن التعامل مع العوامل والأسباب المؤدية إلى الإشكالية البيئية أفضل بكثير من التعامل مع مخاطرها وتداعياتها؛
- الدور التوعوي: من خلال العمل على صناعة ونشر الوعي والثقافة البيئية وجعلها شرطاً

المجتمع وربطه بعمليات التحول الاجتماعي وكيفية تفاعل هذا الدور مع هذا التحول؛

٣. أن الأدبيات البحثية المتعلقة بهذا الحقل، التي ظهرت في الغرب خلال العقود الماضية هي في متناول دائرة ضيقة من المهتمين ولا تدخل ضمن الاهتمامات الملحة.

**الصعوبة الثانية:** تتعلق بالمفاهيم المستخدمة في هذا الحقل (بما في ذلك مصطلح المجتمع المدني أو مصطلح المنظمات الأهلية أو غير الحكومية)، إذ لم تشكل بعد مدار بحث كاف في أوساط المنظمات الأهلية نفسها أو في المراكز الأكاديمية بصورة تمكنها من إعادة إنتاج تعريفات مقبولة لها ومناسبة لدورها؛

**الصعوبة الثالثة:** تتعلق بتميز هذا الحقل بعدم التجانس سواء في طبيعة المجتمع المدني أو بالسماح الخاصة بالأطر السياسية والاجتماعية التي يعمل فيها، مما يجعل أي محاولة متسعة لاستخلاص استنتاجات عامة يؤدي إلى إنتاج فهم مشوه للواقع وغير مساعد للباحث (بوشنقير ورقامي، ٢٠١٩).

### واقع المجتمع المدني الجزائري في مجال حماية البيئة

رأى المشرع الجزائري، على غرار ما هو معمول به في دول أخرى، أن تخرج مسألة حماية البيئة من الأطروحات القديمة، حيث كانت الدولة الفاعل والمسؤول الوحيد عن حماية البيئة، ومنح المجتمع المدني حق التدخل المباشر لحماية البيئة إما من طريق الآليات الوقائية والرقابية وإما من طريق الآليات العلاجية والردعية، وتتطلب عملية حماية البيئة مجهودات وطنية فعالة، ومؤسسات المجتمع المدني الجزائري المهتمة بالشأن البيئي مطالبة اليوم بوضع سياسات تساهم



والثقافة والتراث، وريادة الأعمال؛ والاقتصاد، والسياحة؛

- الفئة المستهدفة : الشباب، والأطفال، والمقاولين، والنساء.

وتهدف هذه الجمعية إلى العمل بكل الوسائل المتوافقة مع هدفها ونظامها الأساسي لحماية البيئة الطبيعية والبشرية والتراث من خلال التركيز على الرهانات الثلاثة الآتية:

١. إيكولوجية : من خلال الحفاظ على الغابات والتراث الطبيعي والعالمي؛
٢. اقتصادية : من خلال تنمية السياحة المسؤولة التي ستحسن الظروف المعيشية للسكان المحليين؛
٣. اجتماعية : من خلال توفير فرص العمل وتعزيز الثقافات المحلية.

#### جمعية حماية البيئة (ولاية تيزي وزو)

- مستوى التغطية / النطاق الجغرافي : ولائي؛
  - مجال النشاط : التنمية المستدامة والبيئة؛
  - الفئة المستهدفة : الشباب، والأطفال، والنساء.
- وتهدف الجمعية إلى نشر التربية البيئية ورفع الوعي البيئي وحماية الأشجار والغابات وزراعة النباتات، حيث نفذت الجمعية مشروعًا كبيرًا ومستقبليًا لمنطقة «الغابات / المدرسة» بمساحة ٢٥ هكتارًا في عزازقة (ولاية تيزي وزو) ومشاتل للنباتات الطبية.

#### جمعية الأرض الخضراء (ولاية النعامة)

٤. مستوى التغطية / النطاق الجغرافي : بلدي؛
٥. مجال النشاط : التنمية المستدامة، والشباب، والبيئة، والتربية، والثقافة والتراث، وريادة الأعمال؛ الاقتصاد والسياحة؛

أساسيًا لإنتاج أنماط سلوكية محافظة على البيئة. ولذلك، فالدور التوعوي والتحسيس بأهمية الحفاظ على البيئة من المخاطر التي تهددها، يجب أن يشمل جميع أفراد المجتمع، كما أن منهجية التربية البيئية يجب أن تركز على تنشئة السلوك المبني على الوقاية من الضرر البيئي المتوقع وعلى أساس الاحتياط بدل من التركيز على التدخل والإصلاح بعد حدوث التدهور البيئي؛

- الدور التشاركي: من خلال المساهمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في رسم السياسة البيئية وصناعة القرار البيئي، لاسيما وأن القانون رقم ١٠/٠٣ عُدَّ منظمات المجتمع المدني، وبخاصة الجمعيات البيئية المعتمدة قانونيًا، شريكًا أساسيًا للحكومة في مجال حماية البيئة؛

- الدور الرقابي والقضائي: من خلال اضطلاع المجتمع المدني بدور المراقب والمنبه عن كشف التجاوزات والانتهاكات التي تمس بالأمن البيئي في الجزائر، كما أقر القانون الجديد رقم ١٠/٠٣ حق هذه الجمعيات في اللجوء إلى القضاء سواء الطبيعي أو الإداري كونها تتمتع بالأهلية والشخصية المعنوية بعد تأسيسها، وهذا من أجل تفعيل دورها كشريك أساسي للدولة في مجال حماية البيئة (حمياز، ٢٠٢١، ص ١٧٩-١٨٠).

مثال عن جمعيات المجتمع المدني الجزائري في مجال حماية البيئة

#### المنظمة الوطنية للسياحة المستدامة (ولاية الجزائر)

- مستوى التغطية / النطاق الجغرافي : وطني؛
- مجال النشاط : التنمية المستدامة، والبيئة،



القانونية والاقتصادية للمجلس الأعلى للتنمية المستدامة، ولذلك تظل فعالية مشاركتها في تحقيق

أهداف الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة محدودة؛

ثانيا: على الرغم من التوسع في قبول تأسيس الجمعيات البيئية للدفاع عن المصالح الجماعية، وحتى مصالح الأشخاص غير المتسبين إليها فإن النزاع الجماعي البيئي لم يزدهر ولا تعدو القضايا المنشورة والمتداولة من قبل الباحثين أن تعد على رؤوس الأصابع، ويعزى ذلك إلى حداثة التشريع الذي تناول لأول مرة وبوضوح حق جمعيات حماية البيئة في التقاضي من خلال القانون رقم ٠٣/١٠؛

ثالثا: نظرا لمحدودية الموارد الناجمة عن اشتراكات الأعضاء، والعائدات المرتبطة بنشاط الجمعيات، والهبات والوصايا، فإن نشاط الجمعيات عموما والجمعيات البيئية خصوصا يتوقف على دعم السلطات العامة لتحقيق أهدافها.

وحتى الدعم الذي تحصل عليه الجمعيات من الصناديق الولائية لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية، والتي يتم تغذيتها من مساهمات الولايات والبلديات بنسبة ٧ ٪ من ناتج الضرائب المباشرة المحلية في الولايات والبلديات تعاني صعوبة الحصول عليه بسبب عدم إشارة نصوصه الخاصة بتمويل نشاط الجمعيات البيئية.

بالإضافة إلى وجود صعوبات إضافية يخص التمويل المركزي لجمعيات حماية البيئة مقابل مشاريعها المقبولة لعدم وجود نصوص قانونية واضحة، تبين بصورة دقيقة كيفية التمويل، إضافة إلى الطابع المتشعب لموضوع نشاط الجمعيات البيئية، الذي يندرج ضمن قطاعات وزارية مختلفة وظهور تعقيدات بيروقراطية في التمويل،

٦. الفئة المستهدفة : ذوي الإعاقة، والشباب، والأطفال، والمقاولين، والنساء.

وهي جمعية محلية بيئية تسعى لحماية البيئة، وتهدف إلى الحفاظ على التراث المحلي والموارد الطبيعية، والمساهمة في تحسين الوضع البيئي والاجتماعي، التضامن الاجتماعي من أجل التنمية المحلية، والمساهمة في الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي وحماية الموارد الطبيعية في سياق التنمية المستدامة.

### مدى فاعلية جمعيات حماية البيئة في الجزائر

نظرا لتركيز قانون حماية البيئة على الطابع الوقائي فقد أرسى أسسا للإطار الاتفاقي لتنفيذ التدابير البيئية وشرع في استكمال بناء قواعد شراكة مع جمعيات حماية البيئة كونها أحد أهم شركاء الإدارة البيئية لتفعيل السياسة البيئية.

واستكمالا للتحويل الجذري في القبول بدور الجمعيات كشريك للإدارة في تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة، خص القانون رقم ٠٣/١٠ المتعلق بحماية البيئة الجمعيات بفصل خاص، حيث تتمتع الجمعيات البيئية بحرية اختيار النشاطات القانونية الملائمة والمتاحة لها لبلوغ هدفها، فلها أن تختار العمل التوعوي والتطوعي الميداني، أو أن تركز على اتصالها بالمنتخبين المحليين وتلعب دور المنبه والمراقب للكشف عن الانتهاكات التي تمس البيئة أو أن تلجأ إلى طرق الطعن القضائية، أو أن تستعمل كل هذه الآليات بصفة عقلانية من أجل بلوغ أهدافها .

تحاول الباحثة تقويم جمعيات البيئة في الجزائر من خلال النقاط التالية:

أولاً : صور عضوية جمعيات حماية البيئة في الجزائر ضمن الهيئات المشرفة على حماية البيئة لا يزال ضعيف جدا، إذ تنحصر عضوية الجمعيات البيئية في اللجنة

ما ينعكس سلباً على نشاطات الجمعية، وضعف التنسيق بين الجمعيات البيئية والجمعيات الأخرى، وبينها وبين الإدارة، زيادة إلى غياب التخطيط المستقبلي وعدم القدرة على التنبؤ والتصور المستقبلي (باعلي واسعيد، ٢٠٢٠، ص ٢٢٢-٢٢٣).

## متطلبات مؤسسات المجتمع المدني الجزائري لحماية البيئة

تحدد متطلبات عمل مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة في الجزائر فيما يأتي:

- تأهيل، وتدريب قيادات مؤسسات المجتمع المدني لتمكينهم من تطبيق أساليب القيادة وتطوير آلية العمل لتنفيذ الخطط والأهداف المرسومة لتلك المؤسسات؛
- تفعيل دور مكاتب الشؤون الاجتماعية والعمل في الولايات وتهيئتها لأداء مهامها من حيث الإشراف والمتابعة والتنسيق والتكوين المستمر لأنشطة وبرامج المنظمات والجمعيات المشرفة عليها؛
- وضع آلية للرقابة الداخلية وإيجاد معايير رقابية تتناسب وعمل تلك المؤسسات واستحداث أساليب تتناسب والتطورات الجارية؛
- الاستعانة بخبرات المنظمات والجمعيات الأخرى التي تمتلك خبرة متنامية ومتطورة في هذا المجال؛
- وضع تصنيف محدد للمهام والمسؤوليات والصلاحيات للعاملين والقياديين في تلك المؤسسات؛
- إيجاد آلية للتواصل والتنسيق بين الجمعيات والمنظمات والجهات ذات العلاقة وعلى الأخص الحكومية؛

- توفير الدعم المادي وتوزيعه بصورة عادلة وفق متطلبات واحتياجات كل منظمة وليس وفقاً لقربها من ذوي العلاقة من المانحين، على أن تتبنى الجهة المشرفة على عمل تلك المنظمات عملية التوزيع وفق الدراسات والمعلومات المتوفرة لكل منظمة؛

- الابتعاد عن مبدأ فرض الوصاية من جانب الجهات المانحة للدعم المادي، ووضع الشروط والسياسات الخاصة بها وإتاحة الفرصة لمنظمات المجتمع المدني لتعمل وفق خططها واحتياجاتها؛

- إزاحة المعوقات، وتذليل الصعاب التي تحول دون مشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني بالاشتراك مع الرجل من منطلق أن المرأة نصف المجتمع، فكيف نعزل نصف المجتمع عن نصفه الآخر والاكتفاء بأن تعمل المرأة في سياق المنظمات النسوية فقط، وكيف لنا أن ننمي المجتمع ونسير قدماً نحو التنمية الشاملة من دون المشاركة الفعلية لنا جميعاً نساءً ورجال (قرزير ويحيوي، ٢٠١٧، ص ١٢-١٣).

ولإعادة صياغة مجتمع مدني له علاقة بالتنمية المستدامة يمكننا أن نجعل أهم الرهانات فيما يلي:

- بلورة فلسفة جديدة للعمل المدني قوامها تأسيس نظرتنا إلى تأهيل الإنسان وتحديث المجتمع واستغلال الطبيعة على مفاهيم وتصورات جديدة؛
- اعتماد رؤية مدنية هادفة تؤطرها خطة دقيقة للمنطلقات والغايات، وتوجهها أهداف تنموية

المستديمة فقد خلص البحث إلى أنه على الرغم من كل الجهود التي تبذلها تنظيمات المجتمع المدني وكذا الدولة بمختلف أجهزتها وعلى مختلف المستويات إلا أن البيئة ما زالت تعاني أشكالا ومستويات كثيرة ومتنوعة من التهديدات وعلى درجات متعددة من الخطورة، ويعود ذلك إلى مجموعة من الأمور التي استخلصتها الباحثة على النحو التالي:

أول ما يلفت الانتباه في بنية المجتمع المدني في الجزائر هو ضخامته، مما يعكس مستوى الأداء الحقيقي لمؤسسات المجتمع المدني على أرض الواقع، كما إن ما ميز مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر - على اختلاف أنواعها والمجالات التي تنشط فيها، ومنها مجال حماية البيئة - هو ضعف مساحة الاستقلال والاعتماد على الدولة إلى حد بعيد فيما يخص التمويل، والمقرات، والمساعدة الفنية والتقنية بالإضافة إلى ضعف الثقافة الديمقراطية داخل تنظيمات المجتمع المدني وعدم التداول على المناصب القيادية واحتكارها في يد أشخاص محددين. أدى كل هذا إلى ضعف قاعدة العضوية في تنظيمات المجتمع المدني لعدم قدرتها على استقطاب أفراد جدد وإقناعهم بأهدافها وبرامجها، فانصرفوا عنها للتعبير عن احتياجاتهم ومطالبهم في الخارج.

تضم الساحة الجمعوية في الجزائر عدداً قليلاً من منظمات المجتمع المدني الرغم من كونه في تزايد، وذلك بالنظر إلى أولوية تأطير المجتمع بمختلف تخصصاته ودوره في التنمية الاقتصادية. كما أن العديد من المجالات تحتاج إلى تحسين التجربة الجمعوية فيها، ولاسيما التخصصات المتعلقة بمجال حماية البيئة والتنمية المستدامة، في ظل التسهيلات التي أقرها الدستور في مجال إجراءات وشروط إنشاء الجمعيات،

واضحة، وتحكمها معرفة عميقة بواقع الإنسان ومشاكله المتنوعة؛

- العمل بالفلسفة المدنية المبنية على دعم الدولة وإرادتها السياسية في تشجيع العمل الجماعي المنظم وتعزيز مبادراته وأنشطته ومشاريعه عبر إبرام اتفاقيات وشرابات تصب كلها في اتجاه خدمة التنمية المستدامة (بوشنير ورقامي، ٢٠١٩).

## الخاتمة

لقد ظهر قطاع المجتمع المدني، الذي يتكون من المنظمات غير الحكومية والجماعات الدينية والنقابات العمالية ومجموعات الشعوب الأصلية والمنظمات المجتمعية والمؤسسات الخيرية وغيرها من المنظمات كقوة رئيسية في عملية التنمية الدولية، وقد شهد توسعاً كبيراً من حيث نطاق عمله وحجمه وقدراته، ويقف المجتمع المدني مدفوعاً بالتطور التكنولوجي الذي يعزز تداول المعلومات وراء نمو الحركات الداعية إلى ترسيخ نظم التنمية في زيادة الوعي البيئي.

وللمجتمع المدني دور كبير في تحقيق التنمية بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة، نتيجة للتحويلات والتطورات العالمية التي شهدتها الاقتصاديات العالمية، ومع تطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين الجانب البيئي من جهة والجانب الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى صارت الحاجة إلى المجتمع المدني وكذا إلى منظماته لحل المشكلات والأزمات وكذا لنشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع.

وفي محاولة لمعرفة فاعلية الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في الجزائر من أجل حماية البيئة وتحقيق التنمية

## التوصيات

في ضوء ما تقدم، يوصي البحث بما يلي:

ضرورة الاستعانة بمؤسسات المجتمع المدني التي تمتلك خبرة متنامية ومتطورة في مجال حماية البيئة؛

ضرورة إيجاد آليات للتواصل والتنسيق بين المنظمات الدولية والمحلية التي تمثل المجتمع المدني وكذا الحكومات لأجل تحقيق أكبر قدر من التعاون والحصول على البيانات والمعلومات وتبادل الخبرات؛

تزويد مؤسسات المجتمع المدني بالمعلومات والبيانات البيئية الضرورية وتوفير الوسائل المادية اللازمة من أجهزة وعتاد لمواجهة المشكلات البيئية؛

ضمان استقلالية المجتمع المدني كممارسة لأداء دور فعال ذلك أن نجاح مختلف السياسات والتدابير البيئية في المجتمعات المعاصرة يظل مرتبطاً وبصورة كبيرة بضرورة وجود قطاع مجتمع مدني فعال؛

الاستفادة من وسائل الإعلام والاتصال في مجال نقل المعلومات البيئية وبلوغ مستويات أكبر من التغطية الإعلامية لمختلف فئات المجتمع؛

تمكين المجتمع المدني (الاستقلالية والموارد المالية) حتى يتمكن من لعب دور محوري في معالجة القضايا البيئية مع تنسيق وتوزيع الأدوار بين مختلف الأطراف (المسؤولة) الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛

الاعتراف بحرية العمل الجماعي وفتح المجال لمشاركة المجتمع المدني في تفعيل التنمية والعمل المدني التطوعي خاصة في مجال المحافظة على البيئة، ولن يأتي ذلك إلا بإدخال الأولويات البيئية ضمن البرامج والمخططات.

والذي يفتح بيئة مشجعة لتطوير نشاط الجمعيات.

طغى على أساليب حماية البيئة في الجزائر الجانب التشريعي فيما يخص مواجهة التحديات البيئية، الذي يقوم على سن أكبر عدد من القوانين من دون الإمعان في إمكانية تطبيقها على أرض الواقع، إلى جانب ضعف الاهتمام تجاه البيئة سواء من المسؤولين والمواطنين نظراً لطغيان المسائل ذات الطابع السياسي والاقتصادي على الحياة اليومية.

تؤدي أجهزة الدولة الأدوار البيئية ذات الطابع الإداري من جهة، ومن جهة أخرى فإن دور المجتمع المدني في مجال حماية البيئة في الجزائر يتسم بالضعف الكبير على الرغم من وجود عدد كبير من الجمعيات الوطنية الناشطة في مجال البيئة إلى جانب عدم تبني إستراتيجية واضحة لتأطير المجتمع المدني لحماية البيئة.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أنه وبخلاف ما يديه الإطار القانوني الذي يحكم إنشاء مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر وتسيير أنشطتها من انفتاح ومرونة فإنه لا يسمح بما يكفي بتنمية مجتمع مدني جزائري متنوع وفعال ومستقل من شأنه أن يتمتع بثقل يوازي ثقل الحكومة وأن يكون مصدراً للأفكار والمبادرات الهادفة لإحداث تغيير بناءً.

وبناء على كل ما سبق، وبشكل أساسي على أهمية وحيوية مساهمة المجتمع المدني، كطرف فاعل في ضمان حماية فعلية وحقيقية للمحيط البيئي، وذلك بالنظر له كضمانة واقعية وإطار فعال في الرقابة والمتابعة والدعم الميداني لمختلف الجهود والسياسات المعتمدة في المجال البيئي.

## المصادر والمراجع

### باللغة العربية:

- باعلي، باحمد واسعيد (٢٠٢٠)، المجتمع المدني ودوره في حماية البيئة في الجزائر- جمعيات حماية البيئة أنموذجا-، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، م ٠٩، ع ٠٣، جامعة وهران ٠٢، الجزائر.
- بركات، كريم (٢٠١٤)، مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص: القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر.
- برني، ميلود (٢٠١٥)، أطر الدمج الطوعي للبعد البيئي في المؤسسات الصناعية-المؤسسات الصناعية الجزائرية نموذجا-، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، ع ١٧، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- تمام، أمال يعيش؛ ومناصريه، حنان (٢٠١٧)، دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال التحسيس ونشر القيم البيئية، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، ع ٠٤، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر.
- حسن، أحمد فرغلي (٢٠٠٧)، البيئة والتنمية المستدامة-الإطار المعرفي والتقييم المحاسبي-، ط ٠١، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر.
- حمياز، سمير (٢٠٢١)، دور المجتمع المدني في هندسة ونشر الوعي البيئي في الجزائر، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، م ١٨، ع ٠٢، جامعة سطيف ٠٢، الجزائر.
- حواس، صباح (٢٠١٥)، المجتمع المدني وحماية البيئة في الجزائر-واقع وآفاق-، مذكرة ماجستير في القانون العام، تخصص: قانون البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد أمين دباغين-سطيف ٠٢-، الجزائر.
- دعاس، عز الدين (٢٠١١)، آثار تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
- زعباط، سامي؛ ومرغيت، عبد الحميد (٢٠١٥)، آليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول: علاقة البيئة بالتنمية-الواقع والتحديات-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر.
- سمري، أمينة وسامية (٢٠٢٢)، الجمعيات الوطنية كفاعل أساسي في المجتمع، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، م ٥٩، ع ٠١، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر.
- الصيرفي، محمد (٢٠٠٩)، السياحة والبيئة بين التأثير والتأثر، ط ٠١، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
- طارق، راشي (٢٠١١)، الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الأيزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة شركة مناجم الفوسفات بتبسة-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- عبادي، خير الدين (٢٠١١)، المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا (١٩٩٠-٢٠١٠)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ٠٣.
- بن عباس، شامية (٢٠١٥)، تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المنظمات وانعكاساتها على التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة ٠٢، الجزائر.
- العزاوي، نجم؛ والنقار، عبد الله حكمت (٢٠٠٧)، إدارة البيئة (نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO 14000)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.

عمادي، عمار (٢٠٠٨)، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

غني، عثمان محمد؛ وأبو زنت، ماجدة (٢٠٠٧)، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط ٠١، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن.

قنديل، أماني (٢٠٠٨)، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، مكتبة الأسيرة، القاهرة، مصر.

مرزوق، عاشور؛ وقدر، بن نافلة (٢٠١١)، المراجعة البيئية كأداة لتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية العربية - بالإسقاط على حالة مؤسسة الأسمت ومشتقاته بالشلف -، الملتقى الدولي حول: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة - دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية -، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر.

## الويوغرافيا

جريدة أخبار اليوم الجزائرية، جرى الاطلاع في ١٠ / ٠٤ / ٢٠٢٣ م من خلال الرابط:  
<https://www.akhbarelyoum.dz/ar>

بوشنقر إيمان؛ ورقامي، محمد (٢٠١٩) دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة جيل حقوق الإنسان، ع ٠٢، متاح على: <https://jilrc.com/> تاريخ الاطلاع: ٣٠ / ٠٩ / ٢٠١٩.

قرزيز، محمود؛ ويحيوي، مريم، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر - بين الثبات والتغير -، متاح على: [http://www.univ-chlef.dz/ar/seminaires\\_2008/](http://www.univ-chlef.dz/ar/seminaires_2008/) تاريخ الاطلاع: ١٥ / ٠٦ / ٢٠١٧.

مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، متاح على: [www.ngoce.org](http://www.ngoce.org) تاريخ الاطلاع: ١٥ / ٠٨ / ٢٠١٧.

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، متاح على: <http://democraticac.de> تاريخ الاطلاع: ١٩ / ٠٧ / ٢٠١٧.

مرعي، إسراء جبريل رشاد، المجتمع المدني ومساهمته بتنفيذ آليات التنمية المستدامة في إطار محاور إستراتيجية ٢٠٣٠، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، متاح على: <http://democraticac.de> تاريخ الاطلاع: ١٩ / ٠٧ / ٢٠١٧.

## مراجع أجنبية

Beat Bürgenmeier (2004), **Economie du développement durable**, de Boeck, Collection Questions d'économie et de gestion, Bruxelles, Belgique.

United Nations, (2019). Global Environment Outlook 6. Retrieved from: <https://www.unep.org/resources/global-environment-outlook-6>.

<https://www.aps.dz/ar/societe/>



العزاوي، نجم؛ والنقار، عبد الله حكمت (٢٠٠٧)، إدارة البيئة (نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO 14000)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.

عمادي، عمار (٢٠٠٨)، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدمية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

غني، عثمان محمد؛ وأبو زنت، ماجدة (٢٠٠٧)، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط ١، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن.

قنديل، أماني (٢٠٠٨)، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، مكتبة الأسرة، القاهرة، مصر.

مرزوق، عاشور؛ وقدر، بن نافلة (٢٠١١)، المراجعة البيئية كأداة لتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية العربية - بالإسقاط على حالة مؤسسة الأسمنت ومشتقاته بالشلف -، الملتقى الدولي حول: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة - دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية -، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر.

#### Webographies:

جريدة أخبار اليوم الجزائرية، جرى الاطلاع في ١٠ / ٠٤ / ٢٠٢٣ م من خلال الرابط:  
<https://www.akhbarelyoum.dz/ar/>

بوشنقر إيمان؛ ورقامي، محمد (٢٠١٩) دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة جيل حقوق الإنسان، ع ٠٢، متاح على:  
<https://jilrc.com/> تاريخ الاطلاع: ٣٠ / ٠٩ / ٢٠١٩.

قرزيز، محمود؛ ويحيوي، مريم، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر - بين الثبات والتغير -، متاح على:  
[http://www.univ-chlef.dz/ar/seminaires\\_2008/](http://www.univ-chlef.dz/ar/seminaires_2008/) تاريخ الاطلاع: ١٥ / ٠٦ / ٢٠١٧.

مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، متاح على: [www.ngoce.org](http://www.ngoce.org) تاريخ الاطلاع: ١٥ / ٠٨ / ٢٠١٧.

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، متاح على: <http://democraticac.de> تاريخ الاطلاع: ١٩ / ٠٧ / ٢٠١٧.

مرعي، إسراء جبريل رشاد، المجتمع المدني ومساهمته بتنفيذ آليات التنمية المستدامة في إطار محاور إستراتيجية ٢٠٣٠، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، متاح على: <http://democraticac.de> تاريخ الاطلاع: ١٩ / ٠٧ / ٢٠١٧.

#### Other:

Beat Bürgenmeier (2004), **Economie du développement durable**, de Boeck, Collection Questions d'économie et de gestion, Bruxelles, Belgique.

United Nations, (2019). Global Environment Outlook 6. Retrieved from: <https://www.unep.org/resources/global-environment-outlook-6>.

<https://www.aps.dz/ar/societe/>



## Sources and References

### In Arabic:

- باعلي، باحمد واسعيد (٢٠٢٠)، المجتمع المدني ودوره في حماية البيئة في الجزائر- جمعيات حماية البيئة أنموذجا-، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، م ٠٩، ع ٠٣، جامعة وهران ٠٢، الجزائر.
- بركات، كريم (٢٠١٤)، مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص: القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر.
- برني، ميلود (٢٠١٥)، أطر الدمج الطوعي للبعد البيئي في المؤسسات الصناعية-المؤسسات الصناعية الجزائرية نموذجا-، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، ع ١٧، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- تمام، أمال يعيش؛ ومناصرية، حنان (٢٠١٧)، دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال التحسيس ونشر القيم البيئية، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، ع ٠٤، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر.
- حسن، أحمد فرغلي (٢٠٠٧)، البيئة والتنمية المستدامة-الإطار المعرفي والتقييم المحاسبي-، ط ٠١، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر.
- حمياز، سمير (٢٠٢١)، دور المجتمع المدني في هندسة ونشر الوعي البيئي في الجزائر، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، م ١٨، ع ٠٢، جامعة سطيف ٠٢، الجزائر.
- حواس، صباح (٢٠١٥)، المجتمع المدني وحماية البيئة في الجزائر-واقع وآفاق-، مذكرة ماجستير في القانون العام، تخصص: قانون البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين-سطيف ٠٢-، الجزائر.
- دعاس، عز الدين (٢٠١١)، آثار تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
- زغباط، سامي؛ ومرغيت، عبد الحميد (٢٠١٥)، آليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول: علاقة البيئة بالتنمية-الواقع والتحديات-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر.
- سمري، أمينة وسامية (٢٠٢٢)، الجمعيات الوطنية كفاعل أساسي في المجتمع، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، م ٥٩، ع ٠١، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر.
- الصيرفي، محمد (٢٠٠٩)، السياحة والبيئة بين التأثير والتأثر، ط ٠١، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
- طارق، راشي (٢٠١١)، الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الأيزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة شركة مناجم الفوسفات بتبسة-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- عبادي، خير الدين (٢٠١١)، المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا (١٩٩٠-٢٠١٠)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ٠٣.
- بن عباس، شامية (٢٠١٥)، تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المنظمات وانعكاساتها على التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة ٠٢، الجزائر.

environmental issues with coordination and distribution of roles among the various responsible parties (the State, CS, and the private sector).

- Recognizing the freedom of associative work and opening

the way for the participation of CS in activating development and voluntary civil work. Their contribution to the protection of the environment will only come by introducing environmental priorities into programs and plans.



them, especially the disciplines related to the field of EP and SD, in light of the facilities approved by the Constitution in the field of procedures and conditions for the establishment of associations, which opens an encouraging environment for the development of the activity of associations.

The methods of EP dealing with environmental challenges in Algeria have been dominated by the legislative aspect based on the enactment of the largest number of laws without a further application on the ground, due to the lack of interest of both officials and citizens and the predominance obstacles of a political and economic nature.

State agencies perform environmental roles of an administrative nature. Whereas the role of CS in the field of EP in Algeria is very weak, despite the presence of a large number of national societies active in the field they lack a clear strategy to frame CS to protect the environment.

Finally, it should be noted that the openness and flexibility of the legal framework governing the establishment and conduct of CSO's in Algeria does not allow for the development of a diverse, effective, and independent ACS that would enjoy the same weight as the Government and be a source of ideas and initiatives aimed at bringing about constructive change.

In conclusion, governments should pay more attention to the importance and vitality of the contribution of CS, as an active party, in ensuring the effective and real protection of the environmental environment, considering it as a real

guarantee and an effective framework in monitoring, follow-up and field support for the various efforts and policies adopted in the environmental field.

## Recommendations

In light of the above, the researcher recommends the following:

- The need to seek the assistance of CSO's that have growing and developed experience in the field of EP.
- The need to establish mechanisms for communication and coordination between international and local organizations representing CS as well as governments to achieve maximum cooperation, access to data and information and exchange of experiences.
- Providing CSO's with the necessary environmental information and data as well as the necessary material means of equipment and equipment to confront environmental problems.
- Ensuring the independence of CS as an effective role exercise, as the success of various environmental policies and measures in contemporary societies remains highly linked to the need for an effective CS sector.
- Utilize the media and communication in the field of environmental information transmission and achieve greater levels of media coverage for different segments of society.
- Empowering CS (autonomy and financial resources) so that it can play a pivotal role in addressing

- Adopting a purposeful civic vision framed by a precise plan of premises and objectives, guided by clear development goals, and governed by a deep knowledge of human reality and its various problems.
- Working with the civil philosophy based on the support of the state and its political will to encourage organized collective work and promote its initiatives, activities, and projects through the conclusion of agreements and partnerships, all of which are aimed at serving SD (Bouchenkir Warqami, 2019).

## **Conclusion**

The CS sector, consisting of non-governmental organizations, religious groups, trade unions, indigenous groups, community-based organizations, philanthropic foundations, and other organizations, has emerged as a major force in the international development process and has seen significant expansion in terms of its scope, size, and capacity.

CS has a major role in achieving development in general and SD in particular, as a result of the global transformations and developments witnessed by global economies. The passage from economic development to SD seeks to achieve a balance between the environmental aspect on the one hand and the economic and social aspect on the other hand. This is why it is important that CS as well as its organizations solve problems and crises as well as to spread environmental awareness among members of society.

In an attempt to find out the effectiveness of the role played by CS in Algeria in order to protect the environment and achieve SD, the research concluded that despite all the efforts made by CSO's as well as the state in its various organs and at various levels, the environment still suffers from many forms and levels of threats in multiple degrees of severity, due to a set of things concluded by the researcher as follows:

The first thing that draws attention to the structure of CS in Algeria is its magnitude, which reflects the level of real performance of CSO's on the ground. What distinguished CSO's in Algeria - of all types and areas in which they operate, including the field of EP - is the weak area of independence and dependence on the state to a large extent in terms of funding, logistics, and technical and technical assistance. These associations also suffer from a lack of a democratic culture within CSO's because of the scarce rotation of leadership positions and monopolization in the hands of specific people. This led to the weakening of the membership base in CSO's because of their inability to attract new individuals and convince them of their goals and programs, so they turned away from them to express their needs and demands abroad.

The associative arena in Algeria includes a small number of CSO's, although it is increasing, given the priority of framing society in its various disciplines and its role in economic development, many areas need to improve the associative experience in

environmental and other associations, and between them and the local and centralized administration. These are the major factors behind the absence of future planning and the inability to predict and imagine the future (Baali and Said, 2020, pp. 222-223).

### **Requirements of ACS Institutions to Protect the Environment**

The requirements for the work of CSO's to achieve the desired SD in Algeria are following:

- Qualifying and training the leaders of CSO's to enable them to apply leadership methods and develop mechanisms of action to implement the plans and objectives set for those institutions.
- Activating the role of the offices of social affairs and labor in the provinces and preparing them to perform their tasks in terms of supervision, follow-up, coordination and continuous evaluation of the activities and programmes of the organizations and associations.
- Establishing an internal control mechanism, creating control standards commensurate with the work of those institutions applying methods commensurate with current developments.
- Drawing on the expertise of other organizations and associations.
- Establishing a specific classification of the tasks, responsibilities and powers of the employees and leaders of those institutions.
- Establishing a mechanism for communication and coordination

between associations, organizations, and relevant bodies, in particular the Government.

- Providing and distributing material support equitably in accordance with the requirements and needs of each organization and not according to its proximity to the relevant donors, provided that the authority supervising the work of those organizations adopts the distribution process in accordance with the studies and information available to each organization.
- Move away from the principle of guardianship by donors for material support, set their own conditions and policies, and allow CSO's to act according to their plans and needs.
- Removing obstacles and overcoming the difficulties that prevent women's participation in CSO's in partnership with men on the premise that, being integral part of our society, we cannot prevent them from working in the context of women's organizations only. This is because we cannot move forward towards comprehensive development without the actual participation of all of us (Qarziz and Yahyaoui, 2017, pp. 12-13).

In order to reformulate a CS related to SD, we can summarize the most important contests as follows:

- Crystallizing a new philosophy of civil action based on our vision of human rehabilitation, modernization of society and exploitation of nature on new concepts and perceptions.

## Effectiveness of EP Associations in Algeria

The EP Law on the preventive nature laid the foundations for the agreement framework for the implementation of environmental measures and proceeded to complete the construction of partnership rules with EP associations, being this one of the most important partners of environmental management to activate environmental policy.

To complement the radical shift in accepting the role of associations as a partner of the administration in achieving the objectives of the National Strategy for EP, Law No. 10/03 on EP allocates associations with a special chapter, where environmental associations have the freedom to choose the appropriate legal activities available to them to achieve their goal. They may choose to raise awareness and volunteer work in the field or focus on their communication with local elected officials and play the role of alarm and monitor to detect violations affecting the environment. They can also resort to judicial appeal methods or use all of these mechanisms rationally in order to achieve their objectives.

The researcher tries to evaluate environmental associations in Algeria through the following points:

**First:** The membership of EP associations in Algeria supervising the protection of the environment is still very weak, as the membership of environmental associations is limited to the Legal and Economic Committee of the Supreme Council for SD, and therefore the effectiveness of their participation in

achieving the objectives of the National Strategy for EP remains limited.

**Second:** Despite the expansion of the acceptance of the establishment of environmental associations to defend collective interests, and interests of individuals, the environmental associative conflict has not flourished, and the cases published and circulated by researchers can be counted on the fingers of one hand due to the novelty of legislation that for the first time clearly addressed the right of EP associations to litigation through Law No. 03/10.

**Last:** In view of the limited resources resulting from members' subscriptions, revenues related to the activities of associations, donations, and bequests, the activity of associations in general and environmental associations in particular depends on the support of public authorities to achieve their objectives. Even the support that associations receive from state funds for the promotion of youth initiatives and sports practices, fed by state and municipal contributions with the 7% of the output of local direct taxes in states and municipalities, is difficult to obtain because its provisions do not refer to the financing of the activity of environmental associations.

The funding of acceptable projects of EP associations is also compromised by the complex nature of the activity of environmental associations, which falls within different ministerial sectors, and by the increasing state bureaucracy. All this reflects negatively on the activities of the associations, it is the cause of the lack of coordination between



## Algerian Leading Organizations in the Field of EP

### National Organization of Sustainable Tourism (ONTD)/ Algeria Province

Information:

- Territory of the organization: At a national level.
- Field of activity: Culture & Heritage - Entrepreneurship/Economy - Environment - SD – Tourism.
- Target of the organization: Children - Entrepreneurs - Women – Youth.

Objectives:

1. Safeguard historic sites and areas of tourist expansion.
2. Promote ecologically responsible behavior through discovery, education, information, and action.
3. Improve the sustainability of the natural and cultural environment.
4. Improve local awareness and knowledge of sustainability issues in tourism through communication and training.
5. Reducing poverty and social inclusion: Strengthening tourism initiatives for the poor.
6. Help young people and children gain EP and tourism awareness, education, and training.
7. Promote any measure or action that supports young people and children to protect the environment.
8. Preserve the quality of life of the inhabitants.
9. Educate visitors about the importance of the environment.
10. Promote voluntary action.
11. Develop partnerships with NGOs that share the same objectives.

### Association for the Protection of the Environment (APE)/Tizi Ouzou Province

Information:

- Territory of the organization: At a wilaya level
- Field of activity: Environment - SD
- Target of the organization: Children - Women - Youth

Objectives:

1. Environmental awareness.
2. Protection of trees and forests.
3. Planting and maintenance of plants.
4. Training and conferences.
5. Forums and meetings.
6. Environmental education.

### Association of Green Earth/Naama Province

Information:

- Territory of the organization: At a municipal level.
- Field of activity: Culture & Heritage - Education - Entrepreneurship/Economy - Environment - SD - Tourism – Youth.
- Target of the organization: Children - Entrepreneurs - People with disabilities - Women – Youth.

Objectives:

1. Preservation of local heritage and natural resources.
2. Contribute to the improvement of the environmental and social situation.
3. Contribution, cooperation, and social solidarity for local development.
4. Contribute to preserving the environment and biodiversity.
5. Protecting natural resources in the context of SD.
6. Promoting the substance of life and human rights.



the case in other countries, that the issue of EP should emerge from the old idea that the state is the only actor and responsible for protecting the environment and granting CS the right to intervene directly, either through preventive and control mechanisms or through therapeutic and deterrent mechanisms, thus, achieving SD.

### **Role of ACS in Disseminating Environmental Awareness**

Law No. 03/10 (dated July 19, 2003 on the protection of the environment within the framework of SD) did not bring Algeria into line with international environmental legislation, since it is part to a large number of international conventions and protocols related to the environment, such as the African Convention for the Conservation of Nature and Natural Resources of 15/09/1968, as well as the United Nations Convention on Climate Change on 09/05/1992; rather, this law contributed to providing a wide margin of freedom of action for CSO's in the field of EP. Associations and organizations are key partners in the country's environmental policymaking.

In this regard, environmental associations and CSO's are called upon to play vital roles in spreading environmental awareness and preserving and promoting the environment in Algeria. Among the roles should be played by these associations and organizations are the following:

- **Preventive role:** through studies and forecasts of risks that would harm the environment, in addition to the importance of environmental education and awareness as a preventive solution, the preventive role means that dealing with the factors and

causes leading to the environmental problem is much better than dealing with its risks and repercussions.

- **Awareness role:** by working on the manufacture and dissemination of environmental awareness and culture making it a prerequisite for the production of environmentally friendly behavioral patterns. Therefore, the role of raising awareness on the importance of preserving the environment must reach all members of society. The methodology of environmental education must focus on nurturing behavior based on the prevention of expected environmental damage and on the basis of precaution rather than on intervention and rehabilitation after environmental degradation occurs.
- **Participatory role:** contributing directly or indirectly to environmental policy-making and environmental decision-making, especially since Law No. 10/03 considers CSO's legally accredited environmental associations, as a key partner of the government in the field of EP.
- **The supervisory and judicial role:** Through the role of CS as a monitor and alert to the detection of abuses and violations that affect environmental security in Algeria, the new Law No. 03/10 recognized the right of these associations to resort to the judiciary, whether natural or administrative, as they enjoy the capacity and legal personality after their establishment, in order to activate their role as a key partner of the state in the field of EP (Hamiaz, 2021, pp. 179-180).

whose representatives attend international and regional gatherings to present formally accepted views on government policies and to attack local NGO representatives and local specialists and their qualifications.

Morocco stands out among the Arab countries for the progress it has made in a number of areas related to human rights,

for example, freedom of association. The law in force is a decree dating back to 1958, which simply requires the association to declare itself “to the local authorities” under an amendment introduced in 2002 (Hawass, 2015, pp. 44-45). Table 3 shows the number of associations in Algeria compared to Arab countries.

**Table 3: Number of associations in Algeria compared to some Arab countries.**

Country	Year 2007	Years 2009-2010
Algeria	78,947	81,000
Egypt	17,000	30,000
Libya	0	0
Morocco	80,000	80,000
Tunisia	8,000	9,517

Source: (Hawass, 2015, p. 155)

There are also difficulties in approaching the role of CS in the Arab world in general and Algeria in particular:

**The first difficulty** is related to the state of the field, as research is limited compared to the size and role of CS, while the provision of a comprehensive analysis of studies conducted on CS faces a number of obstacles, the most important of which are:

1. Lack of sufficient material for documented analytical research of the issues raised.
2. CS representatives fail to define their role in society and link it to social transformation processes and how this role interacts with this transformation.
3. The research literature on this field, which has emerged in the West over the past decades, is accessible to a narrow circle of interested people

and does not fall within the pressing interest.

**The second difficulty** relates to the concepts used in this field (including CS or NGOs), as they have not yet been sufficiently researched among NGOs themselves or in academic centers to propose an acceptable and appropriate definition of their role.

**The third difficulty** is related to the heterogeneity of this field, whether in the nature of a CS or in the specific features of the political and social frameworks in which it operates, which makes any hasty attempt to draw general conclusions lead to the production of a distorted understanding of reality, unhelpful to the researcher (Bushengir Warqami, 2019).

### **The ACS Contribution to EP**

The Algerian legislator believed, as in

these associations does not proceed in accordance with the institutional framework based on the application of internal rules and regulations, the opening of financial and administrative records and the archiving system. The lack of cooperation between these institutions and governmental institutions and their supporters in addition to the lack or absence of rehabilitation and training programs directed to the leadership and members of the administrative bodies working in these institutions or associations, led to a poor level of performance. The selection of some unqualified administrative figures to lead these institutions weakens their performance, as they are not aware of the need to hold regular administrative meetings, prepare reports, projects, and budgets to provide accurate data to donors. They also do not understand the importance of communicating and coordinating with the concerned institutions. Finally, the lack of clear lines of authority for decision-makers and of clarity of the tasks and responsibilities of the management leads to the implementation of unnecessary or duplicative actions and tasks compromising the set goals, if any.

- **Women's participation:** The weak contribution of women in volunteer work is evident due to the impact of the system of social values that limit their active participation. This despite due to the unstable economic situation more women have entered

the labour market which sees their presence in particular in fields of education and health. However, volunteer work, especially in CSO's, is still unresponsive to most women in Algeria (Guerziz and Yahyaoui, 2017, pp. 11-12).

### **Experience of ACS considering the Arab Status Quo**

Suppose we want to evaluate the experience of ACS in light of what is happening in the Arab countries. In that case, we will find that it is a pioneering experience in the Arab world despite its limitations, as a large number of associations and federations active in various fields of life are not matched by the number in any other Arab country. The statistics recorded in this regard reflect this.

The degree of "freedom" they enjoy in their activities is not seen in any other Arab country (apart from Morocco, which is making clear progress in this field), despite the fact that Algeria lived through difficult conditions during the nineties of the last century and the resulting declaration of a state of emergency. The Libyan Law on Associations (Law No. 19) is unique in that it stipulates that the absence of a positive response within a specified period from the GPC indicates an official rejection rather than an official acceptance, and the GPC has full authority to reject an application for registration of any association without reasons, a decision without appeal.

Other countries, such as Tunisia and Egypt, are pioneers in establishing government-affiliated NGOs, which have significant resources from the authorities, and

there are more than 33,000 associations at the state level, and at the municipal level more than 59,000 associations, but most of these associations are ineffective (<https://www.akhbarelyoum.dz/ar/>. 2023).

According to the statistics of the Ministry of Interior and Local Authorities for the year 2020, the total number of associations of all kinds reached about 108,940 (Marzouk and Samri, 2022, p. 620). In 2022, the National Observatory of Civil Society embarked on a comprehensive census of all associations active at the national level, especially associations specialized in economic fields. The results of the census process will be ready during the current year, and this process will allow, through an information system, to determine the type and scope of associations (municipal, state, national), their nature and activity, in order to establish a database and a look at the components of the associative arena in Algeria. According to approximate figures, the associative arena in Algeria includes about 120 thousand associations and organizations, including 1800 associations. and a national organization (<https://www.aps.dz/ar/societe/>, 2023).

There are also some shortcomings in the mechanism of work of CSO's in Algeria, including the following:

- **Formation and naming:** If we look at most CSO's, we will find the word "association", and if we look closely, we will find that most of them bear the name of "charity". This shows that most of these associations started as charities, which are usually supported either by the private sector or by groups of people seeking to

provide aid and assistance to a certain segment of the population within their areas. This means that originally, these associations were confined to specific areas and that their formation was somewhat random, and of limited scope.

- **Services:** The activities of these associations and institutions were characterized by the traditional provision of charitable work. The provision of these works was and most of the beneficiaries and targets of these services were unproductive and unemployed people. Consequently, the activities of these associations were not linked to social and developmental work in its comprehensive sense.
- **Sources of financial support:** The establishment and patronage of these associations or institutions is linked to the provision of material support, whether from governmental or civil institutions and bodies or philanthropists, and if this support stops, the activity of these associations stops as well. Therefore, the lack of support provided by the relevant government institutions or supporting agencies also negatively affects the continuation of these associations.
- **Structure and capacities:** The structure of most CSO's is not linked to the objectives on which these institutions were originally established, therefore some of them lack clear and long-term plans and goals for the continuation of their activities. The nature of the work of

associations in various political, cultural, and social fields, in practice, despite their number, their effectiveness and ability to influence remained limited. This is due to the fact that most CSO's in Algeria suffer from a lack of continuity in their activities, which remain of a seasonal nature, because most of them live in a state of hibernation and only appears on electoral dates or on religious and social events (Ramadan, holidays, school entry...). This seasonal activity makes them lose credibility with the general public.

In addition, CSO's in Algeria have become unable to sustain themselves financially and depend heavily on state support. This makes them hostage to the funding bodies that control their projects, activities and orientations, which limits their independence and effectiveness.

It should also be noted that the number of registered associations does not reflect actual practice on the ground, and the reasons are due to the difficulties and weaknesses suffered by Algerian associations. These weaknesses are summarized in one of the comparative Maghreb studies as follows:

1. Relations between official bodies and associations are not transparent enough.
2. Official institutions do not effectively recognize associations as a hub and partner.
3. The required trust between associations and official institutions is incomplete.
4. Working relations and partnerships between official institutions and associations are not regulated.

5. Access by associations to official financial aid is not transparent enough.
6. The lack of clear procedures for obtaining permanent premises or project premises for associations.
7. Restricting the freedom of associations to obtain grants and aid from abroad, as 33% of Algerian associations active in the field of environment complain about the lack of sources of funding, while 50% do not have permanent workplaces, rising to 74% who do not have the means to work with automated media (Hamiaz, 2021, p. 176).

According to the same study, these weaknesses are not matched by many strengths, and the study only recalls that among the strengths of CS in Algeria are:

1. The prominent role that youth and women occupy within associations.
2. The continuity of the values of volunteer work among the members of associations and their affiliates.
3. The special role occupied by qualified groups and scientific elites in leading CS associations, especially those interested in the field of environment and development (Hawass, 2015, p. 48).

In the first half of 2020, the Directorate of Follow-up and Promotion of the Associative Movement at the Ministry of Interior and Local Authorities revealed that the Ministry of the Interior and Local Authorities had embarked on the process of screening and selecting associations across the country, and stated that there are 1,600 interstate national associations, but most of them have no impact on the field, and



in educating people through weekly sermons and seminars to highlight the disadvantages of environmental pollution on nature.

- **The role of local people's councils:** They play developmental role in preserving and monitor the negative effects on the environment by imposing penalties on violators, and repairing what some have corrupted (Marei, 2017).

## EP for Sustainable Development in Algeria

True SD depends on the efforts of CSO's to solve the social problems, and from here emerges the importance of the presence of ACS institutions as a key actor in the field of EP and SD.

### Reality of ACS

Aware of the important role of CSO's, the Algerian state encouraged the establishment of these institutions in various ways and contributed with the provision of assistance, including customs and tax exemptions, help to overcome difficulties, provision of facilities, easing routine procedures to transform them in active partners.

### The Experience of ACS

Evaluating the experience of ACS in the context of the country's objective potential and historical ambitions clarifies their role. Algeria has a steady increase in the number of associations active in the professional field, such as trade unions and professional federations. Many of them are charities working in different fields including the protection of the environment or they focus on the promotion

of social rights such as women and youth's rights. This was the result of democratic openness, which constituted a break from the previous legislation regarding public freedoms. In particular, Algeria made progress by establishing more flexible laws that guarantee freedom of assembly and expression. Law 90/31 of 1990 had a positive impact on associations in Algeria, in particular on organizations concentrated on new areas such natural environment, SD, identity issues, and human rights.

However, this did not last long, as the declaration of a state of emergency in Algeria restricted assembly, organization, and demonstrations. As a result, CSO's that protect and defend human rights suffered abuses and their number declined during the last few years of the 1990's.

The dynamic movement of CS returned after the lifting of the state of emergency, and the issuance of Law 12/6 in 2012 on associations. After this, recorded figures indicated that the number of associations established in 2012 active in the social, humanitarian, cultural, scientific, women's and sports fields, including 1938 local associations active in the field of environment, and that the number of associations registered at the national level until December 31, amounted to 5,134. In 2012 their number reached 96,144, including 61 national societies active in the field of environment and life framework (Hawass, 2015, pp. 46-47).

Even though the 1989 Constitution, which accompanied the stage of democratic openness and political pluralism in Algeria, recognized freedom of expression and the right to establish political parties and

on the way public opinion perceived the seriousness of the threats to the environment and its importance for future generations.

One of the most prominent social movements at that time was the one led by many of these organizations against government policies regarding the possession and use of nuclear energy. In 1971, the founders of Greenpeace USA organized rallies against the nuclear tests conducted in the state of Alaska. These protests and the accompanying media coverage contributed to raising awareness of the seriousness of these tests and their effects on the environment. These protests were also repeated in other countries in Europe, such as France, that adopt nuclear use in their energy policy.

The activity of civil organizations concentrated largely on raising awareness in environmental issues. They developed into organizations able to influence the implementation of various new policies and measures aimed at the protection of the environment. Raising awareness was one the main pillars in the programs and strategies of various CSO's concerned with the environment, whether internally or externally, (Tammam and Manasriya, 2017, pp. 66-67).

### **Role of CSO's in Sustainable Development**

There is an agreement among all those interested in development issues on the fact that SD cannot be achieved without the interdependence of governmental and civil efforts. Each party should contribute to solving social problems, and from here it emerges the importance of CSO's as a key

actor in social and economic development aiming at SD.

The role of CSO's in achieving SD can be summarized as follows:

- **The role of the family:** should produce individuals who are aware of the environment and its importance to society by guiding them to rational use of resources to reduce its exploitation.
- **The role of educational institutions:** their role is complementary to the role of the family in improving the behavior of children through environmental departments in schools that contribute to raising environmental awareness.
- **The role of trade unions:** by informing workers about the harms of the misuse of certain polluting technologies that can cause diseases demanding access to clean technologies and a good working environment.
- **The role of scientists:** by holding seminars, whether in public or private international forums or via media, in which scientists should explain how to preserve the environment.
- **The role of social and sports clubs:** by exploiting the presence of the elite of society to raise sustainable awareness of pollution risk, or by holding seminars on the issue.
- **The role of media:** Conducting continuous environmental assessment of development projects. The dissemination of environmental awareness, education, training, and education requires a close link between SD and information.
- **The role of religious institutions:** Religious institutions play a major role



the urgent needs of societies in relative independence from state power and the influence of private corporate capitalism.”

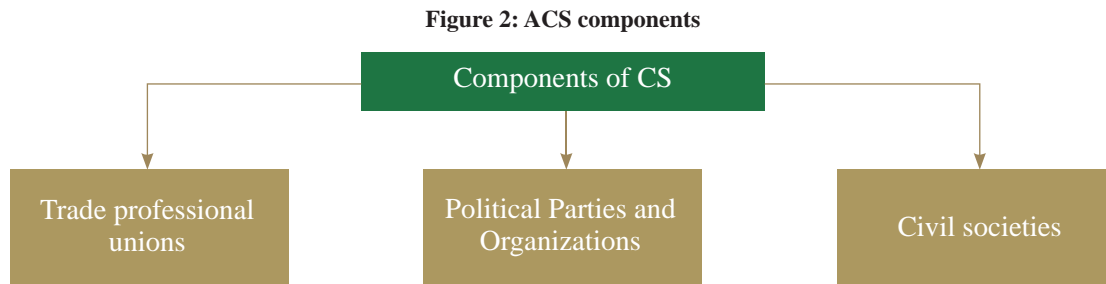
- Qandil (2008, p. 64) pointed out to CS as “A group of autonomous organizations that fill the public sphere between the family and the state, and are non-profit, seeking to achieve common interests or benefits for society as a whole or some of its marginalized groups, or to achieve the interests of its members, committed to the values and standards of respect, compromise, and high management of differences, tolerance and acceptance of the other.”
- Ebadi (2011, p. 10) defined CS as “Polit-

ical, economic, social, and cultural institutions that operate in various fields independently of the State to achieve multiple purposes, including political purposes such as participation in decision-making, trade unions (defending the interests of their members), cultural purposes, and to contribute to social work to achieve development.”

It is evident that CS refers to those social, economic, and political organizations that individuals voluntarily join and for which they work independently of the state with the aim of protecting the interests of marginalized groups, raising awareness of their problems, and contributing to the provision of solutions to achieve development.

### Components of CS

The components of CS are illustrated in the following figure :



Source : The researcher based on : (Barakat, 2014, p. 51)

### CS: Environment and Sustainable Development

The issue of preserving the environment is very important. To this purpose CSO's have been nominated as an effective locomotive for various changes of environmental nature. Their role is to educate the next generations to its preservation and sustainability to achieve SD.

### CS's Interest in Protecting the Environment

The important role of CSO's in raising environmental issues in contemporary societies can be traced back to the seventies of the twentieth century with the birth of the first consistent environmental movements. These movements led by civil organizations had a significant impact

## **Environment**

The term “environment” has been overused in recent years. However, the exact meaning of it remained mysterious. The following are the most important definitions of the term “environment”:

- The term “environment” means the vital elements that surround humans, including water, land, air, fauna, and flora. (Hassan, 2007, p. 05).
- Ecologically, the term “environment” refers to “all the conditions that influence and affect the development and sustainability of life of all organisms present on the earth.” (Daas, 2011, p. 06).
- According to the United Nations, the term “environment” refers to “the complex of all living (plants, animals, microorganisms) and non-living (soil, climate) components interacting as a functional unit in a certain area. Each contributes to maintaining the overall ecosystem’s health and productivity.” (Al-Azawi and Al-Naqar, 2007, p. 94).
- As for the International Organization for Standardization (ISO), the term “environment” refers to “an organization’s natural and human surroundings. An organization’s environment extends from within the organization itself to the global system, and includes air, water, land, flora, and fauna (including people), and natural resources of all kinds.”
- The Modern definition of the term “environment” reads that “it is the spatial field surrounding us, including natural and human phenomena that

we are affected by and affect in.” (Serafi, 2009, p. 10).

- The United Nations Conference on the Human Environment in Stockholm defined the environment as “the totality of conditions and influences, both natural and artificial, which surround and affect all organisms, including people.” (Merzig and Ben Nafla, 2011, p. 04).
- Idiomatically, the term “environment” refers to “the space in which man lives and interact with other beings, and from which gains the life necessities.” (Zabat and Margait, 2015, p. 04).

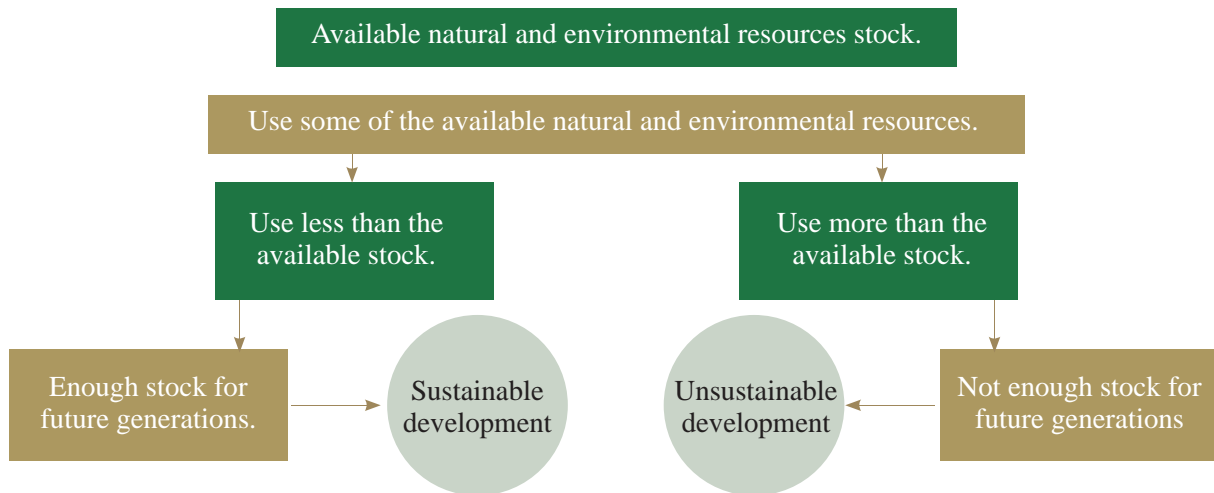
Accordingly, the environment is the biotic and abiotic medium that directly or indirectly affects the environment in which human beings live, from which obtain livelihood, and where they practice their cultural activities and coexist with the rest of the living organisms of plants, animals, and non-living organisms.

## **The Concept of CS**

The concept of CS was introduced internationally under the title: “United Nations Volunteers Program” in 1967. Many definitions were published on the concept of CS:

- The Arab Democratic Center for Strategic, Political, and Economic Studies (2017) defined CS as “Individuals and non-governmental organizations as actors in most educational, economic, family, health, cultural, charitable, and other fields.”
- The NGOs Center of Excellence (2017) defined CS as “The set of political, economic, social, and cultural institutions that work to meet

Figure 1: The key components of SD



Source: (Hassan, 2007, p. 13).

### Sustainable Development Goals

There are many comprehensive goals behind achieving SD, some of which are listed in table 1.

Table 1: Comprehensive SD Goals

Economic Goals	Social Goals	Ecological Goals	Technological Goals
<ul style="list-style-type: none"> <li>• Growth</li> <li>• Equality</li> <li>• Efficiency</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Empowerment</li> <li>• Participation</li> <li>• Social mobility</li> <li>• Social cohesion</li> <li>• Cultural identity</li> <li>• Institutional Development</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Ecological Units</li> <li>• Carry capacity of an ecosystem</li> <li>• Biodiversity</li> <li>• Labour issues</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Reduce the use of environmentally harmful technologies</li> <li>• Dissemination and development of clean and environmental technologies</li> </ul>

Source : Prepared by the author based on : (Rashi, 2011, p. 20)

### Dimensions of SD

SD is based on three fundamental dimensions mainly social, economic, and environmental listed in table 2.

Table 2: The Fundamental Dimensions of SD

Ecological Dimensions	Social Dimensions	Economic Dimensions
Ecosystems	Distributive justice	Sustainable economic growth
Energy	Social mobility	Capital efficiency
Biodiversity	Public participation	Meeting basic needs
Biological productivity	Cultural diversity	Economic justice
Adaptive capacity	Corporate Sustainability	

Source : (Ibn Abbas, 2015, p. 103)

## **Methodology**

This study required the use of more than one scientific approach. If the general framework of the study has been dominated by the descriptive analytical nature as an appropriate approach to exposure to the description and analysis of its various aspects, the historical method was also essential to monitor and track the historical development of the concept of CS. Its applications and current contents require the use of an historical approach to analyze the various factors and conditions that accompanied its development. The nature of the research in terms of its temporal, spatial and objective scope necessitated the adoption of the comparative critical approach as a basic method, considering that comparison is the essence of the scientific methodology.

Comparing the experiences of ACS with the experiences of other nations deepens the researcher's vision of ACS's institutions. This approach allows the researcher to examine the policies of other societies and see a broader range of alternatives shedding light on the advantages and disadvantages for society. The case study approach resulted also very useful because it focused on Algeria where the ACS played different roles contributing to its political development, democratic transition. For this reason, it was the use of this approach helps in studying the state of EP in Algeria within the different mechanisms and roles played by CS.

## **Study Related Concepts Sustainable Development**

The link between the terms development and sustainability led to the official emergence of SD. The following are the most important definitions of SD:

- In 1987, the United Nations Brundtland Commission defined sustainability as “meeting the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their own needs.” (Ghoneim and Abu Zant, 2007, p. 25).
- The World Bank defined it as “the one that recognizes that growth must be both inclusive and environmentally sound to reduce poverty and build shared prosperity for today's population and to continue to meet the needs of future generations. It is efficient with resources and carefully planned to deliver both immediate and long-term benefits.” (Emadi, 2008, p. 05).
- Merriam-Webster defined it as “capable of being sustained of, relating to, or being a method of harvesting or using a resource so that the resource is not depleted or permanently damaged.” (Beat Bürgenmeier, 2004, P 38).

Therefore, SD is the employment of economic development at the service of current and future generations. Its role is to guarantee social stability while preserving and developing their traditions, in addition to protecting the environment by maintaining its balance and rationalizing the use of its resources. Figure 1 shows key components of SD.

# Environmental Protection for Sustainable Development

## The Case of the Algerian Civil Society

Dr. Hayat Mamin

Algeria

### Introduction

In the last few decades EP had to face many challenges and became one of the main concern of societies for the generations to come due to its unprecedented deterioration across several regions of the world. In recent years, most environmental studies, and forecasts (Global Environment Outlook 6, for example) confirm the seriousness of the status quo of the environment and the actual threat it entails. Without EP policies, due to the mainly to man-made interventions, the sustainability of systems and vital resources are no longer available. However, at the end of the twentieth century, demands emerged calling for the need to pay attention to environmental issues and give them their vital dimension within the various aspects of human life. CSO's launched activities in many fields with the purpose to increase human awareness of the seriousness of this environmental situation and its destructive effects. CSO's activity in this field gave them the strength and the influence to become a key factor in raising environmental issues, especially during developments and transformations in the concept of civil society (CS) in general, both in terms of its contents and roles, and in terms of its field effects.

The policies of international governments that call for the importance of defending the environment have prompted developed countries to pay attention to the environment, which they have classified as one of the most important sources of wealth and SD. On the contrary, Arab countries in general, and the Algerian state are still floundering in the problem of disseminating the culture of EP and are still struggling to recognise CSO's as institutions with the responsibility to protect the environment because of their superior ability to influence trends and behavior. This recognition would help Algeria to meet the needs of present and future generations within the framework of achieving SD.

Therefore, the problem of the research revolves around the following main question: Has Algerian ACSs been able to be an active partner in the field of EP to achieve SD?

## Abstract

This research aims to shed light on the necessity for the Algerian Civil Society's (ACS's) contribution to environmental protection (EP) for achieving sustainable development (SD). Institutions and civil society organizations (CSO's) play a pivotal role in the development process in general and SD. This is because they are close to people and deal and interact directly with them through their activities in collaboration with institutions, actors, and officials responsible for protecting the environment. The importance of these institutions resides in establishing SD, which cannot be achieved in an unhealthy environment. The results of the research indicate that despite all the efforts made by Algeria through all its bodies at various levels, the environment still suffers from several challenges, with varying degrees of seriousness. Therefore, there is an urgent need for an effective ACS for the formation of institutions to protect the environment. This will only be achieved by supporting all CSO's in Algeria allowing them to effectively participate in protecting the environment with the purpose of achieving SD.

**Keywords:** Civil Society, Environment Protection, Algeria, Sustainable Development.

5

## **Environmental Protection for Sustainable Development**

The Case of the Algerian Civil Society

**Dr. Hayat Mamin** - Algeria  
Abbas Laghrour University - Khenchela





## Sources and References

- التويجري، صالح بن حمد (٢٠١٣)، التطوع: ثقافته وتنظيمه، الطبعة الأولى.
- التويجري، صالح بن حمد (٢٠١٩)، العمل التطوعي: مفهومه وثقافته، مقال منشور، مجلة معكم، المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر (آركو).
- التويجري، صالح بن حمد (٢٠٢٠)، العمل التطوعي: آفاق وتطلعات، الطبعة الأولى، ص ٢٣-٢٤.
- التويجري، صالح بن حمد (٢٠٢٠)، كلمة ألقيت في منتدى الرياض الدولي الإنساني الثاني.
- الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC) (٢٠٢٢)، تقرير متطوعونا.
- الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC) (٢٠٢٢)، تقرير التحالف العالمي للعمل التطوعي.
- حسين، إبراهيم (٢٠١٠)، العمل التطوعي في منظور عالمي، المؤتمر الثاني للتطوع، الشارقة.
- الزهراني، علي إبراهيم (٢٠٠٦)، مجالات العمل التطوعي في الميدان التربوي، مؤسسة الشيخ عبدالعزيز بن باز الخيرية، سلسلة مركز البحوث والدراسات ٣، المدينة المنورة.
- السيد، صالح بن عبداللطيف (١٩٩٩)، المرشد في إدارة العمل الخيري.
- الشعبي، علي بن عيسى (٢٠١٩)، مقال منشور، موقع آراء سعودية الإلكتروني، تا ٢٥ نوفمبر.
- الشهري، حنان (٢٠٢٢)، مقال منشور، موقع مفهرس، تا ٤ أبريل.
- صعب، سلوى (بلا ت)، العمل التطوعي ميادينه وآثاره، مقال منشور، موقع صيد الفوائد، اطلع عليه من خلال الرابط بتاريخ ٢ مايو ٢٠٢٣ م:  
<http://saaid.org/Anshatah/dole/32.htm>
- عراي، بلال (بلا ت)، دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع، جامعة دمشق.
- العلي، سليمان (بلا ت)، حقوق الموظفين في العمل الخيري، من كتاب تنمية الموارد البشرية والمالية في المنظمات الخيرية.

- Encouraging children to do voluntary work.
- Emphasizing the importance of disseminating the values of cooperation, mutual respect, and humane interaction among young people.
- Provide an opportunity for voluntary organizations to work with government agencies and non-profit organizations in order to develop voluntary work performance.
- Establishing more structures that enhance the organizational movement for voluntary work and establishing more volunteer platforms with the aim of organizing humanitarian community work.
- Encouraging young people to contribute to voluntary work.
- Using modern technology in coordinating voluntary work between various organizations and concerned authorities.
- Organizing training courses for volunteers to provide them with the skills and expertise necessary to perform their work to the fullest.
- Establishing departments in institutions that define the ethics of voluntary work.
- Supporting the efforts of researchers to conduct more studies and scientific research on voluntary social work.
- Urging donators and charities to provide support for voluntary work to ensure its continuity and sustainability to move forward in providing distinguished humanitarian work.
- Holding international conferences in order to present successful experiences in the field of volunteering.
- Support women's participation in voluntary work.
- Enacting new strategies to support and develop voluntary work.



that ensures prosperity, stability, integration and benefiting from all the energies of society reflected in the growth and progress of society and its ability to respond to crises and disasters that may be exposed to it.

## Conclusion

Voluntary work remains a humanitarian criterion for the advancement of society and the awareness of its members, who are keen to take care of public and private interests, and feel the suffering, needs, and problems of others. Voluntary work acquires special importance in the Islamic community, as it is one of the best works performed by a Muslim out of doing good and the desire to obtain reward. Voluntary work needs continuous development in order to achieve positive results. Voluntary work can be developed through implementing the following **recommendations**:

- Enacting regulations and setting mechanisms and procedures that ensure the support, legalization, and development of voluntary work, enabling optimal utilization of volunteers, defining their duties and rights, and providing them with the skills and expertise required to perform their work to the fullest and with high efficiency.
- Enhancing the control of the added value of voluntary work and the extent of its contribution to national development, by establishing a clear framework and appropriate mechanisms to motivate and organize it.
- Develop mechanisms for the legal and regulatory frameworks of this

work based on religious and cultural heritage, in addition to benefiting from the experiences of some countries in this field.

- Emphasizing that voluntary work has become a criterion for the urbanization of societies and that it is the third sector after the public and private sectors.
- Emphasizing that it is a key component of development.
- Developing the entrepreneurial spirit of voluntary work and promoting global recognition of its importance for the sake of humanitarian work.
- Appreciating volunteers for their efforts in humanitarian work, motivating them to continue their work, and attracting more volunteers to join voluntary work.
- Promote volunteer contributions to development at local, national, and international levels.
- Developing, supporting, and strengthening voluntary work in the national bodies and societies of the Red Crescent and Red Cross.
- Disseminating awareness and education of voluntary work as a developmental necessity to maximize the skills of young people in serving their communities through volunteering.
- Providing a supportive and appropriate environment for volunteering in a way that contributes to attracting more volunteers.
- Introducing voluntary work into the general education curricula at various stages in order to encourage students to do voluntary work.

and defending vulnerable people. They unite around one goal: serving humanity, as people often join National Societies as temporary volunteers in the aftermath of a disaster and enjoy voluntary work to the extent that they sometimes stay there for decades. The IFRC trains its volunteers in order to equip them with the skills that enable them to perform their work to the fullest (IFRC, 2022).

Due to the importance of voluntary work and its active role in mitigating humanitarian repercussions, the Global Alliance for Volunteering was established as an important initiative led by National Societies to exchange views on current volunteering trends and the future of voluntary work in a changing world to continuously improve volunteer management and development to enable the IFRC network to adapt to emerging challenges (IFRC, 2022).

The interest of Arab countries in voluntary work has increased in recent years as they have issued some systems and procedures to increase the number of volunteers and involve them in development programs. The Saudi Cabinet's decision to organize the National Center for the Development of the Non-Profit Sector on the basis that voluntary work and non-profit institutions contribute to building and developing society. This sector is complementary to the public and private sectors, and it employs the skills of young people mainly in social and humanitarian fields with the purpose of involving them in community activities, increasing their national and community affiliation, contributing to building their capabilities

and competencies, and employing their skills in serving the society. This led to an increase in the interest of community groups in voluntary work (Al-Tuwaijri, 2019).

### **Disseminating the Culture of Volunteering**

The culture of volunteering is “a system of values, ethics, behavior, standards and practices that incite goodness and push it so that its benefit reach others, either by bringing an interest or by warding off corruption voluntarily and without obligation or coercion.” This culture is one of the components of the culture of society, where the tendency to voluntary work in order to serve the community and achieve certain goals is the main motivation for engaging in community organizations. The dissemination of this culture requires care, support, motivation and participation of educational institutions and the establishment of institutes to organize voluntary work plans and mechanisms, in addition to organizing festivals that stimulate voluntary work in universities, educational institutions, and private sector institutions. We point out here that any initiative to disseminate this culture leads to increased interest in voluntary work as an integral part of the development process of society, due to its importance in overcoming the obstacles, problems, and challenges facing any society. It was obvious for countries to pay attention to it and view it as a vital area for social, cultural, and economic activities, and one of the tools for the interaction of members of society with the state in an atmosphere of mutual coordination

It represents a symbol of solidarity, cooperation, and it has been closely linked to all meanings of humanitarian and charitable work for the benefit of all human societies. It is a positive humanitarian practice beneficial to all peoples because it is a fundamental pillar for building and consolidating human and moral values on which to build a society.

Humanitarian voluntary work is a necessity to help those affected by disasters, and its importance has increased in recent years with the increase in the rate of natural disasters and of armed conflicts. This confirms that we really need it, especially after it has become a criterion by which societies are evaluated. The need for humanitarian voluntary work today has increased more than ever, due to the spread of material values, individualism, selfishness, love of control and possession, and contempt for the other. This makes voluntary work even more important for a sustainable and comprehensive development of societies.

Voluntary work is one of the most important pillars on which the Red Crescent and Red Cross bodies depend. It is of particular importance as it contributes to enhancing the integration of societies, to address challenges collectively, develop the entrepreneurial spirit of people and enhance their sense of belonging. Voluntary work is also one of the seven basic principles of the International Red Cross and Red Crescent Movement officially proclaimed at its twentieth International Conference in 1965: humanity, impartiality, neutrality, independence, unity, universality, and voluntary work.

The idea of the United Nations Volunteer Program is inspired by its conviction that voluntary work can promote development if everyone can contribute his/her time and potential for peace and development. The International Federation of the Red Cross pays great attention to voluntary work. Its volunteers are the pillar of the International Movement since its inception in 1863 and they currently play the central role in all its activities contributing effectively to the success of the work of National Societies by helping millions of vulnerable people in times of crisis.

The International Federation of the Red Cross currently has about 100 million members and volunteers around the world, including more than 15 million active volunteers from various segments of society such as teachers, parents, students, nurses, bankers, construction workers, artists, and others, each of whom has given time to commit to voluntary work. National Societies offer them a variety of roles tailored to their skills, and they all work to help others without any personal gain, not only providing relief to those affected by disasters and crises, but also participating in various activities, such as: running hotlines to support isolated communities, providing comfort and care for displaced people, leading community health campaigns to introduce people to healthy lifestyles, supporting search and rescue efforts, and reuniting families in the country, following the disaster, the management of youth programs. They also contribute to the improvement of the resilience and unity of communities

21. Reduce operating expenses in humanitarian organizations and bodies.
22. Supporting the efforts of government agencies in serving members of communities.

### **Impact of Voluntary Work**

Voluntary work earns those who practice it reward in this world and in the hereafter, solves social problems in times of crisis, contributes to spreading loving harmony among people, and addresses the hostile or pessimistic view towards others and life. Voluntary work also contributes to enhancing solidarity and cooperation among members of society, increases the human ability to interact and communicate with others, reduces the tendency to individualism and develops a sense of solidarity. Moreover, voluntary work refines the personality and raises the mentality of stinginess and transforms it into a mentality of abundance and gain. Voluntary work also mitigates the humanitarian damage and repercussions resulting from disasters and crises, supports development, provides comprehensive care for each member of society, and contributes to building social relations and friendships based on love, tolerance, and integration.

### **Importance of Voluntary Work**

The importance of voluntary work stems from the fact that it focuses on the human values of the individual, leads to the acquisition of skills and capacity development through refinement of thought, recognizes the positive extent of participation in identifying the problems of society. It also

teaches how to invest in the skills of young people and encourages them to take responsibility and participate in decision-making. It is also a complementary and supportive factor for government work, as it is characterized by flexibility and the ability to move quickly. It is not linked to a specific time as much as it is related to the value of the service itself. This helps to convert idle energies into productive ones because voluntary work contributes to preparing society to deal with unexpected challenges. This means “the contribution of society to building itself”, voluntary work stimulates social solidarity and a sense empathy by mobilizing human and material energies and directing them towards beneficial social work.

### **Humanitarian Voluntary Work**

Humanitarian voluntary work remains one of the noble societal values in mitigating the humanitarian repercussions of those affected by disasters. It is self-evident that the highest type of humanity is “voluntary work”, which means that a person devotes part of his time, effort, and money to serve the other free of charge. God said “And every Nation who follows a Religion has a direction toward which they face. So, rush to be forward in all Good works. ALLAH will bring you all together wherever you might be. Surely ALLAH has All the Power to do All the things” [2: 148].

Humanitarian voluntary work is an essential pillar in Muslims’ lives. The Holy Quran and the Sunnah of the Prophet agree on the importance of voluntary work as a civilized behavior societies must promote.



## Advantages of Voluntary Work

Voluntary work has a positive impact on the individual and society. This is one of the reasons for the happiness and well-being of society, the stability of its pillars and the solidarity of its inhabitants, and the affirmation of social sense. It contributes to solving the problems of the community, promotes its stability, and encourages communication with others, in addition to treating individualism and developing individual skills. It also leads to improving the economic, social, and living conditions of the members of society, and it is a fertile field for happiness, and of reward in the hereafter. Voluntary work achieves many distinctive benefits, most notably:

1. Enhancing social solidarity and raising volunteer skills and performance in alleviating the suffering of peoples.
2. Helping volunteers to develop themselves and their leadership skills through immersion in voluntary work.
3. Help keep them happy, build their confidence, and foster a sense of responsibility.
4. Eliminate negative habits in a person and any sensation of depression.
5. Strengthening networking skills among volunteers.
6. Building relationships, strengthening bonds between friends, and expanding the circle of knowledge.
7. Acquire important skills and experience that give a positive result to the volunteer.
8. Emphasize the importance of community members in helping each other during crises and disasters.
9. Creating a cooperative human spirit among members of their own community and others.
10. Strengthening social cohesion among members of societies.
11. Highlighting the positive humanitarian image of societies in supporting solidarity between people and emphasizing humanitarian works in them to help the most vulnerable groups.
12. Identify gaps in the service system in communities in order to seek to secure them.
13. Help maintain the development of society.
14. Use leisure time to accomplish useful volunteer activities.
15. Alleviate problems affecting the individual and society.
16. Increase people's ability to socialize with others.
17. Achieving social solidarity, cooperation, and community cohesion.
18. Disseminating the values of donation and giving to the needy to alleviate their suffering.
19. The transcendence of the same volunteers and their sense of social responsibility in the service and prosperity of their community.
20. Notifying volunteers of self-satisfaction, refining their personality, making them happy, and helping them form a network of social relationships.

the dangers facing the environment. There is the field of defending the human right to live a dignified life in one's country and protecting it from any exploitation, occupation, or aggression (Sa'ab, no date).

### **Obstacles to Voluntary Work**

Voluntary work faces several obstacles, some of which are related to the volunteers themselves, the institution in which they work, or charitable organizations, and others related to the perception of voluntary work, including:

- The absence of institutional performance of voluntary work in many institutions and groups and the lack of good organization jeopardize volunteers' performance.
- The low level of volunteering culture in societies, where there are still those who think that voluntary work would not change the situation. This hinders the involvement of young people in it, and forms negative convictions for them towards their role in development (Al-Shaabi, 2019).
- Weak interest in voluntary work in educational institutions, and the decline in the rate of government and private support provided to it.
- Some officials in government institutions believe that voluntary work competes with government work, which weakens the demand for it by employees.
- The lack of clarity of the volunteers' role in the institution in which they work, and the lack of opportunity for them to choose the appropriate voluntary work for their skills and expertise (Al-Shehri, 2022).
- Not allocating a department that cares about the affairs of volunteers to ensure the performance of a sound and integrated volunteer process.
- The lack of training programs designed to qualify volunteers to improve their performance for the sake of humanitarian voluntary work.
- The lack of praise, thanks, and appreciation for the volunteers, which makes them not motivated to work in this field.
- The absence of systems supporting voluntary work, including the duties and rights it contains.
- Lack of planning and training, education, and qualification of volunteer service providers.

Some obstacles are related to the volunteers themselves including:

- The lack of sufficient time for volunteers because they are either busy with study or work.
- The volunteers' lack of interest in the work they perform, and their lack of awareness of the importance of this work in community service.
- Volunteers do not perform the tasks assigned to them because they do not feel obliged to perform them at a specific time.
- Volunteers believe that they work in this field with the aim of achieving personal gain, not realizing the importance of voluntary work.
- Some volunteers view voluntary work as a kind of social prestige and an honor rather than a mandate.

tasks, and some favorable psychological trends necessary to improve their productivity. All this in an effort to stimulate their awareness and sense of the challenges they face in their society.

### **Organizational Work**

Organizational work is of great importance in the performance of voluntary activities. Organizations help them to avoid any deviation from their objectives and to achieve continuity and maximum effectiveness. It also ensures the performance of teamwork and enhances their capabilities in facing difficulties and overcoming disasters.

### **Motivating Volunteers**

Motivating volunteers plays a pivotal role in the continuity of their work. It is important to invest their new skills and experiences, whether at the level of the group or the institution, and motivate individuals to participate in voluntary work through the following:

1. Participation: The volunteer must be part of the work team in the institution or group.
2. Transparency: It means the clarity of the institution's work away from any hidden goals.
3. Recognize: The institution should recognize the volunteer's achievements and giving.
4. Integration: Encouraging the volunteer to integrate into the institution and the group.
5. Promoting Participation: Promoting the volunteers' participation by holding dialogues and considering their opinions on all topics.
6. Facilitation: Removing obstacles

facing the volunteers in order to encourage them to continue working with dedication.

7. Acknowledgements: Acknowledging the extent of the volunteers' effective contributions to achieving the goals of voluntary work.

### **Voluntary Work Assessment**

The efforts of volunteers must be evaluated scientifically and fairly, with their own participation, so they can realize the importance of their work and the positive impacts it has on the society.

### **Volunteer Follow-up**

The goals of an institution or group are achieved when they have a clear vision of how to benefit from volunteers, especially after they perform their tasks, and this will only be possible through a follow-up system through which they are always communicated and notified that they are an important part of the team.

### **Fields of Volunteering**

The most important field of volunteering is the social one. People working in this area help the poor by securing their basic needs of food, drink, clothing, and other basic needs to ensure them adequate living standards. Volunteers working in the area of health provide health care and ambulatory care for the wounded, sick, and injured during disasters alleviating their suffering. As for the educational field, it remains an important area for opening up the horizons of knowledge to those in need. This can be done through the provision of literacy education classes. In the environmental field, volunteers organize voluntary campaigns to raise awareness of

1. Its reliance on the self-initiative of the volunteer or voluntary institution.
2. Its implementation is based on studying the needs of society and the services provided by the government.

Voluntary work includes variety of fields, some of which are:

- **Emergency volunteering:** It is performed in cases of disasters requiring rapid response such as fires, earthquakes, floods, and other sudden disasters.
- **Skills development volunteering:** Usually carried out by trainers to develop the skills of others in order to help them achieve their goals.
- **Environmental volunteering:** It aims to clean the squares and streets of cities of waste in order to preserve the environment from any threats.

### **Voluntary Work Techniques**

Since any work needs tools and techniques consistent with its content in order to ensure its success, voluntary work needs special tools and techniques:

#### **Media and Promotion**

When voluntary work is linked to development, it is necessary to encourage the initiatives of individuals and groups and to enhance their enthusiasm and confidence for them to achieve sustainable development.

#### **Identifying the Need for Volunteers**

Identifying the need for volunteers is of great importance in promoting the effective utilization of their human potential in meeting the basic needs of the institution/ community.

### **Selection of Volunteers**

The selection of volunteers is important because it entails finding the right job for them, including the framework through which they will work, and the benefits they can provide in the short and long term. In addition, the correct selection of volunteers contributes to the codification of their efforts and in the proper employment of their skills. This would reduce the cost of preparation of awareness and training, accelerate the achievement of goals, prevent conflicts of interest without burdening the volunteers with extra tasks making them understand the goals and objectives of the institution at which they work.

### **Qualification or Training**

Qualification or training is of particular importance in providing volunteers with skills to maximize the use of their efforts in completing the required work with high efficiency. Training has the following basic objectives:

1. Volunteers' certainty of the usefulness of training, whether on a personal level or at work level.
2. Improving their existing expertise.
3. Placement tests for them to teach them new skills.

Organizations that hold training sessions can attract volunteers. Training is important to sustain volunteering as long as possible and make better use of volunteers' skills. After institutions and NGOs select volunteers, they classify and train them to upgrade their skills and help them perform their tasks better by providing them with knowledge related to their work, the necessary skills for their

The Muslim who is accustomed to the love of goodness does not wait for disasters to take the initiative to contribute with voluntary work; rather, his love for good deeds will push him to provide help and continue to do so seeking God's love, and in this context 'A'isha reported God's Messenger as saying, "The acts most pleasing to God are those which are done most continuously, even if they amount to little." (Al-Bukhari). There are many verses and hadiths about the importance of voluntary work, its status and necessity for the individual and society (Al-Tuwaijri, 2019).

Voluntary work emphasizes cooperation and highlights the human and civilized social relations and promotes dedication to giving willingly "without coercion or obligation," and based on this the researcher raises the question: What distinguishes intellectual, physical, or material voluntary work? Voluntary work is described as two basic qualities that enhance the power of its impact on the process of social change:

1. Implementing it on the basis of moral or social values and for free.
2. Implementing it with the aim of achieving moral and humanitarian goals (Al-Tuwaijri, 2020).

### Forms of Voluntary Work

Voluntary work has several forms, including individual voluntary work, which is a behavior practiced by a member of society voluntarily, or with the participation of a group of companions for free. However, this form of voluntary work has limited goals, is unstable, and depends on the goals and capabilities of the individual

or group. On the other hand, institutional voluntary work is more efficient than individual voluntary work, more organized, more influential in society, more stable, and achieves the goals of individual work. The success of institutional voluntary work depends on the extent to which society is convinced of its importance, and on the specialization, organization, planning, development, and on its ability to attract influential and qualified personalities.

In the Arab world, there are various institutions and civil associations that contribute to voluntary work to serve the community and are concerned with many social issues aimed at comprehensive social development such as caring for the disabled and the poor, combating drugs, following up on family and maternal health, contributing to the study and solution of youth problems. In addition, the researcher distinguishes between two related forms of voluntary work:

#### Voluntary Behavior

It means the set of behaviors practiced by the individual that meet the conditions of voluntary work, but it comes in response to an emergency. For example, rescuing a person from drowning or from a wound is a great act carried out without expecting any moral or material reward.

#### Voluntary Act

This form differs from voluntary behavior because it is not the response to an emergency. Instead, it is the result of actions based on the belief in the idea of volunteering and its role in the development of society. Voluntary work has two unique characteristics that explain its strong impact on society, namely:



humanitarian repercussions resulting from disasters. Voluntary work aims to emphasize cooperation, harmony, and solidarity, highlighting the humanitarian social relations as well as the importance to give willingly “without coercion or obligation” (Al-Tuwaijri, 2013). The definitions of voluntary work are numerous, including:

- “Voluntary work is the organized effort carried out by the individual and society with the aim of achieving legitimate actions without imposition or obligation, whether material, physical, or intellectual motivated by the desire to please God for Muslims or humanitarian motives for non-Muslims.”
- “Voluntary work is the effort that any person spends, without expecting any reward, for the community taking responsibility for providing social welfare.”
- “Voluntary work is to assist others, so that good prevails in society. This name (voluntary work) came because it is not an imposed action. The greater the positive and constructive elements are, the greater the development and growth of society will be.”
- “Voluntary work is a national humanitarian service aimed at protecting the homeland and its people from any danger” (Ibid.).

In some countries, such as Switzerland, voluntary work is mandatory for those aged 20-60 who do not meet the conditions for military service. Although these definitions of voluntary work are apparently different, they refer to noble mean-

ings of it, the most important of which is helping others for the sake of humanity.

### **Voluntary Work in Islam**

Voluntary work is of great importance in Islam, God has counted whoever perform a good deed does God’s will. God rewards him for that. Many verses in the Qur’an talk about the importance of volunteering, including the following: “Who is he that will lend a Good Loan to ALLAH. So He will multiply it many times? And ALLAH withholds or grants an increased Provision, and unto Him you will be returned” [2: 245].

The legal texts have highlighted the legitimacy of voluntary work as one of the works by which man seeks to be closer to God. voluntary work is one of the acts of charity, favor, and goodness, and there are many Quranic verses that prove the legitimacy of voluntary work, God said: “Indeed, As-Safa and Al-Marwa (Mountains) are among the Symbols of ALLAH. Therefore, no Sin for him who perform Hajj or Umra (Pilgrimage) to that House of ALLAH should go around between them. And he who volunteers to do Good on his own, then surely ALLAH is responsive to Recognize and All Knowing” [2: 158]. God also said: “O you who Believe, Bow down in Raku and prostrate in Sijdah, and worship your RABB, and do the Good, so that you may be Successful” [22: 77]. This verse reveals advice to favor and relieve the needy, sponsor the orphan, help the insolvent, disseminate knowledge, and educate society by encouraging people to show solidarity, compassion, and generosity.

# Voluntary Work in the Humanitarian Field

## Concepts and Developmental Mechanisms

Dr. Saleh Bin Hamad Al-Tuwaijri      Saudi Arabia

### Introduction

Voluntary work is a fundamental pillar for societies' development, improvement of living standards, and the consolidation of their noble values. Voluntary work arose with the emergence of mankind, and with purely humanitarian motives. Man realized in the early ages of ancient history the need for others, and the necessity of cooperation to ensure safety. This would ensure every member's protection from the dangers of isolation and help secure food, water, and safe housing. With the increasing rate of natural disasters, armed conflicts, and wars, in addition to the high rate of poverty and vulnerable groups in many societies, voluntary work in the humanitarian field has become of great importance in alleviating the human suffering. This prompted organizations and bodies working in the field of humanity to pay great attention to it.

In this research, the researcher analyzes the concept of voluntary work, its forms, techniques, fields, obstacles, benefits, advantages, and effects. This study also aims at disseminating its culture by proposing regulations and developing appropriate mechanisms and procedures that ensure its support and development. It will also aim at establishing more structures that enhance its organizational movement by highlighting the development of the spirit of initiative that goes with it. The researcher also wanted to contribute to the enhancement of global recognition of humanitarian work by improving the volunteers' awareness of its importance and boosting the spirit of community and national belonging.

### Concept of Voluntary Work

Voluntary work consists of two terms «work» and «volunteering». The first refers to the effort performed by the individual, whether mentally or physically. «Volunteering» is not an imposed action of

generosity. Idiomatically, volunteering is the sacrifice of time or money or the exertion of a human effort for free. It is one of the seven principles of humanitarian work that humanitarian organizations are keen to apply in order to mitigate the



## Abstract

Voluntary work is one of the principles of humanitarian work that organizations rely on. Volunteers perform work for free, out of their sense of responsibility towards people around them, and from their desire to sacrifice themselves, and honestly contribute to the humanitarian development of their society. Voluntary work goes beyond the concept of profitability, and its goal is not limited only to the material assistance of human beings, but it also focuses on the preservation of the environment, culture, education, and health.

Due to the importance of voluntary work, the international community has designated an international day on the fifth of September of each year with the aim of enhancing the efforts of individuals and institutions in providing more support to alleviate human suffering and create a stable and safer future for societies. The aim of the international community is also the dissemination of a culture of solidarity in all societies so to strengthen them and enhance their interdependence by helping their members to face various humanitarian challenges, such as tackling extreme poverty, preserve human dignity and improve peoples' living conditions.

Volunteering is of great importance to societies in general and to Arab societies, especially at the present time, when the need for volunteers' work is needed to face many successive and rapid changes occurred due to disasters. Volunteers' active participation is having a positive impact on both individuals and society alike. Besides solving many common problems, their activity has other advantages: It can enhance social solidarity by raising the volunteer's skills and performance in alleviating the suffering of peoples; it can also make volunteers feel satisfied with themselves and help them to develop their potentiality.

**Keywords:** Volunteering, Humanitarian Work, Disasters, Crises.

# 4

## **Voluntary Work in the Humanitarian Field** Concepts and Developmental Mechanisms

**Dr. Saleh Bin Hamad Al-Tuwaijri** - Saudi Arabia  
Secretary General of the Arab Red Crescent and  
Red Cross Organization (ARCO)

مساعداً بـ ٢٠٧ ملايين دولار.. البنك الدولي يدعم الأمن الغذائي باليمن، العين الإخبارية، الإمارات، ٢٢٧/٣/٢٠٢٣م،  
<https://bit.ly/3ZpmLzg>

من إفريقيا إلى الخليج.. مهاجرون يغذون الإرهاب ويثقلون الاقتصاد، ٢٠/٢/٢٠٢٣م،  
<https://7al.net/?p=330601>

من القرن الأفريقي إلى اليمن: أكثر طرق الهجرة البحرية ازدحاماً في العالم، الأمم المتحدة، ١٤/٢/٢٠٢٠م،  
<https://bit.ly/3JCoYI2>

المنظمة الدولية للهجرة تؤكد على دعم المهاجرين العائدين إلى الوطن، ١٥/٣/٢٠٢٣م،  
<https://bit.ly/3ZfducO>

المنظمة الدولية للهجرة: النساء والفتيات يشكلن غالبية المهاجرين في منطقة القرن الأفريقي وشرق القارة الأفريقية، الأمم المتحدة،  
٨/٩/٢٠٢٢م،  
<https://bit.ly/3z9NIvP>

المهاجرون الأفارقة باتجاه الخليج عبء على اليمن اقتصادياً وإنسانياً، جريدة الأمان، اليمن، ١٧/٢/٢٠٢٣م،  
<https://bit.ly/3JIDg3k>

اليمن: وسط ارتفاع أعداد المهاجرين من القرن الأفريقي، منظمة الهجرة تحذر من تعرضهم لانتهاكات حقوق إنسان، الأمم المتحدة،  
٣١/٥/٢٠٢٢م،  
<https://bit.ly/3z2SU4W>

### **In English**

Chomsky, Aviva, Undocumented: How Immigration became Illegal, Beacon Press, May, 2014, pp.20-25.

Morris, Dick, Outrage: How Illegal Immigration, and what to do about it, Harpe, 1 ed, June 2007.

### **Others**

2022 Migrant movements between the Horn of Africa and the Arabian Peninsula, IOM, 10/2/2023  
<https://bit.ly/3THNpSp>

Migration Flows in the Horn of Africa and Yemen, IOM, 2018, <https://bit.ly/3FNteNe>

Migrant Response Plan for the Horn of Africa and Yemen 2023, 2/12/2022, <https://bit.ly/3LIYGQF>

Human Rights Violations Against Migrants in Yemen Increase Amid Soaring Arrivals, IOM, 31/5/2022,  
<https://bit.ly/3JLgO9Q>

## Sources and References

### In Arabic

- أحمد، منى محمد وآخرون، نحو تعزيز فرص العمل اللائق في مصر للحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية، منتدى السياسات العامة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة، ٢٠٢١م، ع٣، ص ١٥.
- امشيرى، كريمة الطاهر، إضاءات حول مفهوم الهجرة غير النظامية، دورية دعم، ع٤، ٢٠٢٠م، ص ٨.
- بشير، هشام، ظاهرة اللجوء والهجرة غير الشرعية: دراسة في النشاط والأسباب والآثار، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية الإدارة، جامعة بورسعيد، مج ١٨، ع٤، أكتوبر ٢٠١٧م، ص ١٨٢.
- حافظ، سحر مصطفى، الهجرة غير الشرعية: المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية، هرمس، مج ٢، ع٢، ٢٠١٣م، ص ٤٦.
- الرازي، محمد أبو بكر، مختار الصحاح، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ٣٦٨-٣٦٩.
- رشيد، ساعد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٢م، ص ١٣.
- غانم، عبد الله عبد الغني، المهاجرون دراسة سوسيو أنثروبولوجيا، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٢م، ط ٢، ص ١٥.
- الغرسلي، مجدي، جريمة الهجرة السرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة المنار، تونس، ٢٠٠٩م، ص ١٦.
- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، القاهرة، ٢٠١٠م.

### Webographies

- «أوكسفام» تحذر من نقص هائل في المياه بشرق أفريقيا، جريدة الشرق الأوسط، لندن، ٢٢/٣/٢٠٢٣م،  
<https://bit.ly/3TFCxED>
- أكثر من مليون مهاجر بحاجة إلى المساعدة في القرن الأفريقي: المنظمة الدولية للهجرة وشركاؤها يطلقون نداء تمويل بمقدار ٨٤ مليون دولار أمريكي، المنظمة الدولية للهجرة، ١٤/٢/٢٠٢٣م،  
<https://bit.ly/3naC0hX>
- تقرير أممي يحذر من مخاطر الهجرة غير النظامية من أفريقيا إلى اليمن، جريدة الشرق الأوسط، ٤/٢/٢٠٢٢م،  
<https://bit.ly/3z3kPl7>
- الجفاف الحاد يهدد منطقة القرن الإفريقي بالمجاعة، جريدة الاقتصادية، السعودية، ١٤/٢/٢٠٢٣م،  
<https://bit.ly/3ZbgMOL>
- سمي طريق الهجرة الشرقي.. مليون مهاجر يستخدمون اليمن للهجرة صوب دول الخليج، نيوزيمن، ١٧/٣/٢٠٢٣م،  
<https://bit.ly/3TCriNk>
- مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، اتجاهات الهجرة الأفريقية التي يجب مراقبتها في عام ٢٠٢٢، ٢١ يناير ٢٠٢٢م،  
<https://bit.ly/3JDWyqO>
- مركز الملك سلمان للإغاثة يشارك في إطلاق خطة الاستجابة الإقليمية للمهاجرين (MRP) للقرن الأفريقي واليمن لعام ٢٠٢٢م،  
مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، السعودية، ٤/٢/٢٠٢٢م،  
<https://bit.ly/3JJYbTG>

of migrants. This effort requires the support of all States concerned in the region with the establishment of collective or at least bilateral arrangements to control illegal migration processes. Similar to the agreement between Saudi Arabia and the Government of Ethiopia in 2019, on the system of employing domestic workers and enabling official migration of 100 thousand workers from Ethiopia to Saudi Arabia, this agreement is an encouraging step towards harnessing the economic and development benefits of migration, while protecting migrants. (United Nations, May 2020).

- The Council of States Bordering the Red Sea and Gulf of Aden, founded in early 2020 and comprising eight countries from Asia and Africa, has a role to play in addressing the issue of illegal migration from African countries overlooking the Red Sea by adopting effective policies and implementing expeditious procedures. To effectively deal with this matter, it is proposed that, within the council, a committee called the “Migration Commission” should be established within the General Secretariat of the Council, designing and creating proposals on how to deal with this worrying issue

which affect all parties concerned (home country, receiving country and the migrants themselves). The Committee can build partnerships with international and regional organizations dealing with the issue of migration in general (IOM-AU) and those dealing with East African issues in particular (IGAD), so that efforts combine and focus on creating practical solutions to a serious issue with multilateral implications for all parties, from a political, economic, social, security and cultural point of view.

## **Conclusion**

In conclusion, the issue of African migrants taking the eastern route passing Yemen as the crossing point has become a major security, political and economic threat primarily to Yemen, and eventually to the security of the Gulf region and the world at large. This makes it an international issue requiring urgent United Nations’ intervention as well as regional action to ensure the stability of one of the world’s tensest and conflicting regions. These interventions are necessary because this is the area with the highest number of human rights violations and where people die in each moment drowning in the sea, killed by the desert sun or in the various conflicts affecting the area.



try's food insecurity program, as stated by the Bank's Regional Director Tanya Meyer: "This additional funding reflects the Bank's commitment to improving the lives of Yemenis stuck in the midst of multiple crises, between war, food crisis, and climate emergencies," bringing the total assistance provided by the Bank to Yemen since 2016 to over \$3.5 billion (Al Ain News, 27Mar 2023).

It goes without saying that despite the efforts made in this regard, the reality emphasizes the worsening situation of migrants in the Horn of Africa region, which, as mentioned above, is also a transit and repatriation zone for migrants, as noted in the report issued by the IOM in early 2023: "In 2023, migration flows along the eastern route are expected to return to pre-COVID-19 levels, requiring further efforts as called for in the report "Accordingly to the increase in the number of African migrants, the number of people in need of humanitarian assistance in 2023 is expected to reach 1,428,234 migrants and host community in Djibouti, Ethiopia, Somalia, and Yemen, the four countries representing the eastern route of African migrants."

Thus, there is a need to look for approaches that reduce such illegal migration and that pose several risks to the security of future States on the one hand, their expelling States, and passage countries on the other. The following are among the most important proposals to work on:

- Supporting the IOM's efforts to work towards the repatriation of migrants, provided that this is in cooperation with Governments and civil

society partners and that this return is in accordance with a development program to rehabilitate and integrate returnees into their communities and ensure their economic and social benefit. The recent report of the IOM in late 2022 on its role in enabling more than 473 thousand Ethiopians to return to their homes between 2018 and 2022 stresses the importance of coordinating such efforts. (IOM, 2023).

- Funding the IOM's efforts. IOM can only encourage migrants to repatriate through its voluntary humanitarian repatriation program by providing the necessary financial resources, as emphasized by Christa Rottensteiner, Head of Mission of IOM in Yemen: "One of the main ways in which we can provide relief and protection is to open up more opportunities for migrants who want to return home and help them achieve this, and to provide life-saving and medical assistance to those in need." (United Nations, May 2022). IOM, in cooperation with the King Salman Centre for Relief and Humanitarian Work, should hold an international conference for those supporting countries who provide funding to back the implementation of further regional response plans for migrants crossing Yemen.
- Adopting IOM's demand to establish legal pathways for migration along the eastern route with the view to improving migration management and ensuring the safety and dignity

## East African Migrants: Towards a Remedial Approach

Many international reports reveal that over the next two decades the African continent will witness a large movement of migration to various countries of the world. In addition to the traditional factors described above such as conflicts, wars, and disputes, the increasing involvement of external parties in African affairs we witness today constitutes a very important challenge. This is demonstrated by the number of visits and meetings conducted by senior officials from various countries of the world, especially major powers, to the African Continent States in an attempt to conceal the international presence in the continent, which is densely endowed with wealth and resources, as well as its political role in the international labor system.

It is not an exaggeration to say that much of this presence is part of a competition to win a share of what the continent has and to find a foothold that enables each side to assert its own power. The consequence of this presence is to build strategic partnerships with some African States in opposition to others or empower some domestic parties against others building “allegiances” in favor of an international party against another. These political alliances cause conflict and border disputes between or within States. One of the consequences of these conflicts is the escalation of the number of African migrants and the worsening scale of human tragedies especially those conflicts coincide with the worsening health crises in the world such as Covid-19 and natural disasters, all of which exacerbate the phenomenon

of African migration. The World Bank predicted in its report that: “86 million migrants will be due to climate change in Africa by the year 2050. Some 18 million seasonal migrant workers in Africa may find their jobs in agriculture, mining and fishing disappearing, raising the prospect of permanent migration in search of new jobs, taking various migration paths both within and outside the continent.”

The future will witness dramatic increase in the number of African migrants through one of the migration routes, the eastern route. This prompted IOM to take proactive initiatives in this regard, namely the launch of the “Regional Response Plan for Migrants in the Horn of Africa and Yemen” in order to provide urgent assistance to thousands of stranded migrants and those trapped in the dangerous migration passage, in the Horn of Africa and Yemen.

Appeals were made to numerous humanitarian and development organizations and Governments to ensure that funding is provided to enable the organization to provide support to hundreds of thousands of African migrants and the population of their host communities in the Horn of Africa and Yemen. The plan included 48 United Nations agencies, international and national NGOs, and civil society organizations and had appealed for funding of \$84.2 million to meet the needs of targeted persons across the four countries during 2023 (IOM,2023).

Recognizing the magnitude of this endless tragedy, in March 2023 the World Bank announced the to provide additional assistance of \$207 million to fund the coun-



The efforts of the KSrelief have not stopped at this point. The center was keen to establish a general framework for its work in the East African region and took an important step in organizing a cooperative program between the center and the government development agency (IGAD). The program aims to establish a framework through which cooperation can be facilitated and coordinated in areas of common interest, especially in the fields of food security, economic development, social development, relief work, and humanitarian activities, in addition to exchanging information and expertise in order to achieve close cooperation between the two parties (The KSrelief, 2022). It is worth mentioning that the subject of this program is consistent with the goal for which this government development agency was established among the eight countries in East Africa (IGAD), which is to help and enhance the efforts of its member states to achieve food security, environmental protection, peace and security, humanitarian affairs, and economic

cooperation and integration. Therefore, this program signed between the two parties is an important step in emphasizing the efforts of Saudi Arabia, represented by the KSrelief, to reduce the risks and consequences of illegal migration of Africans to States through Yemen.

It is important to note in this regard that the efforts of the KSrelief were not limited to supporting countries in the East African region but also focused on displaced persons and refugees in Yemen, which is another concern for the humanitarian effort that Saudi Arabia is undertaking in the Yemeni file. The Center realizes the extent of the suffering faced by displaced persons and refugees in Yemen, as expressed by the IOM, which stated that there are about 200,000 migrants in need of humanitarian assistance in Yemen and that about 43,000 migrants in Yemen who are stranded and living in miserable conditions, unable to continue their journeys or return to their homelands. The efforts of the KSrelief have tried to alleviate their suffering, as shown in table 3.

**Table 3: Saudi Assistance to Displaced Persons and Refugees in Yemen**

Statement	Total amounts provided (USD)	Sectors							
		Health	Food Security	Accommodation	Security and Protection	Water	Education	Support for humanitarian operations	Nutrition
Displaced Persons	592,107,203	57,748,054	402,299,998	56,551,793	4,400	8,405,589	3,300	1,000,000	1,556,559
Refugees	133,424,547	Accommodation	multisector	Health	Humanitarian operations		Water	Food Security	
		63,758,518	62,500,000	3,950,200	1,774,362		1,000,000	441,467	

**Source:** The KSrelief. Retrieved from: <https://bit.ly/3Zetfkh>

powers or new international and regional parties seeking to establish a foothold in that strategically important region due to both to its geographic location and the diverse resources and wealth it possesses. This situation left the region's inhabitants with a sense of insecurity, driving its citizens to seek sanctuaries to escape this tragic reality by searching for other more stable and secure areas.

As a result, the KSrelief has taken on the responsibility of assisting the people of these countries in achieving an acceptable life in their own countries by contributing to their reconstruction by providing

support and assistance in various fields. It should be noted that the humanitarian role of Saudi Arabia, with some of these countries in the region, preceded the establishment of this center, which came as an attempt to create a new leading platform in the field of humanitarian work for Saudi Arabia which has always been an accompanying characteristic of Saudi foreign policy in support of people affected by different crises with the aim of alleviating their suffering. The following tables show the significant statistics on the amount of support and financing provided by Saudi Arabia to some East African countries.

**Table (1): Saudi Support for Displaced Persons in Somalia and Sudan.**

No.	Country	Total amount provided (1992-2023) Millions USD			
1	Somalia	63,745,528	Food security	Accommodation and non-food items	Early recovery
			58,346,028	3,749,500	1,650,000
2	Sudan	24,509,317	Multisector		Accommodation and non-food items
			21,268,043		3,241,274

Source: The KSrelief. Retrieved from: <https://bit.ly/3Zetfkh>

**Table 2: Saudi Refugee Support in Somalia.**

No.	Country	Total amount provided (1992-2023) Millions USD			
1	Somalia	13,382,067	Multisector	Water and Environmental Sanitation	Food and Agricultural Security
			7,000,000	4,950,000	1,432,067

Source: The KSrelief. Retrieved from: <https://bit.ly/3Zetfkh>

Needless to say, the implications of this migration through the eastern route carry severe risks for all parties described as follows (IOM, 2023):

### **Humanitarian Risks**

These migrants, in the midst of Yemeni internal crises, are exposed to the harshest forms of physical and psychological violations. They are subjected to death either due to the mines planted by the Houthi militia or as a result of serious violations that they are subjected to in detention centers where they live in inhumane conditions. Migrants also risk to be involved in the conflict and recruited as mercenaries on the border they cross to reach to Gulf States, specifically Saudi Arabia. It is noteworthy that these human rights violations have worsened with the increase in the proportion of women and children among the migrants, and the sexual attacks they are subjected to.

### **Security Risks**

The Houthi militia recruits these migrants to carry out killings against pro-Yemeni government members inside Yemen, or to carry out terrorist operations on the Yemeni-Saudi border, which exacerbates the security instability in the region.

### **Political Risks**

In many cases, some of these refugees and displaced persons are allowed to cross the borders as a tool to pressure neighboring countries since carry different cultures and habits that represent a threat to security and stability in the receiving countries. They also represent an economic burden especially since most of them lack the minimum skills that can help to

find an employment that can guarantee a minimum income.

### **Economic Risks**

African migrants held by Houthi militia or some gangs specialized in human trafficking become a bargain chip in the hands of such groups which either by employing them in hard labor, or exploiting them in illegal activities involving drug, weapons, and money smuggling operations. They also become victims of human trafficking operations. Women and children, as mentioned in the report issued by the IOM in September 2022, entitled *A Region on the Move* stated that “human trafficking is a worrying issue, where the IOM has identified 3,000 cases of human trafficking from the region over the past decade. Most of the victims were identified as coming from Kenya, Uganda, and Ethiopia, and women and girls were the most affected, with 78% in comparison to men and boys at 22%” (United Nations, 2022).

### **The KSrelief: A Vital Supportive Role in East Africa**

Since its establishment in 2015, the KSrelief has paid special attention to the East African region, which includes Djibouti, Ethiopia, Kenya, Somalia, Sudan, South Sudan, Uganda, and Eritrea. These countries have faced several crises, some of which are linked to the colonial period and its aftermath, as they suffered greatly from policies and practices that fueled many conflicts and wars both internally and within each other. Other crises are linked to ongoing direct and indirect foreign interventions in the affairs of those countries, whether by former colonial

This lack of precision is due to the fact that the actual number of African migrants remains unknown in light of the tendency of many African countries not to document migration cases, which may create many problems and crises in the receiving countries. (Africa Center for Strategic Studies, 2022).

### **Risks of the African Route to the Arabian Gulf**

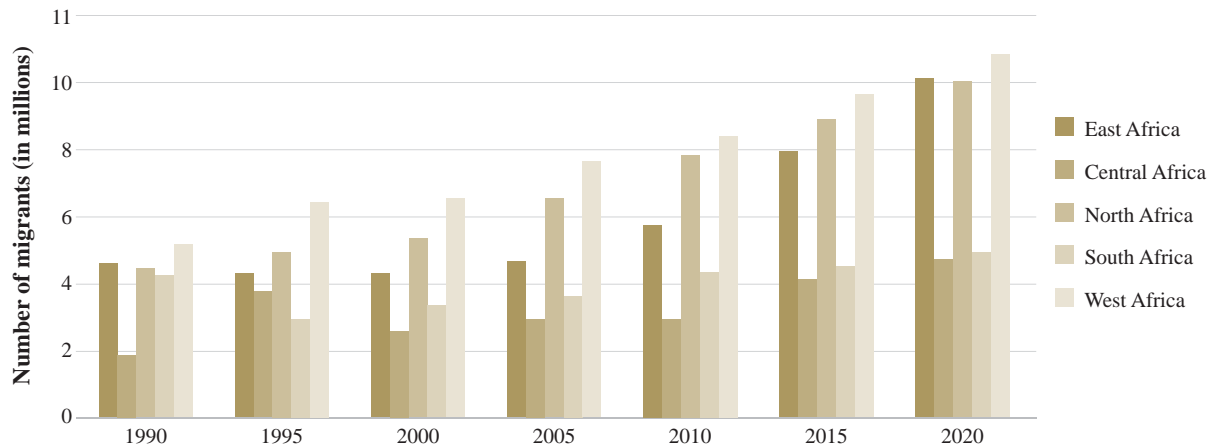
In the desperate attempt to flee from conflicts, harsh climatic conditions, public health emergencies, as well as socio-economic issues and traditional seasonal factors, for African migrants Yemen has become first port of call on their journey of hope to Gulf States and others. Yet, considering the crises Yemen has been through for the last nine years, it is incomprehensible how so many migrants from Africa entered the country illegally through the Red Sea to cross into the Gulf States, also keeping in mind the violations to which they are subjected. However, the reality of the statistics reveals that their numbers are escalating, a phenomenon referred to in the reports as “eastern migration route”. This is evidenced by statistics recorded in 2022. These numbers increased by 64% (News Yemen, 2023).

This issue is further exacerbated by reports on the magnitude of the disaster that the East African region may experience due to climate change and its implications for life’s prospects in some of these States. A report by the Climate Prediction and Application Centre (IGAD) revealed that the Horn of Africa’s severe drought is expected to get worse in 2023,

threatening the region with a harsher famine than those that caused hundreds of thousands of deaths a decade ago. The report warned, “the current conditions are worse than before the 2011 drought. Twenty-three million people in Kenya, Ethiopia, and Somalia have been experiencing an ongoing severe food drought” (Al Eqtisadiyah Journal, 2023). This was also confirmed in Oxfam International’s World Water Day report that more than 33 million people in East Africa do not have enough drinking water: “In parts of Somalia, northern Kenya, and southern Ethiopia, 90 percent of wells in rural areas have completely dried up” (Middle East, 2023).

One thing that draws attention in this regard is that this increase of migrants, which is expected to continue at a higher rate in the future, was accompanied by an increase in the numbers of women and children smuggled on a dangerous journey by sea to reach the Yemeni coast, and then travel between provinces until they reach the Saudi border. A report issued by the IOM entitled *A Region on the Move* stated that “women and girls represent the majority of migrants in the Horn of Africa and East Africa region at 50.4% compared to men and boys who represent only 49.6%” (United Nations, 2022). This trend was confirmed by the organization’s Director General, Antonio Vitorino, who said: “In the past, women and children often chose not to make the dangerous journey on foot through the desert, while men left their families behind and made the journey in the hope of finding jobs and sending money back home” (IOM, 2023).

Figure 1: Chart of migration from Africa by country.



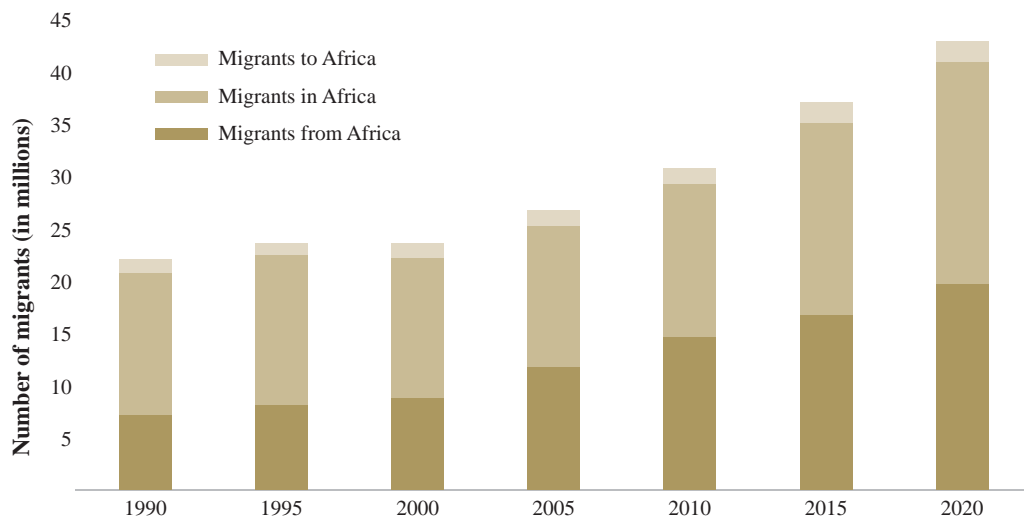
Source: (DESA)

The East African region ranked third among the African provinces in the number of migrants after the West and North Africa regions, although in recent years this gap has narrowed considerably.

**Second**, the migration movement within Africa is greater than the migration

movement outside of it. The percentage of migrants within the continent for the year 2020 represents 48% of the migration movement, while the percentage of migrants outside the continent for the same year is 45%. The rate of migration to the continent did not exceed 4%.

Figure 2: Migration within and from Africa.



Source: (DESA)

This reflects a continuation of a long-established pattern in the continent's history. Reports and statistics regarding the migration movement within and out of

the African continent are not reliable. For example, the 21 million African migrants recorded in 2020 are only an indication of the migration movement and its increase.

## **Cultural Causes**

These causes are usually associated with the cultural legacies related to many factors such as the increase in population. The eventual increase in population can have a negative effect on employment opportunities and quality, which in turn affects living standards. In addition, among some families and societies migration has become a form of struggle and a sort of social responsibility. This trend is reinforced by the presence of motivating factors in these families linked to the existence of a network of relationships and brokers that enable the individual to migrate illegally.

## **Social Causes**

These causes are usually related to the social reality of the individual and his family environment, which suffers greatly from the deterioration of its conditions, weak capabilities and low levels of education. All this leads people to search for job opportunities in other places, whether in a legal or illegal way.

## **Political Causes**

These causes are usually related to the state of political instability and the consequent internal conflicts and wars, either based on racial, ethnic, religious grounds, or sectarian grounds, which negatively affects the living standards of the citizen who seeks more stable places.

## **Migration in the African Continent: Statistics and Trends**

Africa is the continent with more natural resources, economic potential,

oil and mineral wealth, and natural gas, as well as diverse human capabilities and multiple cultures. Despite this, it is the continent that suffers the most from poverty, hunger, disease, and ignorance, due to the political instability in its countries. Conflicts, civil wars, and environmental threats naturally leads to the constant deterioration of the living conditions of citizens and the spread of corruption and neglect. This prompts its citizens to search for more stable safe havens that guarantee them the provision of acceptable standards. Therefore, the African continent has the largest share in the statistics and reports issued by international and regional organizations concerned with monitoring the movement of legal and illegal migration, as they reveal the reality of these migrants, their numbers, as well as their destinations. In this regard, it is worth making two observations regarding African migration:

**First**, African migration includes all African countries, although the numbers and proportions of migrants varies from one region to another as illustrated in Figure 1 issued by the United Nations Department of Economic and Social Affairs (DESA).

The West African region came in first place. Over the past two decades, migration from West African countries was the highest, followed by the North African region, while the Central African region remained at the lowest rate, and the Southern African region converged with it.



## Illegal Migration: Concept and Causes

Linguistically, in Arabic, the term “migration الهجرة” is derived from “departure الهجر” the opposite of “stay البقاء”. It means leaving one place for the sake of living or working in another place. (Al-Razi, 2003). The term migration in the Arabic language corresponds to three terms in the English language. In English, there are three synonyms for migration including 1) “migration: the process of people travelling to a new place to live, usually in large numbers;” 2) “Emigration: the process of leaving a country permanently and going to live in another one;” 3) “Immigration: the process by which people come in to a foreign country to live there.” (Ghanem, 2002).

Idiomatically, migration is defined as “the attempt to illegally enter young people across the regional borders of other countries without adhering to the conditions necessary for legal entry into the receiving country” (Hafiz, 2013). Others define it as a “Movement under basic and major conditions that allow individuals and groups to achieve a degree of balance, or to continue to exist by satisfying various human needs, biological, social, psychological, cultural, political, and others” (Rasheed, 2012 - Bashir, 2017). Some also define it as “the departure of an individual from the territory of his country permanently to the territory of another country.

This departure is legal when it is in conformity with the law in the host country, and illegal when it takes place in

violation of the law regulating the entry and residence of foreigners in the host country” (Amshiri, 2020). The United Nations defines it as “an unregulated entry of an individual from one country to another by land, air, or sea, and this entry does not carry any form of permanent or temporary residence permit, and it also means a failure to respect the necessary requirements for crossing the borders of the state” (National Center for Social & Criminological Research, 2010). All these definitions reveal that the concept of illegal migration did not exist until after the emergence of the idea of the state and its political borders (Al-Gharsali, 2009).

It is worth noting that the concept of illegal migration has gone through several phases to certain trends. It was initially called “undocumented migration,” then the concept evolved into illegal migration (Chomsky, 2014). Later, this concept was associated with other terms, sometimes linked to the term migration and human security. Sometimes it is related to the idea of human trafficking, and sometimes it is related to the concept of transnational organized crimes (Morris, 2007). The reasons that lead an individual to illegally migrate to another country in violation of the laws can be summarized as follows (Ahmed et al., 2021):

## Economic Causes

These causes include those related to poverty and lack of basic needs, the desire to improve the standard of living, the high level of unemployment and the lack of opportunities for a stable work.



at the same time carry a humanitarian message to help these migrants in various regions of the world through the growing role of the King Salman Humanitarian Aid and Relief Center (KSrelief).

Accordingly, this study aims to identify the phenomenon of illegal migration coming from the Horn of Africa to the Arabian Gulf region, crossing from Yemen, highlighting its motives and the paths that migrants take. The study also focuses on the repercussions of this migration on the security and stability in the region and at the crossing points, as well as in the countries receiving these migrants.

Hence, the study revolves around answering a main question: “What are the risks of illegal migration via the eastern route?” A number of sub-questions are linked to this question, namely:

1. What is the concept of illegal migration?
2. What are the drivers of illegal migration?
3. What are the numbers of illegal African migrants crossing via the eastern route to reach the Arabian Gulf?
4. What are the risks of illegal migration coming from the Horn of Africa to the Arab Gulf region?
5. What are the humanitarian efforts in place to reduce the exacerbation of illegal migration and its repercussions?
6. What are the new proposals to reduce illegal migration?

In order to answer these questions, the study relies on the analytical descriptive approach. This approach aims to describe the current reality of the movement of African migrants to the Arabian Gulf via Yemen and to identify the most prominent risks and repercussions of this migration while highlighting Saudi efforts in this regard. In view of that, this paper discusses the eastern route of African migrants from Yemen to the Gulf states through the following issues:

# Eastern Migration Route: Several Risks and Many Initiatives

The King Salman Humanitarian Aid and  
Relief Center as a Model

Dr. Ahmad Taher

Egypt

## Introduction

“The Eastern Route is an under-reported and forgotten crisis amidst other global crises. However, we must give the migrants undertaking this route the right to their dignity and support. The Regional Migrant Response Plan has been formulated to address the enormous and complex challenges on this route and to do so in a unified and coordinated manner”. This brief phrase, expressed by António Vitorino, director general of the International Organization for Migration (IOM), conveyed the exacerbation of the phenomenon of illegal migration that emanates from the Horn of Africa, crosses Yemen and reaches the Arab Gulf States in general and Saudi Arabia in particular.

This situation serves as an alarm for everyone committed to deal seriously with this tangled and overlapping issue. The accurate reading of the statement made by director general of the IOM sheds light on the multifaceted dimensions of this issue. This is not only an issue of illegal migration, but it also reflects other aspects that must be accurately considered because of the seriousness of its repercussions on other regions such as Ethiopia, Djibouti, and Somalia. These are both migrants’ countries and transit areas for migrants from the rest of the African countries. In this context, Yemen represents the main focal point of this journey because it constitutes bridge between these African countries and the Arab Gulf States. Being a transit country, Yemen also becomes a reception point for those who fail to reach other countries in the Gulf.

This study sheds light on these urgent issues worsened by the deteriorating and unstable conditions in Yemen. Since Yemen is both an attractive crossing and reception point, it represents a threat to security and stability especially to Saudi Arabia. In order to solve this situation, Saudi Arabia is making strenuous efforts to extricate Yemen from the predicament in which it is living. These efforts include a contribution to rebuild it on proper and solid foundations on the one hand, and

## Abstract

The unknown, is the most expressive description of the journey that African migrants undertake through the eastern migration route, with Yemen as the crossing point to reach the Arab Gulf states. This route is described by the International Organization for Migration (IOM) as one of the most dangerous paths that illegal migrants take in their search for safe sanctuaries. They escape the hell of wars and conflicts in their countries or the effects of climate change and its ramifications, in particular the exacerbation of droughts. Needless to say, the IOM is making numerous efforts in cooperation with several international and regional development and humanitarian organizations by launching strategic plans to assist these migrants. They either provide living and medical aid or, in accordance with a rehabilitation development programme, they repatriate them with the purpose of reintegrating them into their communities. However, despite all these efforts, the situation continues to worsen in light of the increasing risks and threats afflicting the countries of East Africa, whether due to wars and renewed conflicts, or to the emergence of terrorist and extremism groups. These groups are usually a vehicle for international intelligence agencies to set a foothold for their States in the continent's territory. This study discusses the exacerbating conditions of the African migration movement through the eastern route and its repercussions on the security and stability of the Arab Gulf states. It highlights the efforts made to limit the exacerbation of the migration movement, while exploring a number of proposals and recommendations that could contribute to solve this increasingly complex and severe problem.

**Keywords:** Migration, Eastern Route, Yemen, East Africa, Gulf States, Climate Change, Conflicts, Wars.

# 3

## **Eastern Migration Route: Several Risks and Many Initiatives**

**The King Salman Humanitarian Aid and  
Relief Center as a Model**

**Dr. Ahmad Taher** - Egypt

Director for Al-Hewar Center for Political and Media Studies

مناع، هيثم (٢٠٠٥م)، *تحریم الأسلحة بين الشجب والعقوبة*، (أوراب - الأهالي - اللجنة العربية لحقوق الإنسان)، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى.

ميسون، الرملاوي-القاهرة، *صحيفة اليوم الإلكترونية*، المملكة وسيط الخير ورائد السلام، ٢٠١٨/٠٩/٢٣م.

ميشيل، ايجاناتيف (٢٠٠٥م)، *موجز تجربة جنوب إفريقيا في المصالحة، هيئة الحقيقة والمصالحة، إحقاق العدالة وإعادة الكرامة والمصالحة الوطنية*، (أوراب - الأهالي - اللجنة العربية لحقوق الإنسان)، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى.

النسور، بلال علي والمجالي رضوان محمود (٢٠١١م)، *الوجيز في القانون الدولي الإنساني*، عمان، الأردن، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

#### مصادر أخرى

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٥م.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦م.

مؤتمر الوساطة الرابع (٢٠٢٢م)، منظمة التعاون الإسلامي، جدة، السعودية.

ميثاق الأمم المتحدة، لسنة ١٩٤٥م، سان فرانسيسكو.

#### المراجع الأجنبية:

The International Covenant on Civil and Political Rights of (1996).

## Sources and References

- البوطي، محمد سعيد رمضان (١٩٩٠م)، فقه السيرة، بغداد، العراق، مكتبة الشرق الجديد.
- البيهقي، أحمد بن الحسين (١٤٢٤هـ)، السنن الكبرى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة.
- التاوتي، إبراهيم (٢٠٠٥م)، الاختصاص القضائي العالمي وغياب المحاسبة، (أوراب - الأهالي - اللجنة العربية لحقوق الإنسان)، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى.
- الترمذي، محمد بن عيسى (١٩٩٦م)، سنن الترمذي، الجامع الكبير، دار الغرب الإسلامي، ط الأولى.
- ابن حنبل، أحمد (١٣٨٦هـ)، المسند، القاهرة، مصر، دار المعارف، الطبعة الأولى.
- ابن شيبه، زيد بن عبيدة (١٤١٢هـ)، تاريخ المدينة، جدة، السعودية، دار الحجاز، الطبعة الأولى.
- الحمايدة، نايف عبدالجليل (٢٠١٤م)، دور مجلس الأمن الدولي في الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨ دراسة تحليلية في إطار القانون الدولي العام، مجلة الفقه والقانون، العدد ١٦.
- حميد الله، محمد (١٩٤٨م)، مجموع الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة، القاهرة، مصر مطبعة لجنة التأليف.
- الدليمي، عامر علي (١)، مقدمات في شرح مبادئ حقوق الإنسان، ص ١٢٦.
- الزحيلي، محمد (٢)، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، ٨١٣/٢.
- السجستاني، سليمان بن الأشعث (١٤٣٠هـ)، سنن أبي داود، دار الرسالة العلمية، بيروت.
- السعدي، عبدالرحمن بن ناصر (١٤٢٢هـ)، تفسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، الرياض، السعودية، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى.
- السليمان، سليمان بن صالح (١٤٣٧هـ)، حقوق الإنسان في وثيقة المدينة المنورة، الرياض، السعودية، دار جامعة نايف للنشر.
- السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر (١٤٢٩هـ)، الأشباه والنظائر، الرياض، السعودية، مكتبة الرياض. الطبعة الثانية.
- الطبري، محمد بن جرير (١٤٢٨هـ)، جامع البيان، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
- العصيمي، فيصل بن سعد (١)، الصلح في مجلس القضاء، مجلة العدل، عدد ٦٧، ص ٢٤.
- عودة، عبدالقادر (١٤٠٥هـ)، التشريع الجنائي الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة السادسة.
- كريمي، علي (٢٠٠٥م)، غياب المحاسبة في التجربة المغربية للإنصاف والمصالحة، (أوراب - الأهالي - اللجنة العربية لحقوق الإنسان)، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى.
- ابن كثير، الحافظ عماد الدين أبو الفداء (١٤٠٥هـ)، تفسير القرآن العظيم، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الرابعة.
- ابن هشام، عبدالملك (١٤١٢هـ)، السيرة النبوية، بيروت، لبنان، دار الخير، الطبعة الثالثة.
- محمد، نصر محمد (٢٠١٢م)، الوسيط في القانون الدولي، مكتبة الاقتصاد والقانون، الرياض، السعودية.
- مسرة، أنطوان (٢٠٠٥م)، المحاسبة في حالات الحرب الأهلية مقتضيات الحق والعقاب ومقتضيات السلم الأهلي والذاكرة حالة لبنان من منظور تطبيقي، (أوراب - الأهالي - اللجنة العربية لحقوق الإنسان)، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى.

3. Choosing highly qualified committees to persuade the conflicting parties to reconcile.
4. Training international reformers and providing them with the necessary legal knowledge of the provisions of international law.
5. Establishing internal and international reconciliation courts.
6. Establishing the King Salman Center for International Reconciliation.





Photo 8: The Island Then Disputed Between Qatar and Bahrain in 1986.



## Conclusion

The following are the main conclusion of this study:

1. It was possible to assess the strong impact of reconciliation on achieving internal and external security.
2. Peace agreements are so strong that some countries, after signing them, include them in their national laws.
3. The processes of reconciliation for peace and the ending disputes are stronger than judicial arbitration, and more beneficial than wars and any military resolution.
4. There are successful experiences of reconciliation resulting in security globally and in and out the Arab world, such as in Maghreb and South Africa.
5. In order to achieve reconciliation it is important to tackle economic issues such as the provision of trial fees and the cost of wars. Only in this way countries can achieve stability and development through investment and growth.
6. Reconciliation had a more worthy role in resolving state disputes than the judicial solution.
7. Saudi Arabia played a pioneering and pivotal role in international reconciliation at the regional, Islamic, and international levels.
8. Reconciliation is a speedy way to resolve international disputes compared to litigation, which may take years.

## Recommendations

1. Including reconciliation agreements in countries' internal national laws.
2. Advocating for reconciliation in disputes before resorting to national and international litigation.

reform between Morocco and Algeria on May 4, 1987, in which he brought together King Hassan II and Algerian President Chadli Ben Jedid. This negotiation culminated with the exchange of

252 prisoners, the opening of the land borders between them the two countries, and the establishment of a blueprint to set up a joint committee to settle outstanding issues between the two countries.

**Photo 6: King Fahd Bin Abdulaziz Al Saud Intervenes for Reconciliation Between the Algerian President and the Moroccan King in 1987.**



He also had bridged the rift in the Gulf by quickly resolving the dispute between

Qatar and Bahrain in 1986 over the island of Fasht al-Dibal (Al-Ramlawi, 2018).

**Photo 7: King Fahd Bin Abdulaziz Al Saud Intervenes for Reconciliation Between the Emir of Bahrain and Emir of Qatar in 1986.**



In 2007, he negotiated peace in Makkah between the Fatah and Hamas Palestinian movements, ending the fighting with the formation of a reconciliation government. Likewise, on October 20, 2006, in Makkah, a meeting was also held between 29 Shiite and Sunni scholars from Iraq

to resolve their differences and end the fighting between them. These scholars signed a pact confirming the common denominators between the two parties, stopping bloodshed, sanctifying places of worship, and criminalizing anyone who assaults the other.

**Photo 5: King Abdullah Bin Abdulaziz Al Saud Intervenes for Reconciliation between the Palestinian parties.**



On September 30, 1989, during the reign of King Fahd bin Abdulaziz Al Saud – may Allah have mercy on him – the Great Reconciliation Agreement was concluded between all the conflicting Lebanese factions. Bringing together

62 representatives from all factions, the Agreement ended the civil war, recognized the special relations between Lebanon and Syria, and demanded the latter's withdrawal from Lebanon. He also made a historic attempt of political



**Photo 3: King Salman Bin Abdulaziz Al Saud Intervenes to Stop the Conflict Between the Afghan Parties.**



King Abdullah bin Abdulaziz Al Saud – may Allah have mercy on him – was like the heart for the Islamic and Arab communities, when he managed a peace treaty between the Republics of Sudan and Chad in Janadriyah, Saudi Arabia, on

May 3, 2007. These two countries have been fighting for three years over a border dispute. The peace treaty guaranteed respect for the sovereignty and territorial integrity of the other party and provided a non-interference agreement.

**Photo 4: King Abdullah Bin Abdulaziz Al Saud Intervenes for Reconciliation between the Chadian and Sudanese Presidents and Signs the Reconciliation Document.**



This step confirmed to the world that King Salman bin Abdulaziz Al Saud – may Allah protect him – is a man of peace. At the ceremony, he awarded the leaders concerned the highest medal of the Kingdom, the Medal of King Abdulaziz,

may Allah have mercy on him. Thus, King Salman bin Abdulaziz Al Saud was the *causa prima* that ended the bloodshed in a war that killed and displaced thousands, and plunged the two countries into stifling economic crises.

**Photo 2: King Salman Bin Abdulaziz Al Saud Awarded the Order of King Abdulaziz (Class I) to the Ethiopian and Eritrean Presidents After Achieving Reconciliation.**



King Salman bin Abdulaziz Al Saud also had a role in quelling the turmoil raging in Afghanistan. On July 11, 2018, the International Conference of Muslim Scholars was held in Jeddah and Makkah to establish peace and

security in the Republic of Afghanistan, in which the Kingdom called on the parties to the conflict from the Islamic movements and the Taliban to adhere to the teachings of Islam, stop fighting, and make peace.



rior to reconciliation in the perspective of international law. Therefore, some countries have deliberately made the conventions and treaties that they ratify integrated into the system of their national laws, such as Denmark, Belgium, the United Kingdom, and others. The constitutions of these countries usually give international agreements priority in relation to national law (Al-Tawti, 126).

### **Saudi Arabia's Conciliation Efforts between Countries**

Leveraging its religious, economic, and international status, the Kingdom of Saudi Arabia has always played commendable roles and good offices in establishing peace between the countries of the world, and standing neutral between the conflicting countries and even the

conflicting groups and factions within the same country. The policy of conciliation was a unique approach adopted by all the leaders of Saudi Arabia during their reigns when they assumed power, at Gulf, Arab, and international levels.

The Custodian of the Two Holy Mosques King Salman bin Abdulaziz Al Saud— may Allah protect him —made great contributions to achieving reconciliation between Eritrea and Ethiopia in Jeddah on September 16, 2018, after a rupture between the two countries lasted for many years, following an old border dispute between the two countries. The reconciliation was made in the presence of Crown Prince Muhammad ibn Salman, may Allah protect them, and the Secretary-General of the United Nations, which gave an international dimension to the reconciliation.

**Photo 1: King Salman bin Abdulaziz Al Saud Brings the Views of the Ethiopian and Eritrean Presidents Closer and Asks Them to Reconcile.**



that these measures do not prejudice the rights of the parties and their legal status. The Security Council should take into account even their demands, which may have given rise to the conflict in the first place, so that the negligence of one party should have serious consequences for the negligent party (International Law, 7/40). In intervening between the conflicting countries to impose reconciliation, the international law saw to it that its procedures and measures should not involve the use of arms and force, while sanctioning all possible measures such as the partial or complete cessation of economic relations, rail, sea, air, postal, telegraphic, wireless, and other means of communication as well as the severance of diplomatic relations (International Law, 7/40). Undoubtedly, these measures are not easy for the conflicting countries, once they are imposed on them, so they have a strong and effective impact in deterring them and exerting influence on them as stated economically and politically. Indeed, cutting off all sea, land, and air routes may move the recalcitrant party to submit to reconciliation, stop conflict, and achieve security.

### **Reconciliation Is Better Than the Judicial Solution**

These measures may not be sufficient or deterrent to stop the conflict and establish security between the two states, so the international law of the United Nations authorized the Security Council to use force through air, sea, and land forces, and to take the necessary actions to maintain international peace and security or

to restore it. Demonstrations, sieges, and other operations may be dealt with by the air, sea, or land forces of the members of the United Nations (International Law, 42).

And if we take, for example, the efforts of the Security Council in order to achieve security through reconciliation in one of the severest cases of armed conflicts the world has witnessed, i.e., the Iran-Iraq war, the ferocity of which was such that each party wanted to annihilate its opponent since the conflict having an anti-quarian sectarian hue and dating back to the era of the Ottoman Caliphate, the United Nations issued Resolution No. 598 that ended the war. This resolution was compatible with the international interests as well as those of the two parties (Al-Hamaydah, 16). This conciliation is often expressed by international law in treaties, which regulate cases that have not been previously regulated by international law. Cases regulated by the internal law of states they prevail over the internal law of states in the event of a conflict. Treaties take precedence over internal law (Nasr, 161). This is to give international law strength in achieving security and ending conflict. Indeed, good international friendly relations are a basic requirement of the principles of human rights, in addition to commitment to reconciliation and its clauses concluded in treaties in case of war, as stated in the preamble to the Universal Declaration of Human Rights, “it is essential to promote the development of friendly relations between states” (Preamble to the Universal Declaration of Human Rights, 1948). This is also supe-



request with acceptance, and rely on his Lord, for from that shall accrue many benefits. First and foremost, peace is required at all times, and if it was they who started the conflict, then it is even right and proper to answer them to peace. Other benefits include regaining of strength, readiness to fight them at another time, if necessary, and that if you reconcile and feel secure from each other, and each of you is able to know what the other is like, then Islam will reign supreme. For whosoever has reason, insight, and fairness, then he must prefer it over other religions, because of its good code of commands and prohibitions, just treatment of human beings. And when they realize that there is no oppression or injustice in Islam, then those who desire to follow it will increase. Such peace will help the Muslims against the unbelievers. Peace can have a downside, however, when it is used by the unbelievers to deceive Muslims, and seize the opportunity to plot evil against them (Al-Saadi, 1/243).

Reconciliation is a genuine Islamic approach to achieving security for a Muslim state in its relations with its neighboring countries, because Islam favors peace over war, even if war would bring benefits. Indeed, one of the fundamental principles of the Islamic approach to peace is that offering peace is not the exclusive prerogative of Muslims, even when they are strong. Thus, if the other warring party offered peace, then the Prophet is commanded by Allah to accept the offer,

even if war was proceeding in his advantage. This is but an aspect of the liberality of Islam and its kindness to non-Muslims even when they are armed fighters against Muslims.

It was the habit of the Prophet – may Allah’s blessings and peace be upon him – when sending his armies to other land to conquer them and bring them under the banner of Islam, to order his soldiers to initiate reconciliation and peace and not to initiate a fight until the other side does.

### **Economic Benefits of Reconciliation**

International law established the bonds of friendly relations and rejected conflict between states, so it stood firmly against wars, even when threatening to wage wars in order to achieve security between states. Even acts of aggression are prohibited in international law. In order to prevent such acts, international law has taken strict measures. Article 39 of Chapter Seven of the Private International Law states that in cases of threats to the peace, breach of it, or aggression, “The Security Council decides whether there has been a threat to the peace or a breach of the peace or whether what happened was an act of aggression, and gives its recommendations or decides what measures should be taken in accordance with the provisions of Articles 41 and 42 to preserve international peace and security or restore it to normal” (International Law, 7/39). The international system has taken it upon itself to strive to stop conflict and achieve security, by preparing the two parties to submit to reconciliation, and for this it may take all temporary measures it deems necessary or advisable, provided

diately and the results are presented. The Commission was so fair even with the perpetrators that it accepted requests for pardon submitted by them. In dealing with issues, the Reconciliation Commission offered reconciliation and satisfaction to the victims, believing that the enforcement of justice on the perpetrators will open old wounds and the desire for revenge, and it costs a lot of effort, money, and time, and it has set conditions for amnesty for the perpetrators, without which reconciliation cannot be completed. National reconciliation contributed to achieving security, and then the state was able to build national unity among the different strata of society, including blacks, Asians, whites, and such religious groups as Muslims and Christians, which were also conflicting. Reconciliation also contributed to the concerted efforts of all in addressing their problems and improving the environment and all services for the benefit of society.

The victims were able to forgive their former oppressors, because they found justice and their conditions improved, especially when the violators recognized their mistakes and their desire to change their behavior, build a new life for them based on justice and tolerance and bear moral responsibility for their previous deeds (Ignatieff, 247-249). In national reconciliation, it is important to turn the pages of the painful past of human rights violations by providing preconditions that guarantee non-return to the past, with the need to give legal and constitutional force to reconciliation and its terms.

The experience of the Equity and Reconciliation Commission in Morocco

was also crowned with success in which high human values triumphed, as it was the first experience in the Arab world. The Advisory Council for Human Rights, which recommended the establishment of the Equity and Reconciliation Commission, had a major role in establishing security and stability, due to its policy of reconciliation in its approach, and due to the fact that its decisions were by mutual consent or by majority (Karimi, 300-301).

## Reconciliation for Achieving External Security

### Reconciliation in Islamic Law

Islamic law has always been keen on peace and reconciliation rather than entering into wars. As Allah says, “And if they incline to peace, then incline to it, and put your trust in Allah. Indeed, He is All-Hearing, All-Knowing” (8, 61).

On the authority of Tabari, Imam Ibn Katheer says in commenting on the above verse, “Allah has warned His noble Prophet – may Allah’s blessings and peace be upon him – that should he fear betrayal or treachery from a group of people, he should then renounce their covenant and declare war on them, but if they are inclined to peace, then he should incline to it. Then, they are either to enter Islam, pay tribute, or enter into a peaceful covenant” (Ibn Katheer, 184/2). Imam Al-Saadi comments on this verse:

if belligerent infidels are inclined to peace and wish to desist from fighting, then the Prophet Muhammad is commanded to reciprocate and put his trust in Allah. In other words, he should meet their

for which all effective joint measures are taken to prevent the causes and aspects that threaten and violate peace (The Objectives and Principles of the Commission, 1/1).

Conflicts within states may last for a long time, and their causes may differ from one society to another. In one society, they may be based on religious, ethnic, geographical, or other reasons that may cause disagreement and rift between peoples. Called “internal conflict,” these may involve bloody violence that takes the lives of innocent people in large numbers and may extend for many years, and can only get worse with time. The parties to the conflict may be unequal in strength and power, and thus one may destroy the other, or the stronger party may exercise tyranny and bleed the weaker party to exhaustion for decades. Thus, reconciliation looms as the only way to end the dispute, achieve security, return to normal, and achieve stability. Only then can countries begin sustainable development.

### **Successful Experiences of Reconciliation**

The world has witnessed successful experiences of such reconciliation to resolve conflicts that resulted in the creation of new experiences, including the Truth and Reconciliation Commission as an experiment for reconciliation in South Africa, which was established in December of 1995 under National Unity Law No. 34, which was the result of dialogues between political forces and relevant parties, especially victims and their representatives. South Africa witnessed a long period of internal conflict, due to racism, between the white population and the black popu-

lation, in which the former was superior in arms, strength, and power, but with few numbers, while the latter was abundant in numbers, but inferior in arms, strength, and power to confront racial segregation geographically and legally with inhuman practices committed by the tyrannical white minority over the majority of blacks.

The new government of South Africa wanted to end racism and heal the rift between its black and white citizens, so it had to completely change many of the existing laws and imposed customs, develop the economy, and bring about more change in society and the state. Hence the idea of establishing a constitutional court and a human rights commission. The state focused on providing protection to the public and improving the situation for the black majority in all sectors of health, housing, education, agricultural reform, and granting opportunities to small projects. These improvements coincided with forming the Reconciliation Commission from the various strata of society by selecting 17 members representing human rights activists, journalists, clerics, historians and psychologists, who formed three committees, 1) Human Rights Violation Committee; 2) General Member Committee; 3) Rehabilitation Reunification Committee (Ignatieff, 2005 AD, 247-249).

In addition to the investigation unit to support the first two committees, the Commission had several lofty goals, the most prominent of which was to fully listen to victims of torture in public sessions in which they narrate all their suffering, and they are investigated imme-

and how to act in the event of a conflict by offering reconciliation first and even enforcing it. If one party to the conflict rejects reconciliation, then fighting it becomes a necessity—as a way of disciplining it. Allah says, “If two parties among the Believers fall into a quarrel, make peace between them, but if one of them transgresses beyond bounds against the other, then fight against the one that transgresses until it complies with the command of Allah; but if it complies, then make peace between them with justice, and be fair, for Allah loves those who are fair and just” (49: 9). Though this legal ruling may apply at the local level, it can also apply at the international level between neighboring Muslim countries should the need arise.

### **Reconciliation in International Law**

Reconciliation in local disputes within a single state requires great collective efforts on the part of the state, the conflicting factions, and even society as a whole, including intellectuals and historians who try to prevent raking up the painful past and returning to ancient history for the purpose of reviving old vendettas. Their task should be to block conflicting identities from resurfacing and to promote cultural interaction, for living in the trauma of past suffering makes people politically locked in their painful past, unable to move forward. It is necessary to provide a scholarly background to transcend past history and reduce its incendiary potential, while adhering to reconciliation and human rights, restoring the dignity of the victims, giving them psychological redress for the

suffering and pain they went through, and helping them to overcome it. On the other hand, dealing with criminals by pardoning them once they demonstrate a genuine sense of remorse for what they did, with the confirmed belief that they will not repeat their criminal deeds. Accountability is not only judicial, but human, ethical, emotional and social (Masarra, 269).

The principles of international law have also allowed reconciliation in local disputes, and its rules impose justice and the realization of rights for individuals before their national authorities regarding the violations that occur to them that may force them to complain before international courts (Manna’, 148). Article 13 of the European Convention on Human Rights and Fundamental Freedoms stipulates that individuals whose rights under the Convention have been violated “have the right to an effective remedy before a national authority” (The International Covenant of Civil and Political Rights of 1969/5).

International law also encourages states to peacefully resolve local conflicts within their borders through regional arrangements and regional agencies, but this should be at the behest of the concerned states, or by referral to them by the Security Council (Regional Regulations 8/52).

In light of the international system’s encouragement of national reconciliation within states to achieve security and peace in them, many reconciliations have emerged within the states in which conflicts occur, in order to reach the main goal of international law, which is to achieve international peace and security,

Rights). It was necessary to create an atmosphere of peace, which only comes through reconciliation and compromise not through arms and disagreement.

### **Reconciliation for Achieving Internal Security**

#### **Reconciliation in Islamic Law**

The Messenger of Allah – may Allah’s blessings and peace be upon him – was keen to establish a good relationship in his new Muslim state, whether among Muslims or non-Muslims, based on reconciliation and tolerance. So, when he arrived in Medina, he signed peace treaties with its residents, including Jews. Ibn Hisham said that “Ibn Ishaq says, “The Messenger of Allah, may Allah’s blessings and peace be upon him, made a pact between the Muhajireen and the Ansar, in which he gave his covenant to the Jews” (Ibn Hisham, 571). This explains why scholars praised the Prophet’s approach to peace and his appreciation of its role in establishing an ordered, conflict-free society. Muhammad Hamidullah says, “When the Messenger, may Allah’s blessings and peace be upon him, migrated to Medina, he found several Jewish tribes there, so he made a pact with them, and they entered into a consensual state” (Hamidullah, 1948, p. 194). The fundamental principle of this state was the desire of Muslims to cooperate sincerely with the Jews in Medina, so that tranquility would reign in the city (Al-Bouti, 1990, p. 160).

The covenant included clauses clarifying the rights of each party. Regarding reconciliation, it states, “And that if any murder or quarrel takes place among the

people of this covenant, from which any trouble may be feared, it shall be referred to Allah and His Messenger; and Allah will be with him who will be most particular about what is written in this covenant and act on it most faithfully.... And if they are invited to any peace, they also shall offer peace and shall be a party to it; and if they invite the believers to some such affairs, it shall be their (Muslims) duty as well to reciprocate the dealings, excepting that any one makes a religious war” (Al-Bayhaqi, 8/106). Its main goal was to achieve security through conciliation. Thus, the covenant states, “And that this covenant gives no protection to whoever does wrong or sins, and that he is safe whoever wishes to leave or stay in Medina, and that Allah and His Messenger are the protectors of those who are righteous” (Ibn Shaybah, Al-Bayhaqi, 2/769). Reconciliation, not fighting and war, is the shortest path to security. War only fans the flames of conflict, deepens rifts, bequeaths nothing but grudges, and engenders nothing but the spirit of revenge.

There is no doubt that revenge is an innate human instinct mobilized in case one is assaulted or harmed, no matter how polite and well brought up he might be. However, he may be inclined to pardon and reconciliation if he can gain back his rights (Awdah, 549). So, Allah made pardon and reconciliation closer to piety than retaliation and wresting rights by force. He, Glory be to Him, said, “And if you pardon is nearest to righteousness” (2: 237).

The Holy Quran has shown the importance of internal reconciliation in the state



sets guarantees, rights, and duties for the two parties in conflict. This third party may be from the state itself, but it must be acceptable to both parties in order to lead them to negotiations and peace. International law has assumed that whoever intervenes to undertake reconciliation should be in accordance with a political approach and under the framework of the United Nations and the Security Council in line with its legal controls, and not to serve specific goals that result in injustice and an increase in international or regional conflicts and rivalries. Rather, its goals must be lofty, aiming to stop the internal fighting in accordance with the requests of the victims and their families. In other words, reconciliation is to be sought for the sake of human dignity and creating a livelihood in security and peace (Al-Dailami, 126).

International law stipulates that all peaceful, diplomatic, and conciliatory means should be given precedence in resolving disputes between states before resorting to the use of force restricted by the permission of the UN Security Council, with the exception of cases of self-defense (Al-Nisour and Majali, 143). The preamble to the 1948 Universal Declaration of Human Rights states, "The peoples of the United Nations have reaffirmed in the Charter their faith in fundamental human rights, in the dignity and worth of the human person, and in the equal rights of men and women, and have resolved to promote social progress and to raise the standard of life in a larger atmosphere of freedom." International law aims to help individuals achieve their

dignity and live in peace and provides a set of rights that would secure social progress, and that would raise the standard of living away from conflicts and disputes. Thus, it is clear that only through peace it is possible to achieve security, and avoid the use of weapons and force which result in destruction and death.

International law provides the opportunity to human beings to reconcile and attain their rights by peaceful means, in their pursuit to end injustice and tyranny by all means, even if that means the use of weapons and killing. International law says, "Whereas it is necessary for the law to undertake the protection of human rights so that one will not be compelled in the end to rebel against tyranny and injustice" (Preamble to the Universal Declaration of Human Rights, 1948). Needless to say, entering into conflicts is not an easy matter, due to the dire consequences that harm humanity, cause calamities, and lead to loss of life.

A noble goal of international law was to reduce the consequences of a life of terror, hardship and poverty, and its desire to eliminate all forms of chaos that would inflict all kinds of material, moral, and physical harm on people. This aspiration was also confirmed by the Universal Declaration of Human Rights, "Whereas the neglect and contempt for human rights has led to barbaric acts that harmed the human conscience, and the goal of what the general public aspired to was the emergence of a world in which the individual enjoys freedom of speech and belief and is freed from fear and poverty" (Preamble to the Universal Declaration of Human



Muhammad valorized reconciliation as an Islamic pillar not only in people's dealings with each other, but also in the dealings of the Muslim state when signing peace treaties with non-Muslims. The Prophet Muhammad, may Allah's blessings and peace be upon him, said, "Reconciliation is permissible among Muslims, unless it outlaws what is lawful, or sanctions what is outlawed" (*Sunan Abi Dawood*, 3/304).

This hadith is an authentic legal basis in Islam, sanctioning reconciliation and giving it precedence over strife and arbitration. That is why Allah, Glory be to Him, described reconciliation in the Holy Quran as follows, "And indeed reconciliation is best" (4: 128). As the jurisprudential principle has it, "All things, a priori, are permissible unless in the case of explicit prohibition" (Al-Zuhaili, 2/813). This general rule applies to everything, be it a word, a deed, gaining an advantage, or avoiding a disadvantage. So, reconciliation is permissible and sanctioned so long as it is in accord with the Islamic law, i.e., neither does it outlaw what is lawful, nor sanctions what is outlawed. On the contrary, peace is desirable in the eyes of Allah when it achieves security by preserving lives from extrajudicial killing, and helps to preserve homes and facilities. He says in His Holy Book, "When he turns his back his aim everywhere is to spread mischief through the earth and destroy crops and cattle. But Allah loves not mischief" (2: 205). On the authority of Mujahid, Ibn Katheer says, "Allah frowns upon him who does mischief" (1/205).

Indeed, Islam exalted reconciliation to a higher level than the obligatory acts of

worship. The Prophet Muhammad asked his Companions, "Should I not tell you about something nobler in the eyes of Allah than fasting, praying, and almsgiving?" They said, "O, please do, Messenger of Allah!" In reply, he said, "It is peacemaking [among Muslims], for rancor [among them] severs all bonds" (Imam Ahmad, Abu Dawood, and Tirmithi, 2509).

The Prophet, may Allah's blessings and peace be upon him, founded his nascent state on the pillars of reconciliation and tolerance among its members. Thus, he succeeded in putting an end to quarrels, then rife due to tribal fanaticism and conflicts, and set up an exemplary state, for the whole world to see, based on the Islamic concept of brotherhood—that goes beyond the ties of blood and lineage—and total altruism, as exemplified through the fraternity he established between the Muhajireen and the Ansar in Medina (Al-Sulaiman, 184).

Reconciliation is of paramount importance, as it results in cordiality as well as the cessation of enmity and rivalry (Al-Osaimi, 67/24). The Caliph Othman Ibn Affan – may Allah be pleased with him – advised judges in his own days to give priority to conciliation in cases presented to them, "Return the opponents until they reconcile, for nothing discharges a grudge from breasts like reconciliation" (Ibn Shaybah, Al-Bayhaqi, 2/769).

### **Legal and Binding Force of Reconciliation**

Reconciliation is often not possible without the intervention of a third party, especially in international disputes. It brings opposite points of view closer and

## Rationale for the Study

1. Difficulty to reach a solution to international disputes.
2. The difficulty to reach a solution that satisfies both parties to the conflict.
3. The value of reconciliation in bridging the gap between the two parties.
4. National security depends on the well-being of people and the stability of states.
5. Finding alternatives to a judicial solution to disputes.
6. Highlighting Saudi Arabia's skill in peacemaking between countries inside and outside borders.

## Importance of the Study

1. The large number of individual and international disputes and the difficulty of reaching a solution to them.
2. Reconciliation is a pressing need to reduce international conflicts and their tragic consequences.
3. Security is the cornerstone in any country's economic prosperity and development.
4. Demonstrating the possibility of reaching consensus and unity through reconciliation.
5. The judicial decision may not be the final word in the dispute.
6. Reducing armed military conflicts.
7. The existence of successful reconciliation experiments carried out by Saudi Arabia.
8. The speed of reconciliation in resolving disputes.

## Problem of the Study

This paper revolves around a legal problem dealing with the high number of internal conflicts as well as international disputes, and the desire of both internal law and international law to achieve peace and security. States usually seek to end disputes and set differences by litigation before the international court to obtain judicial rulings, which are then enforced. At international level, countries at war resort to international and criminal arbitration to resolve disputes and armed conflicts that would cause human and material damage. So, can peace guarantee achieve security inside and outside the state?

## Assumptions of the Study

1. What is the impact of reconciliation on achieving security in societies and countries?
2. What legal force do the reconciliation terms have and how binding are they to both parties?
3. What is the effect of reconciliation on achieving the external security of states?
4. What are the successful experiences of reconciliation in the world?
5. What is the economic benefit of reconciliation?
6. Does reconciliation have a better effect on achieving a solution to disputes than the judicial solution?

## Importance of Reconciliation in Islamic Law and International Law Impact of Reconciliation in Achieving Security in Societies and States

The honorable Sunnah of the Prophet

to protect their external security. So, the use of force was the best way to maintain the internal and external security of states. Nonetheless, despite all these measures, disputes and conflicts erupted at the internal and external levels, and the armed force has not been effective to achieve security in most cases. Reconciliation between the parties to the conflict may be an ideal solution to stop conflicts and bloodshed, and preserve gains and assets. Therefore, reconciliation and peace are important, and once implemented either at an individual or state level they will satisfy the contestants' hearts, please their souls, and comfort their thoughts. Indeed, even states and armies need to resort to reconciliation in order to get out of crises and calamities in peace, and to distance themselves from every imminent danger and looming evil. Reconciliation is the prerequisite of safety, and divine laws attended to its realization. Islam in particular so exalted peace that it was reciprocated with the highest award and the best atonement. Allah says in the Holy Quran, "In most of their secret talks there is no good, but if one exhorts to a deed of charity or justice or conciliation between people, secrecy is permissible, to him who does this, seeking the good pleasure of Allah, We shall soon give a reward of the highest value" (4: 114). Recognizing the immense importance of reconciliation, I have elected to study this topic, hoping to contribute to the dissemination of peace.

# Peace Treaties: Security and Economic Dimensions in International Communities

A Comparative Study between Islamic Law and  
International Law

Dr. Moataz bin Shehata Al-Yanbaawi

Saudi Arabia

## Introduction

There is no doubt that security is a basic requirement for humanity included in Islamic law, human rights law, and all national laws. Article 3 of the 1948 Universal Declaration of Human Rights states, “Everyone has the right to life, liberty, and security of person.” The right to security was also confirmed by all international covenants. The first International Covenant on Civil and Political Rights stipulated that, “Everyone has the right to liberty and security of his person” (1966, Article 9). It can be said that security is the pillar of rights and the lifeblood of states. It is not possible for human beings to obtain the rest of their rights without providing security. Development will only come by providing security, freedom, movement, and education.

Islamic Law made security an uncompromising quest so much so that it has precedence over faith, “For the covenants of security and safeguard enjoyed by the Quraish, Their covenants covering journeys by winter and summer, Let them adore the Lord of this House, Who provides them with food against hunger, and with security against fear of danger” (106: 1-4). People will not be able to perform their rituals and go to mosques unless there is security, nor will they perform Hajj and move between holy sites unless there is security.

And Allah, all glory be to Him, gave precedence to security over the creation of man. He says in the Holy Quran, “By the Fig and the Olive, And the Mount of Sinai, And this City of security, We have indeed created man in the best of moulds” (95: 1-4). Imam Al Tabari, may Allah have mercy on him, explained that the city of security means “that it is secure against its enemies” (Tafsir al-Tabari 1415 AH, 4/597).

There is no doubt that states strive to provide security for their people; that is why they created internal security agencies to provide security, and formed armies

## Abstract

This paper examines the importance of peace in Islamic and international law, and the extent to which it achieves security within states as well as abroad. Islamic law recognises conflict as an inherent human characteristic. God in the Holy Quran says, “And if your RABB had willed, He could have surely made the Mankind one Nation, But they will not cease to dispute: Except those on whom your RABB has blessed with His Mercy, and for that He has created them. And Perfect is the Word of your RABB to be fulfilled, ‘Verily I will fill the Hell-Jahanam with Jinns and Humans all together” [11: 118-119]. There is no doubt that conflict is a cause that can destabilize security, and create unrest within the state, either among individuals or family, or between the state and individuals, who resort to resolving their differences either, a) by demagoguery that will cause more problems as well as material, human, and psychological losses; b) or through the judiciary whose solutions may not be satisfactory to either party, as it frustrates their aspirations (thus, conflicts, grudges, and vengeful tendencies will continue); c) or by resorting to force and the use of arms.

Things are not different in international affairs, as international disputes between countries may cause wars, political unrest, and hidden revenge by supporting terrorism and extremist groups. Resorting to international judiciary may not resolve disputes in a speedy manner, and thus relying on and accepting reconciliation would achieve political stability and security for the state, which will reflect positively on the prosperity of its citizenry. Entering a war is a waste of resources, lives, and livelihoods, not to mention the destruction of infrastructure and vital installations. Countries waste astronomical riches in wars to achieve external security and to arm their armies, while at the same time they also need to finance their internal security. If reconciliation, as a peaceful solution, is satisfactory to all parties, then it can restore rights, and both parties to the conflict are bound by the agreement reached.

**Keywords:** Peace Treaties, Islamic Law, International Law, Security, Stability.

# 2

## **Peace Treaties: Security and Economic Dimensions in International Communities**

**A Comparative Study between Islamic Law and International Law**

**Dr. Moataz bin Shehata Al-Yanbaawi** - Saudi Arabia  
Associate Professor of Public International Law,  
Faculty of Law, Taibah University.





**Webographies:**

<https://political-encyclopedia.org>

<https://www.un.org/>.

[www.unicef.org](http://www.unicef.org)

<https://www.thenewhumanitarian.org>

<https://www.who.int>

<https://www.qcharity.org>

<https://arabstates.unwomen.org>

<https://www.ilo.org>

<https://www.un.org>.

<https://www.diplomatie.gouv.fr/>.

## Sources and References

- القرآن الكريم.
- أمين، رضا عبد الواحد (٢٠٠٨)، دور وسائل الإعلام في تحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي، مؤتمر التنمية المستدامة في العالم الإسلامي في مواجهة العولمة، رابطة الجامعات الإسلامية والبنك الإسلامي للتنمية، ص ٧.
- البخاري؛ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (٢٠٠٢)، رقم الحديث: ١٢، صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب إطعام الطعام من الإسلام. دمشق بيروت: دار ابن كثير.
- بغداد، كربالي؛ محمد، حمداني (٢٠١٠)، إستراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة علوم إنسانية، العدد ٤٥، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، ص ٤.
- تقرير لجنة البيئة والتنمية، ١٩٨٧ م.
- تقرير مشترك بين منظمة الصحة العالمية وجهات أخرى (٢٠١٩)، تقديم خدمات صحية عالية الجودة: ضرورة عالمية للتغطية الصحية الشاملة، منظمة التعاون والتنمية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، جنيف، ص ٩-١٠.
- جيرار، أنطوان (٢٠٢١)، إعداد خطة للعمل الإنساني، تقرير صادر عن الأمم المتحدة.
- حسن، عبد الباسط محمد (١٩٧٠)، التنمية الاجتماعية، مهد الدراسات والبحوث العالمية، المطبعة العالمية، القاهرة، مهد الدراسات والبحوث العالمية.
- صحيح مسلم (بت)، رقم الحديث: ٥٤، كتاب الإيمان، باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون، وأن محبة المؤمنين من الإيمان، وأن إفشاء السلام سبب لحصولها.
- طارق، نوري (١٩٩٥)، تأليف التنمية البشرية المستدامة من المفهوم النظري إلى التطبيق: دليل للعاملين في التنمية، ورقة للمناقشة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكو)، ص ١.
- الطريف، غادة بنت عبد الرحمن (٢٠١٩)، إسهام برامج العمل الخيري في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد ٢٧، العدد ٠٢، ص ٧٠.
- العمرى، عيسات (٢٠١٦)، معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد ٠٧، العدد الثاني، ص ١٦٥.
- لجنة الإنفاذ الدولية (الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالة الطوارئ-الإيني- (٢٠٢١)، التناسق بين العمل الإنساني والتنموي في قطاع التعليم (العمل معاً في سياق الأزمات، ص ١٥-١٦.
- منظمة العمل الدولية (٢٠٢٠)، الحفاظ على السلام من خلال العمل اللائق والتوظيف، ص ٠٧.
- النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري (١٩٥٥)، رقم الحديث: ١٧٨٠، صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب فتح مكة، ص ١٧٨٠، القاهرة: تح محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- اليونيسكو (٢٠٢٠)، ب، الفقرة ٠١.
- اليونيسيف (٢٠١٨)، لمحة عن العمل الإنساني العالمي.

SD, and no sustainable peace without development.

- The goals of HA in the field of SD can only be achieved through a joint cooperation between international organizations. Each organization has its competence in addressing the crisis in the affected areas and solidarity constitutes one of the development indicators in line with Vision 2030.
- The need to employ the latest means of technology in HA, where technology is in line with Vision 2030.
- The need to involve young people, together with women and men in HA.

## Recommendations

- Humanitarian groups must should focus their efforts in following up on the affected areas of the world by

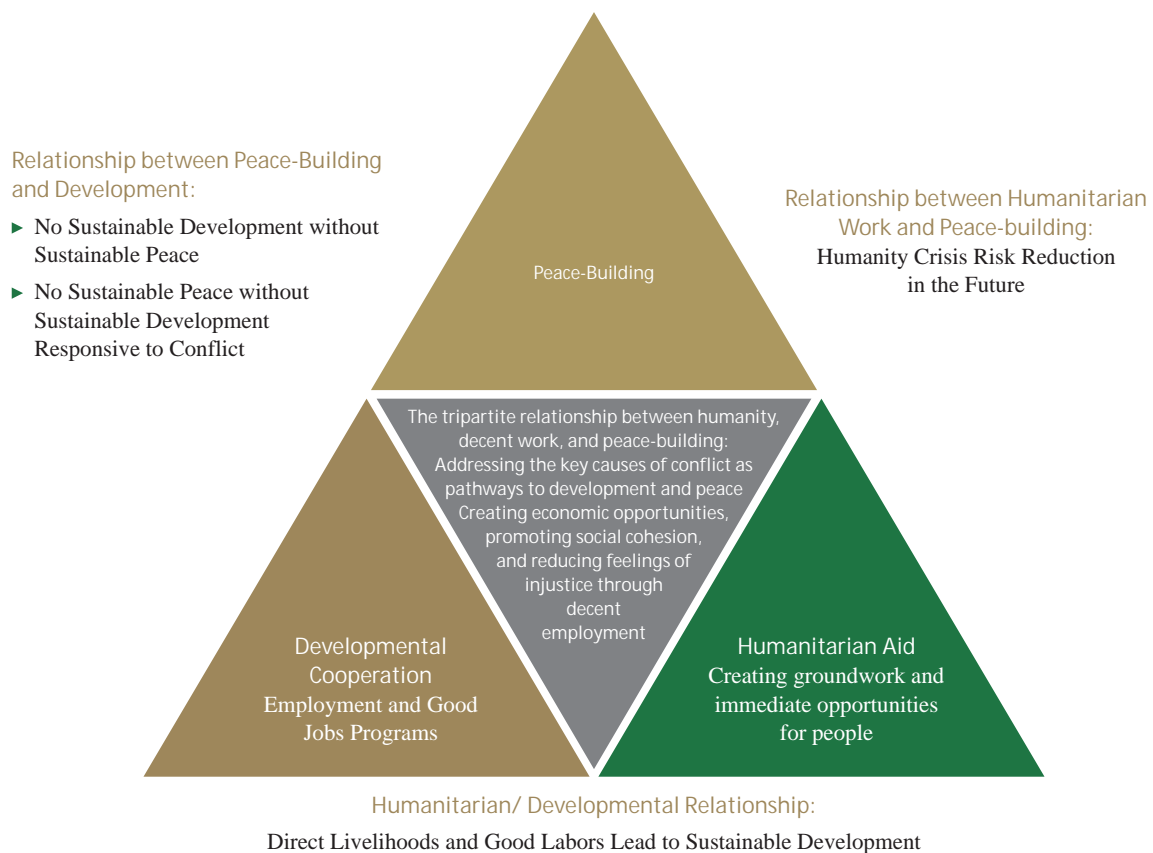
identifying hotbeds of violence to guarantee peacebuilding and development, especially in light of the changes taking place in the world at the political and economic levels.

- The need to establish HA groups in the Islamic world in line with UN organizations, with the aim of facilitating the achievement of SD goals and their inclusiveness by 2030.
- Calling for linking HA to the concept of sustainability to the ones of development and peace. This would establish a broader humanitarian, social and economic view since the current material technical support offers only temporary solutions.
- Open channels of communication and dialogue between donors and humanitarian groups, so that views can be exchanged in crisis and emergency situations.



- and education) (Sustaining Peace through Decent Work and Employment, 2020).
7. Gender equality and women's right and role in peacebuilding through the operationalization of the Women's Peace and Humanitarian Fund, which includes improving the economic and social recovery and political participation of women and girls in peacebuilding contexts.
  8. Non-racial discrimination in the humanitarian mission, creating an enabling environment for peacebuilding and advancing the achievement of SD goals.
  9. Humanitarian missions are matched by initiatives of real will on the part of local security agencies and the United Nations to stop the conflict in order to provide the appropriate atmosphere for sustainable peace.

**Figure 1: A comprehensive development plan and its relationship to peacebuilding and the role of HA.**



**Source:** (<https://www.un.org/>)

## Outcomes of the Study

The outcomes of this study are the following:

- There is a relationship between HA, development and peace at the scientific and field levels. This trilogy is a prerequisite for achieving SD goals in areas affected by crises, conflicts, epidemics and diseases.
- No peace can be achieved without

on a large scale in and around these countries to meet the immediate needs resulting from political crises (<https://arabstates.unwomen.org>).

The mission of humanitarian groups is to achieve security and peace in the world in a sustainable manner through the following proposed steps:

1. Directing global development and humanitarian programs towards achieving internal social cohesion instead of dividing and marginalizing it. This can only be achieved by following the previous mechanisms.
2. Forming peacebuilder teams within humanitarian groups to accompany humanitarian and development initiatives, so that these teams work to identify hotbeds of conflict, and create a stream of social relations between affected people, including the displaced.
3. The establishment of the Peacebuilding Fund was recently provided for by the United Nations supervised by its international bodies. This will also support humanitarian initiatives in order to provide peace in tasks and help create opportunities for security and stability.
4. The joint cooperation between the organizations of the United Nations system, including the World Bank, the regional economic commissions, non-governmental organizations and local citizens, Peacebuilding has played a prominent role in United Nations operations in Bosnia and Herzegovina, Cambodia, Kosovo, Liberia and Mozambique, as well

as in Afghanistan, Burundi, Iraq, Sierra Leone and East Timor. More recently, the United Nations Mission in Ethiopia and Eritrea (UNMEE) has been an example of peacebuilding between States (<https://www.un.org/>).

5. Support the creation of decent jobs and immediate livelihoods through humanitarian responses, especially for youth and women, which must be used as an investment in long-term development, which is the mission of the International Labour Organization (ILO) (<https://www.ilo.org/> ILO), and this will build peace among local communities.
6. Linking the economic development of humanitarian groups with peace, through:
  - Support economic and institutional recovery through conflict-sensitive public sector policies related to peacebuilding, institutional support for the business environment and investment climate.
  - Support the sustainable management of natural resources (including land and extractive industries) and climate change, and the equitable distribution and conservation of water resources.
  - Restoration and rehabilitation of pre-existing infrastructure and facilities, and construction of basic infrastructure in the aftermath of the emergency (e.g. roads, bridges, irrigation, water, sanitation, shelter, health, care services



at the level of food provision. This strategy is based on priorities such as non-discrimination and equality between individuals and target groups, depoliticization of food HA, transparency in the implementation of action, and the involvement of actors, including donors, volunteers and initiators, in the framework of collective action.

4. Encouraging humanitarian food initiatives, such as: enabling victims to produce their food needs and provide them with the necessary production inputs, and distributing storable foodstuffs in the form of various and integrated food baskets sufficient for one family for several months; prioritizing foodstuffs with high nutritional capacity and easily storable, for example with the establishment of bakeries, provided that they are close to the residence of refugees and displaced persons to secure the bread in large quantities and to avoid logistical difficulties; establishing and operating charitable kitchens close to the residence of refugees and displaced persons to provide meals in appropriate quantities for families in need; and involving beneficiaries in asset management that contribute to enhancing their resilience and meeting their food needs (Qatar Charity, <https://www.qcharity.org>).
5. Directing the anti-poverty strategy to social self-protection. This directive constitutes the ability of poor groups to invest in themselves and their

needs provided by humanitarian groups, thus achieving sustainable food security, and creating jobs and production.

6. Formulating employment policy to reduce poverty and secure food sources. This goal can only be achieved in cooperation between national authorities and relevant international organizations, as this process is carried out by integrating the individual into employment at all levels and trends. This eliminates inaction and dependence on humanitarian initiatives only, and encourages participation and cooperation since it eradicates poverty on the one hand and provides sources of local income on the other. This is one of the goals of HA in accordance with Vision 2030.

### **Transition from HA and Development to Peace**

The United Nations Vision 2030 for SD has prioritized peace and security as the cornerstone of SD. Regional peace and security in the Arab countries has been one of its priority. It has been one of its priority since 2011 due to the increasing number of conflicts, political crises and disasters have increased, leading to the displacement of about 17.7 million people from various Arab countries (Yemen, Libya, Syria, Iraq, and Palestine) in the past decade. This is out of a total of 70 million displaced people around the world and governments are looking for a peaceful solution to conflicts while, simultaneously, humanitarian responses are working

7. Involve patients in measuring and improving quality, adopting a philosophy of inclusive work practice, implementing the patient's vision as a partner in providing care, and committing to the availability of data, and using it to demonstrate the effectiveness and safety of care.
8. Follow the collaborative approach between humanitarian groups (OECD, World Bank, and WHO) in the delivery of health services and care creates dynamism in work and supports material and moral capacity to cope with public health damage.
9. Distribute medicines equitably in the world to cope with epidemics and diseases such as the COVID-19 pandemic, Ebola, malaria, and other diseases that continue to claim human lives at high rates daily.
10. Protect medical staff who carry out their health work in an atmosphere of violence and insecurity, and this can only be achieved by providing integrated security protection, especially in areas of conflicts, which is a prerequisite for the sustainability of health care.

### **Food Security and Poverty Reduction**

The researcher defines poverty as: lack of income or resources or the guarantee of a sustainable source of livelihood, as its manifestations include hunger, malnutrition, reduced access to education and basic services, in addition to social discrimination, exclusion from society and

lack of opportunities to participate in decision-making.

In the 2015 UN report, more than 736 million people lived below the international poverty line, and about 10 percent of the world's population (before the COVID-19 pandemic) lived in extreme poverty, struggling to meet basic needs, such as health care, education, drinking water, and sanitation. 122 women of 25-34 age group were in poverty among every 100 men of the same age group, and more than 160 million children are now at risk of extreme poverty by 2030 (<https://www.un.org/>).

These indicators are alarming. The eradication of poverty is one of the main task of humanitarian groups and one of the main goals of SD in the world. It constitutes one of the greatest global challenge facing the world today. In this context, we propose the following mechanisms to achieve comprehensive food security in the affected areas:

1. Identifying the affected areas in which humanitarian food work needs to be carried out. This helps to facilitate implementation and application avoiding waste funds and available capabilities.
2. Cooperation and continuous coordination between international, local organizations and donor countries within the framework of developing a comprehensive and sustainable budget to provide food needs even in case of emergency, and to prevent imbalances in funding and supply.
3. Formulating a long-term strategy in line with the changes taking place

an important role in disaster and post-conflict relief and support efforts to achieve peace. Education can also help child soldiers, internally displaced persons, refugees and people affected by emergencies integrate into society and overcome the negative effects of emergencies on them.

### **Healthcare and Services**

Health care and the provision of health services to people in areas affected by crises, conflicts and natural disasters is one of the main principles in HA for humanitarian groups in the world, and this is what the World Health Organization emphasized in its slogan: “Dedicated to the well-being of all people and guided by science, the World Health Organization leads and champions global efforts to give everyone, everywhere an equal chance to live a healthy life” (<https://www.who.int>). Healthcare is also a requirement in international humanitarian law and is stipulated in international conventions.

The SDGs underscore the global commitment to achieving universal health coverage by 2030, meaning that all people and communities everywhere in the world must have access to the high-quality health services they need, whether promotional, preventive, curative or rehabilitative, or pain-relieving without facing any financial hardship.

In light of international crises and conflicts in many countries (such as Syria, Yemen, Libya, and some African countries) in addition to the spread of epidemics and diseases in many countries of the world, humanitarian groups must provide high-quality health services and rehabilitation

care even in case of emergency, and ensure the sustainability of health care. This can only be achieved within the framework of a comprehensive strategic plan that calls for the implementation of the following steps:

Providing appropriate care in a timely and urgent manner, responding to the needs of health users while minimizing damage and waste of resources, and this would provide quality health services.

The integration of quality mechanisms in health care institutions can only be done by relying on several components, such as: health care workers, health care facilities, medicines, devices and other technologies, information systems, financing. To ensure that quality is an integral part from systems, governments, policymakers, health system leaders, diseases and physicians must work together to:

1. Ensure a qualified health workforce.
2. Ensure excellence in all healthcare facilities.
3. Ensure the safe and effective use of medicines, devices and other technologies.
4. Ensure effective health information systems.
5. Develop financing mechanisms that support continuous quality improvement (WHO, 2019).
6. Involve civil society in the framework of joint cooperation and active participation in health care, as this relationship helps to facilitate health work and implementation of care in a complete and integrated manner.

goals of SD.

Given the newly escalating complex crises, many children and young people will be denied access to formal education opportunities following crises or conflicts, and the education of others will be interrupted or perhaps fragmented. This will likely lead to poor outcomes and lack of completion of their educational degrees. However, we know that sustainable access to quality learning is a lifeline in light of these crises and conflicts that affect the lives of learners, not only because it is a sense of stability and hope for the future, but because it offers fruitful ways to get out of the cycle of crises and challenges associated with conflicts. This is very important for humanitarian groups, including donor countries and organizations. In order to achieve this in accordance with the HA plan, the researcher propose the following mechanisms:

- Planning education according to a solid strategy commensurate with the future outlook and with community participation in accordance with mechanisms, laws and policies that give priority to the continuation of education in the affected areas.
- Building educational systems for those affected by crises in the long term, focusing on quality education according to the basic elements (understanding the concept of education, analyzing the interaction between context and educational policies: development, planning, and delivery). This will reduce the negative effects and increase the positives of educational programs and policies

in times of conflict reinforcing the theory of codified social transformation (The Inter-agency Network for Education in Emergencies (INEE), 2021).

- Focusing on building educational institutions of all sizes, including educational compounds, commensurate with the state of emergency and crises in general, and in an atmosphere of security and peace.
- Cooperation and coordination between national education authorities and humanitarian development and humanitarian actors, including humanitarian groups, beneficiaries and host communities, will help achieve sustainable quality education.
- Connecting education to the Internet and the official communication network in the affected areas would provide e-learning or what is known as Emergency Remote Teaching (ERT), which represents a major source of information. This would teach how to use technology systems in emergency situations, another step included in Vision 2030.
- Equality in education for children and students in general, which reduces the gap between what is official national, and what is relief in times of crisis, as well as a path towards the sustainability of education in HA.

In accordance with these mechanisms, education contributes to the full development and prosperity of all human goals related to emergencies. Education can play

Country	Type of Humanitarian Response Plan
Pakistan	Socio-economic response
Chad	Socio-economic and health response
Central African Republic	Socio-economic response
Democratic Republic of the Congo	Socio-economic response
South Sudan	Socio-economic response
Zimbabwe	Socio-economic response
Syria	Socio-economic response
That's mine	Socio-economic response
Mozambique	Socio-economic response
Myanmar	Socio-economic response
Nigeria	Socio-economic response
Haitian Creole	Socio-economic response

The five core responsibilities set out in the humanitarian agenda, when taken together, can change people's lives and dramatically transform the way the global community deals with human suffering by preparing for and responding to crises and developing an integrated plan in line with the requirements of social and economic development. The requirements of this development and its relationship to HA push us to focus on:

### **Education**

Education is one of the key principles for the development of societies around the world, and one of the SD goals (to ensure quality, equitable and inclu-

sive education and to promote lifelong learning opportunities for all) (UNESCO, b, para. 01, 2020). Education is a necessary requirement to be provided in accordance with the rule of justice and equality globally, as depriving some groups of it is injustice, inhumane tendency and racial discrimination that must be fought and eliminated. The commitment to continue providing educational services to ensure that all pupils and students complete their educational journey from pre-school to primary and basic education to higher education even in times of conflicts or crises affecting their education is essential in committing the global community to the

1. To possess the physical and mental ability to carry out HA.
2. To be committed to justice and equality in HA.
3. To possess the scientific and functional qualification that allows the cognitive ability to conduct and direct HA.
4. To provide an atmosphere of security and peace, whether individually or in cooperation with the relevant security agencies.
5. To be familiar with the ABCs of development, which represents a basic goal in HA, so as not to deviate from purely technical goals.

### Transition from HA to SD

One of the main objectives of HA in accordance with Vision 2030 is to achieve development in societies that lack this vital element, especially in countries affected by wars, civil conflicts, epidemics and diseases, and

natural disasters. Donor countries and United Nations humanitarian organizations have held meeting on this vision. The recent UN report called for the need to put HA - that is, the safety, dignity and right to prosperity - in the decision-making process at the global level and put forward a plan for HA in African and Asian countries. In it it identifies the main actions and strategic transformations necessary to achieve this vision. The report calls on Member States, the United Nations, humanitarian organizations and other stakeholders to assume five basic responsibilities, including:

1. Ensure political leadership capable of preventing and ending conflicts.
2. Upholding the rules that ensure the preservation of humanity.
3. Bringing everyone to the cultural and technical catch.
4. Changing people's lives – from delivering aid to ending need.
5. Investing in HA (Girard, 2021).

Table 1: Latest UN report on the HA Plan 2021-2022

Country	Type of Humanitarian Response Plan
Ethiopia	Socio-Economic Response and Recovery Plan
Afghanistan	Socio-economic response
Palestine	Socio-economic response
Somalia	Socio-economic response
Iraq	Socio-economic response
Niger	Socio-economic response
Yemen	Socio-economic response



Summit and the Grand Bargain to help reduce fragmentation and increase effectiveness and synergy across the humanitarian system. These advocacy activities will focus on strengthening the links between HA and development programming before, during and after crises ([www.unicef.org](http://www.unicef.org)) in a smooth manner that prevents human crises and provides security and peace for the world's children where the sources of wealth and the right of children to growth and development of all kinds are shared.

To provide peace and SD in HA, it was necessary to prioritize health care service programs, especially after the COVID-19 pandemic, in order to avoid similar threats in the future, and to focus on building a high technical infrastructure that provides economy in global humanitarian services and moves away from traditional solutions.

### **Meaningful Joint Cooperation**

Meaningful joint cooperation between donor countries, international organizations, associations (humanitarian groups) and civil society is a prerequisite for achieving a coherent approach between humanitarian, development and peace. Cooperation between humanitarian organizations and associations allows the development of treatment mechanisms and strategies for humanitarian solutions, and crises and disasters affect geography and people in general, and this requires cooperation and coordination between humanitarian groups, and this is not limited to a donor or donation to contributing countries.

Cooperation between humanitarian groups such as the International Red

Cross, International Red Crescent, Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, UNICEF, World Health Organization, World Food Programme, United Nations Development Programme, and in coordination with civil society creates a cohesive and strong social system for affected individuals and communities, and provides health care, housing, education, in an atmosphere of security and peace. This is the main and objective task of humanitarian groups by 2030.

### **Developing HA Volunteers' Skills**

In recent years, the category of volunteers and civil society organizations dedicated to crisis response has emerged due to the widespread grassroots response, particularly at the refugee level. While individuals are always mobilized during disasters, information technology has significantly increased their ability to organize, network and fundraise. This was not limited to a specific region but in many affected areas around the world. For example, a lot of aid that arrives in Syria comes through groups that did not exist a few years ago. The question of how to work with such groups, often made up of people with no humanitarian background or training (<https://www.thenewhumanitarian.org>), which affects humanitarian outcomes and reduces the chances of development and peace. Therefore, working groups must focus on the eligibility of volunteers in HA and the extent of their ability to implement SD goals in the affected areas of the world. The conditions for the eligibility of a volunteer in HA include:

- Environmental conservation services: creating awareness programs, protecting the community from pollution, and maintaining the cleanliness of the environment (Al-Tarif, 2019).

These services achieve the principles of development within communities in need, and provide security and social peace within countries. On the other hand, HA is primarily a moral act based on the principle of peace and believes in spreading peace within the framework of providing the necessary needs to live in a permanent manner and commensurate with individuals and communities. In this regard, we emphasize the focus on activating the role of local and regional associations in HA linking it to international associations and organizations, within the framework of the distribution of main tasks and self-assignment in providing relief and providing development possibilities such as education, health, housing and various humanitarian necessities. It is in this base that the gains of SD are realized.

### **Revising the Programmes of International Humanitarian Development Organizations**

This part of the article aims to reconsider the main premises and principles of the development programs of international humanitarian organizations. Most humanitarian programs provided by States, governmental and non-governmental organizations to individuals and communities are of a material technical nature, trying to alleviate suffering and meet the daily necessities of food, clothing, and housing without considering the sustainability of

HA, which means the need to link humanitarian, relief and development assistance to the concept of lasting peace.

In 2021, UNICEF decided to improve an updated international program for children in line with the requirements of providing children in countries affected by wars, conflicts, or natural disasters the peace, security and development they needed. UNICEF has begun to gradually implement the new version of the Core Commitments for Children in HA globally. The implementation of this programme was achieved strengthening its presence with the opening of country and regional offices and headquarters divisions as well as with the help of local partners. This helped the implementation of advocacy action as well as the training of managers and staff.

These core commitments also guided UNICEF's new strategic plan, annual work plans, emergency response plans, country programme documents, performance reports, and partnerships with governments and civil society organizations. UNICEF has invested in building its capacity to conduct forward-looking risk analysis by developing a prospective process that unifies visions across the organization on emerging humanitarian situations requiring expanded preparedness and preparedness activities. In 2021, UNICEF continued to improve its ability to anticipate threats to children around the world and direct its resources to better operational preparedness and a life-saving response that supports longer-term development goals.

Globally, UNICEF will continue to advocate for the implementation of the commitments of the World Humanitarian

all peoples in all countries, from all age groups and for all societies. The global Vision 2030 states that the role of youth has to be taken into account in all its goals and targets. Young people are specifically mentioned in four areas: Supporting, educating, employing, and encouraging young people to play their role in achieving peace. Moreover, address youth as agents of change will ensure the creation of a world that matches the aspirations of future generations.

Because all SD goals (SDGs) are critical for the development of young people, enhancing their education and employment was also emphasized in the latest edition of the World Youth Report as key to the inclusive development of youth (<https://www.un.org/>). Young people of all genders, ethnicities represent a new mechanism in linking humanitarian, development and peace to achieve SD goals. Youth's participation is essential for an effective and principled humanitarian assistance. It is, therefore, important to involve them in decision-making processes at all levels of administration, governance and humanitarian service. It is also fundamental to give them the opportunity to work as volunteers in governmental and non-governmental organizations, such as the Red Crescent and Red Cross Society. In order to address emerging humanitarian and development issues, we should prioritize investing in the personal and professional development of young people for current and future leadership roles. As agents of change, they have the potential to address global humanitarian challenges relevant to their communities.

## **Activating the Role of Local and National Associations**

There is a strong and effective strategic partnership between HA and voluntary, relief, charity, and humanitarian associations in achieving combating all manifestations of poverty, famine and the effects of natural disasters in general. Since 2021, the effects of the Covid-19 pandemic have revealed the importance of focusing on the role of local associations in HA after noting the inequality and disparity in the structure of international aid, especially with regard to the roles played by international organizations (governmental and non-governmental) vis-à-vis national and local organizations in recipient countries.

Working for these associations are influential individuals in the field of voluntary work and the provision of humanitarian services, including:

- Financial and economic services: financial assistance to the needy poor and needy in society.
- Social services: social centers for young people and caring for poor families.
- Residential services: providing adequate shelter for community members.
- Qualifying training services: providing specialized programs in the field of training and rehabilitation.
- Medical and health services: providing appropriate treatment to those in need, and increasing health awareness in the community.
- Educational services: providing financial subsidies to those who are unable to attend educational institutions.

- “The Limits to Growth”, a monthly report by Meadows et al, (Meadows, et. al., 1972).
- Report on “Sustainable Development of the Biosphere” (Clarck and Mum 1986).
- Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future, (WCED 1987).
- The international report on Nature Conservation and Wildlife, (WCN/ VCN 1989).
- The United Nations Conference on Environment and Development (UNCED), also known as the ‘Earth Summit’, was held in Rio de Janeiro, Brazil, from 3-14 June 1992.

The Arab-Islamic world has witnessed a breakthrough in SD programs since the Arab Declaration on Environment and Development issued by the Tunisia First Ministerial Conference on Environmental Considerations in Development, held in October 1986, in addition to the Arab Statement on Environment, Development and Future Prospects issued in Cairo in 1991 (Amin, 2008).

On this basis, and after the collapse of the Soviet Union and the end of the conflict, the first manifestations of interest in SD appeared across the world, especially after the failure of old development policies and the impact of the consequences of the oil crisis in 1986, and the invasion of the globalization of the economy, so it was necessary for United Nations experts to call for the development of special committees to follow up the distribution of resources and their balance with population growth, so each country considered

that appropriate steps should be taken for the continuity of creating local wealth and building a better future.

## **Mechanisms for Linking HA, Development, and Peace**

During the last three years, the world has witnessed a set of social and economic changes that have affected the life of humanity. These were the result of crises, conflicts, and pandemics, especially the Covid-19, which killed thousands of people causing social and economic unrest. All these transformations have prompted countries, governments, and organizations, especially in Africa and Asia, to prepare strategic plans to advance the economy and reduce the effects of the pandemic, as well as to end conflicts, and eliminate the famine and poverty.

HA has become one of the most prominent solutions to end these inhuman manifestations in the world. This study focuses on analysing how HA, including charitable work and humanitarian aid, can contribute to SD and peace as well as to the creation of decent standards of living and well-being. This objective can only be achieved with the interaction of HA, development, and peace. These mechanisms can be summarized as follows:

### **Activating the Role of Youth in HA**

Young people represent the largest percentage in the societal pyramid around the world. They constitute a vital part of every society and they are at the core of the United Nations Vision 2030. This vision emphasizes that “no one will be left behind in achieving development goals”, and that these goals were set for

- It was defined as “a state in which the world is free of wars and conflicts.”
- It was defined as “a state of security and stability that prevails in the world and allows development and prosperity for all.”
- Peace was defined as “safety, preservation of dignity, and work for the existence of common interests that achieve civilization on the basis of self-respect, respect for others, adherence to justice, respect for justice, and the provision of progress for all human races and even calm down with its existence all living beings.” (<https://political-encyclopedia.org>).

### **Sustainable Development**

The term «SD» is defined as “the development that does not pollute the surrounding environment or deplete its resources, is based on optimal human management of natural resources, supports popular participation in all stages of development, and has equal right between all generations to benefit from these resources, and does not take place until the relationship between successive generations is consolidated” (Tariq, 1995).

The Brundtland Commission defines «SD» as “the development that meets the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their own needs – has been enshrined in documents approved at the highest political level, but the commitment to SD has not gone much beyond environmental authorities” (The Brundtland Report, 1987).

The concepts of SD have varied according to the diversity of the require-

ments of societies, and these concepts are known as the development theories, some of which are:

- Economic theory: Focuses on economic efficiency and rights to materials.
- Environmental theory: Focuses on the operation of ecosystems and maintaining environmental integration.
- The theory of justice and the ethical attitudes that surround it: Focuses on the distributive consequences of policy alternatives, as the World Commission on Development and Environment in 1989 believes that SD brings about a change in the content of growth, so that it becomes less material, uses energy and is more equitable in its effects (Mohammed, 2010).
- Educational theory: It is based on achieving distinct educational growth, so that the development of generations and communication between them is seen without interruption and does not conflict with humanitarian principles and religious orientation, for example: Muslims are required to integrate Islamic law into the educational system, as the Islamic religion is valid for all times and places and takes into account the sustainability of human beings.

The emergence of the term « SD » was the result of occasions and reports full of field practices and a series of conferences of global necessity, some of which are:

- United Nations Conference on the Human Environment, 5-16 June 1972, Stockholm.



Glorifies Him. And He is the All Mighty, the All Wise» [Sura Al-Hashr, Verses: 23-24]; so it is mentioned in the sense of the safety of Allah Almighty from imperfection, defect, and annihilation.

The term «peace» is mentioned in the Holy Qur'an in the sense of good and greetings, and this is mentioned in the following verse: "He said: **Salam-Peace** on you, I will ask my RABB to forgive you. Surely He is Most Gracious to me" [Sura Maraym, Verse: 47]. The term «peace» in the sense of good praise is also mentioned in several Quranic verses, one of which is the verse that includes: "**Salaam-Peace** be upon Musa and Haroon" [Sura As-Saaffat, Verse: 120]. On the other hand, the term «peace» is mentioned in the Holy Qur'an in the sense of safety and security, and this is clear in the verse that reads: "It was Said: O Nuh, come down disembark with **Peace** from Us and blessings upon You, and on the Nations from those with you. And the Nations descendants of them, We will grant them pleasure and enjoyment for some while, then from Us there will be a touch of painful Punishment" [Sura Hud, Verse: 48]. Also, the following verse includes the same meaning: "ALLAH Said: Become cold O Fire, and give **Peace** to Ibrahim" [Sura Al-Anbiya, Verse: 69]. «Peace» also signifies appeasement and abandonment of fighting, and this is reflected in the Holy Qur'an in the verse that includes: "And if they incline to **peace** then you also incline to it, and put your Trust in ALLAH. Surely He is All Hearing, All Knowing" [Sura Al-Anfal, Verse: 61].

As for the occurrence of the term «peace» in the biography of the Prophet

Mohammed in several situations, we find that His life - Peace be Upon Him- (PUH) reflects many peace, security, and tranquility situations. The Prophet Mohammed (PUH) does not like war, corruption, or destruction, where He (PUH) said in the year of the conquest of Mecca: "Yes, he who enters the house of AbuSufyan is **safe**, and he who closes his door is **safe**." (Al-Nisaburi, 1955, Hadith: 1780). The dissemination of peace between people is a Sunnah enacted by the Messenger of Allah (PUH), where it was narrated by Abu Hurayrah (may Allaah be pleased with him): The Messenger of Allaah (PUH) said: "By the One in whose Hand is my soul! You will not enter Paradise until you believe, and you will not (truly) believe until you love one another. Shall I not tell you of something which, if you do it, you will love one another? Spread the greetings of **Salam** amongst yourselves" (Muslim, Hadith no. 54). Also, it was narrated in the hadith of Abdullah bin Amr - may Allah be pleased with him-: A man asked the Messenger of Allah (PUH): "What quality of Islam is best?" He said: "To feed the poor and to say the Salam to whomever one knows and whomever one does not know" (Bukhari, 2002, Hadith no. 12).

On the other hand, the Political Encyclopedia included several definitions of the term «peace»:

- After the two World Wars peace was defined as the "absence of war," or "the absence of violence or evil and the advent of justice." It was also defined as "the outcome of the interaction between civil order and social justice."



“saving lives, alleviating suffering and maintaining human dignity during and after man-made crises and disasters caused by natural hazards, as well as to prevent and strengthen preparedness for when such situations occur.” (<https://www.un.org>). The European Union defines HA as “the emergency humanitarian aid that covers intervention areas such as: food and nutrition, shelter, healthcare, water and sanitation, and education in emergencies” (<https://www.diplomatie.gouv.fr/>).

“HA is the world’s most comprehensive, authoritative and evidence-based assessment of humanitarian needs. It is based on detailed analysis of wide-ranging data from many different sources, and face-to-face interviews with hundreds of thousands of people directly affected by humanitarian crises across the globe. It sets out detailed, prioritised, costed plans for meeting the needs of affected people, coordinated across the United Nations, with contributions from governments, the Red Cross and Red Crescent movement, other international organisations, NGOs and other relevant actors. It facilitates principled, effective, rapid and coordinated responses to humanitarian crises, supporting prompt life-saving action by humanitarian agencies generously financed by governmental, private and individual donors” (The Global Humanitarian Overview, 2018).

### **Development**

The term «development» means “the set of processes in which the efforts of citizens and the government are combined to improve the social, economic, and cultural conditions of societies, and it is a general

and comprehensive goal of a dynamic process that occurs in society and its manifestations are reflected in that series of structural and functional changes that affect the components of society, and this process depends on controlling the size and quality of human resources available to reach the highest exploitation and in the shortest possible time, aiming to achieve the desired economic and social well-being for the vast majority of members of society” (Aisat, 2016).

The term «development» also represents “the processes of social change related to social structure and its functions, with the aim of meeting the basic needs of individuals and paying attention to their problems in various aspects of life, whether economic, social, or other, thus bringing about radical and comprehensive changes due to the planned and organized efforts of individuals and groups in order to achieve a specific goal” (Hassan, 1970).

### **Peace**

The term «peace» is mentioned in the Holy Qur’an with several meanings, some of which is that the term «peace» reflects one of the Beautiful Names of Allah, and this is clear in the following verse: “HE IS ALLAH: There is no god except Him, the Sovereign, Supreme in Purity, Perfect in Authority and Source of **Peace**, Guardian of Faith, Granter of Security, the Majestic and Compeller, Superior in Greatness. Glorified is ALLAH, Pure of all that they associate to Him. HE IS ALLAH: The Creator, Originator and Evolver of Shapes, Designer and Bestower of Forms and Appearances; To Him belongs the Best and Most **Beautiful Names**. All that is in Heavens and on Earth

## Problem of the Study

The problem of the study resides in finding out mechanisms for linking HA, development, and peace with each other, and how this action could help to achieve SD goals in accordance with the UN Vision 2030. The following questions are based on this problem:

1. How can we achieve development priorities (health, education, and food) in communities affected by conflicts, crises, natural disasters, and pandemics, including COVID-19?
2. To what extent are the various groups of civil society, organizations (international, regional, and local) and associations involved in supporting comprehensive development in accordance with HA?
3. What are the best mechanisms to link development and peace in the affected areas to create stability?

## Objectives of the Study

The objectives of the study can be summarized as follows:

1. To find out the most important mechanisms for linking HA, development, and peace with each other.
2. To find out procedures for activating HA and realizing comprehensive development priorities (health, education, and food) for communities in affected areas without discrimination.
3. To ensure the transition from HA to development, and finally to sustainable peace.

## Previous Studies

Many previous studies have been conducted on this topic, for example the study by Ghada bint Abdurrahman Al-Turif, entitled: “The contribution of charitable work programs to achieving SD,” in which she studied the extent to which charitable work contributes to achieving development. These charitable contributions and their developmental role are important for addressing the current study. From Aisat Al-Amri’s study entitled: “Obstacles to social development in the local community and the contests of development act”, we have learnt ways to address obstacles to development. We have also employed several field of studies contained in the reports issued by international bodies and organizations, from where we reviewed the most important recent statistical figures that affected HA both in Africa and Asia and their similarities in their quest for development and peace.

## Methodology

This study relied on the descriptive method that combines the requirements of description and interpretation of data and ideas that the author dealt with. The study also used the analytical and inductive method analyse the mechanisms applied by The Triple Nexus “HA, development, and peace” in its effort to achieve its goals of SD by 2030.

## Terms of the Study

Before proceeding with the writing, it is necessary to clarify a few terms:

### Humanitarian Action

The United Nations defines HA as

**associations from all orientations, without marginalizing anyone. Solidarity will be the basis for achieving the associative approach and thus SD by 2030. The Triple Nexus (HA, development, and peace) aims to meet immediate humanitarian needs by leveraging the comparative advantage of humanitarian, development, and peace-fostering actors, as well as working on multiple time frames to achieve collective outcomes. It also promotes joint action and partnership between three groups of actors. Through this interdependence and interaction, SD goals can be achieved by 2030.**

# Humanitarian Action, Development, and Peace in Africa and Asia

A Study on Interdependence Mechanisms  
to Achieve Sustainable Development by 2030

Dr. Cherif Gouaich    Algeria

## Introduction

The issue of linking HA, development, and peace is one of the new topics that countries, international bodies such as the United Nations, and various research centers have worked on with the purpose of applying an interdependent approach through the development of humanitarian plans in line with the requirements of SD. This goal, a global demand, can be achieved through some mechanisms. HA, which includes charitable, relief, development, and security, has become one of the most important pillars for achieving SD and international peace, especially in light of the Covid-19 pandemic, which continues to have catastrophic effects with an unprecedented increase in poverty, unemployment, inflation, and recession rates in the world, despite the recent recovery in some of the world's economies.

The support to humanitarian initiatives undertaken by some countries with the purpose to put an end to local and international conflicts, end the food crisis, especially in Africa, and eliminate manifestations of unfair distribution of wealth, could peace and development within communities. HA in accordance with the United Nations Vision 2030 requires the development of a comprehensive plan that considers the economic, social, cultural, and even environmental dimensions of future generations. This plan represents a serious mechanism not only to sustain HA and remove it from the circle of material support, but also to educate generations that yearn for security and peace and who, through HA, can contribute to nation building with the creation of an environment empty from all manifestations of violence, extremism, and chaos.

The Triple Nexus “HA, development, and peace” can only be achieved by involving all segments of society, including youth, women, and humanitarian

## Abstract

This study focuses on the most important challenges of facing humanitarian action (HA) in Africa and Asia. It also explores the similarities of the two continents in their efforts to achieve development and peace, especially in areas affected by conflicts and crises. These challenges constitute strategic goals that international organizations aspire to achieve by 2030. Their main purpose is to create a global humanitarian environment free from hotbeds of conflict and exhorting civil society to interact with humanitarian and emergency organization to achieve sustainable development (SD) and peace. The author found out that the problem of the study resides in the possibility of linking HA, development, and peace with each other. In order to solve this problem, he went through some previous studies on the same topic with the purpose of comparing them. In this study he answered three main questions: 1) How can we achieve development priorities? 2) To what extent are the various groups of civil society, organizations (international, regional, and local) and associations involved in supporting comprehensive development? 3) What are the best mechanisms to create stability in the affected areas? At the end this study proposes some recommendations.

**Keywords:** Humanitarian Action, Sustainable Development, Peace, Vision 2030.

# 1

## **Humanitarian Action, Development, and Peace in Africa and Asia**

**A Study on Interdependence  
Mechanisms to Achieve Sustainable  
Development by 2030**

**Dr. Cherif Gouaich** - Algeria

University Professor

Abdel Hamid Ben Badis University - Mostaganem





مركز الملك سلمان  
للإغاثة والأعمال الإنسانية  
**KING SALMAN**  
HUMANITARIAN AID & RELIEF CENTRE

**Publisher**



دار الفيلسوف الثقافية  
Al Faisal Cultural House

**Director General**

**Dr. Habbas Raja Al-Harbi**

**Editorial Director**

**Muhannad Ahmad Al-Saho**

**Editor**

**Dr. Maria Rita Corticelli**

**Editorial Secretary**

**Rakan Al-Ahmed**

**Head of Design Department**

**Yanal Isaac**

**Design**

**Subhan Ghani**

**Translation**

**Prof. Musa Al-Halool**

**Telephone: (+966) 114555504 Ext: 401**

**Email: [Journal@ksrelief.org](mailto:Journal@ksrelief.org)**

## Editorial Board

**Prof. Saleh Hamad Al-Suhaibani**

Former Secretary General of the Arab Red Crescent  
and Red Cross Organization

**Prof. Mukesh Kapila, CBE**

Professor of Global Health and Humanitarian Affairs,  
Manchester University

**Prof. Ghada Abdurrahman Al-Turif**

Professor of Sociology at Princess Nourah Bint  
Abdul Rahman University

**Prof. Mitchell Belfer**

Founder and President of the Europe-Gulf  
Information Center

**Prof. Musaad Rashed Al-Enezi**

Director of the Legal Dept., Kuwait Red Crescent Society  
International Law Mandated Professor, Kuwait University

**Eng. Makki Hamid**

Planning and Development Affairs Advisor and  
Director of Information and Research Department.  
King Salman Humanitarian Aid and Relief Centre

Deposit Number in King Fahd National Library

1675/1441 Dated 4/2/1441 ISSN 1658 - 8398

Media Clearance: 267/1443

## Publication Guidelines

When submitting research for publication, the following shall be observed:

- 1) The research shall meet the scope of the journal.
- 2) The research shall not be previously published or submitted to any other party for publication.
- 3) An abstract of maximum (250) words, including keywords, shall be submitted.
- 4) The research shall be of minimum (4000) words and maximum (7000) words.
- 5) The best practice shall be of minimum (1500) words and maximum (3500) words.
- 6) According to the APA 6<sup>th</sup> style, the in-text reference shall be in the format (author, date). When directly quoting from a text you must include a page number in the citation.
- 7) The reference list should be ordered alphabetically by author and then chronologically by year of publication, according to the APA 6<sup>th</sup> style.
- 8) All illustrations, if there, should be of high resolution.
- 9) The research shall be submitted in a (Word file) format, with the researcher's CV.
- 10) All research papers shall be submitted to [Journal@ksrelief.org](mailto:Journal@ksrelief.org)

Facts and opinions in articles published on *The International Journal of Humanitarian Studies* are solely the personal opinions of respective authors. Authors are responsible for all contents in their article(s) including accuracy of the facts, statements, citing resources, and so on.



مركز الملك سلمان  
للإغاثة والأعمال الإنسانية  
**KING SALMAN**  
HUMANITARIAN AID & RELIEF CENTRE

# The International Journal of Humanitarian Studies

A Peer-Reviewed Journal Issued Every Four Months by the King Salman Humanitarian Aid and Relief Center

Issue (10) May 2023 | Shawwal 1444

## Supervisor General

**His Excellency Dr. Abdullah Bin Abdulaziz Al-Rabeeah**

Counselor at the Royal Court and Supervisor General of the King Salman  
Humanitarian Aid and Relief Center

## Editor In-Chief

**Dr. Aqeel Bin Jamaan Al-Ghamdi**

Assistant Supervisor General of the King Salman Humanitarian Aid  
and Relief Center for Planning and Development Affairs



## Contents

### Humanitarian Action, Development, and Peace in Africa and Asia

A Study on Interdependence Mechanisms to  
Achieve Sustainable Development by 2030

Dr. Cherif Gouaich

3

### Peace Treaties: Security and Economic Dimensions in International Communities

A Comparative Study between Islamic Law and International Law

Dr. Moataz bin Shehata Al-Yanbaawi

27

### Eastern Migration Route: Several Risks and Many Initiatives

The King Salman Humanitarian Aid and Relief Center as a Model

Dr. Ahmad Taher

49

### Voluntary Work in the Humanitarian Field

Concepts and Developmental Mechanisms

Dr. Saleh Bin Hamad Al-Tuwaijri

65

### Environmental Protection for Sustainable Development

The Case of the Algerian Civil Society

Dr. Hayat Mamin

81

## Contact Address

*The International Journal of Humanitarian Studies*  
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Kingdom of Saudi Arabia - Fax: 4647851  
E-mail: Journal@ksrelief.org



# The International Journal of Humanitarian Studies

A Peer-Reviewed Journal Issued Every Four Months by the King Salman Humanitarian Aid and Relief Center

نحو إنسانية بلا حدود  
Towards an Unrestricted Humanity



مركز الملك سلمان  
للإغاثة والأعمال الإنسانية  
**KING SALMAN**  
HUMANITARIAN AID & RELIEF CENTRE

## Humanitarian Action, Development, and Peace in Africa and Asia

A Study on Interdependence Mechanisms to Achieve  
Sustainable Development by 2030

## Peace Treaties: Security and Economic Dimensions in International Communities

A Comparative Study between Islamic Law and International Law

## Eastern Migration Route: Several Risks and Many Initiatives

The King Salman Humanitarian Aid and Relief Center as a Model

## Voluntary Work in the Humanitarian Field

Concepts and Developmental Mechanisms

## Environmental Protection for Sustainable Development

The Case of the Algerian Civil Society

